البحرين

انتهاكات حقوق الإنسان

١٩٧٩ - ١٩٩٠

اعداد
محمد مهدي

حركة أحرار البحرين الإسلامية

حركة أحرار البحرين الإسلامية

البحرين

انتهاكات حقوق الإنسان
١٩٧٩ - ١٩٩٠

اعداد
محمد مهدي

صوت البحرين
VOICE OF BAHRAIN
WWW.VOB.ORG

هل تعلم!؟

■ أن مساحة البحرين لا تتجاوز ألـ ٦٩١كم٢، لكنها تضم ما يربو على العشرين سجناً منها ثلاثة سجون مركزية كبيرة لاعتقال المعارضين السياسيين، سجن القلعة، سجن جَوْ، سجن العدلية (التحقيقات)؟

■ أن عدد أفراد الأمن والمخابرات في البحرين يعادل ٣ أضعاف أفراد الجيش!؟ أي ما يقارب من ١٢ ألف جاسوس!!؟.

■ أنه في الفترة من عام ١٩٨٠ إلى عام ١٩٩٠ لقي ستة أشخاص حتفهم نتيجة للتعذيب القائم في سجون آل خليفة؟

■ أن سجون البحرين كانت تضم خلال هذه الفترة ما معدّله ٣٠٠ سجين سياسي في أيّ وقت، وهذه النسبة لو طبقت على بريطانيا مثلاً، للزم أن يكون في سجون بريطانيا ٥٠,٠٠٠ سجين سياسي؟

■ أن جهاز الأمن والمخابرات في البحرين يدار من قبل ضباط بريطانيين محترفين ذوي خبرات ومتخصصين في قمع الحركات الشعبية؟

■ أن من بين كل ٢٠ شاباً في البحرين اعتقل واحد، أو حقق معه واستجوب، أو طرد من وظيفته، أو فصل من دراسته، أو سحب جواز سفره، أو نفي خارج البلاد بسبب آرائه ومعتقداته!؟

■ أن البحرين تحكمها قبيلة آل خليفة بالسيف منذ أكثر من ٢٠٠ سنة!؟

لمحة عن سجون آل خليفة

رغم حجم البحرين الضئيل من حيث المساحة الجغرافية وعدد السكان، إلّا أن عدد السجون في ازدياد مضطرد، وهذه بعض أهم السجون في البحرين: -

(١) **سجن القلعة**: تقع قلعة البحرين بالقرب من مركز مدينة المنامة. وقد بنيت في القرن السابع عشر على يد الحاكم الإيراني نادر شاه عندما كان يحكم البحرين. وبالرغم من أنها توسعت كثيراً إلّا أن القلعة الأصلية لا زالت موجودة داخل السور الحديث وتتخذ شكل المربع وتحتوي على أربعة أبراج، إثنان كبيران في الشمال وإثنان صغيران في جهة الجنوب. أما القلعة الموجودة حالياً والتي تضم القلعة الأصلية داخلها فقد أخذت بالتوسع مع مرور الوقت، فالسور الخارجي بني آخر مرة عام ١٩٨٢م. وتضم القلعة بوضعها الحالي مبنى وزارة الداخلية وإدارة الأمن العام، والإدارة العامة لمباحث أمن الدولة (المخابرات). وقد كانت تحتوي فيما سبق إدارة المرور والترخيص قبل إنتقالها إلى مقرها الجديد بالقرب من منطقة عالي سنة ١٩٨٢م. كما كانت تضم إدارة التحقيقات الجنائية قبل انتقالها إلى منطقة العدلية في ضواحي العاصمة وذلك في عام ١٩٨٦م. كما تضم القلعة معسكر الشرطة وثكنات قوات الكومندوز (القوات الخاصة) وحظيرة طائرات الهليكوبتر (جناح الطيران)، بالإضافة إلى المستشفى العسكري التابع للشرطة وسكن الضباط الأجانب وشقق للشرطة الأجانب أيضاً. وللقلعة خمس بوابات رئيسية واحدة شمالاً وواحدة غرباً وثلاث جهة الشرق. فالبوابة الأولى الشرق (شمالاً) هي المدخل الرئيسي والقديم للقلعة، وعن طريقها يمكن الوصول إلى كل أجزاء القلعة ومبانيها الرئيسية. ثم تليها من جهة الجنوب بوابة خاصة لسكن الضباط الإنجليز. ثم تليها جنوباً بوابة إدارة مباحث أمن الدولة (المخابرات)، ثم بوابة فرعية لسكن الشرطة الأجانب.

وتحتوي القلعة على عدة سجون مجموع زنزاناتها يناهز الستين. أما السجن الرئيسي فيقع في منطقة معزولة شمال غربي القلعة الأصلية القديمة. ويحتوي على أكثر من ٣٠ زنزانة مختلفة الأحجام بالإضافة إلى زنزانتي البرجين الشمالي والجنوبي. ويضم السجن كذلك المطبخ وغرف حراس السجن وغرفة واحدة تستعمل لمقابلة السجناء مع عوائلهم. ويوجد في كل زنزانة نافذة واحدة (١,٥ × ١,٥ قدم) بجانب السقف وتطل على الفناء الداخلي للسجن. ومساحة كل الزنزانات تقريباً (٤×٢,٥ قدم). أما الزنزانات ١ و٢ فهما معزولتان وتقعان بالقرب من غرفة السجانين ومساحة كل منهما (١,٥×١,٥قدم) وتستخدمان للسجن الإنفرادي. وأحياناً يوضع في كل منها أكثر من سجين واحد. وكل من يوضع فيهما يقلل عنه الغذاء للحد الأدنى وتمنع عنه المقابلات والعلاج. وكثيراً ما يستخدم جهاز المخابرات هاتين الزنزانتين للضغط على المعتقلين أثناء التحقيق. وهناك عبر ساحة السجن إلى الجنوب الغربي زنزانتان أخريان (٢×١,٥قدم) تستخدمان كذلك للحبس الانفرادي.

وهناك أيضاً ثماني زنزانات (٢×٢قدم) تقع في الطابق الأرضي لإدارة مباحث أمن الدولة (المخابرات) تستعمل للحبس الانفرادي وللتعذيب، وهي زنزانات مظلمة لا تحتوي على أي فتحة تهوية، باردة جداً شتاءاً، ومكيفة صيفاً. كما يوجد سجن التحقيقات القديم وهو مجموعة زنزانات مختلفة الأحجام أكثرها ضيق قليل التهوية ولا تدخلها الشمس، وقد كانت تستخدم فيما سبق لكل المعتقلين من سياسيين وجنائيين. ولكن بعد أن انتقلت إدارة التحقيقات الجنائية إلى مبناها الجديد في العدلية عام ١٩٨٦م. تحولت كل زنزانات التحقيقات إلى معتقل للسجناء السياسيين، هذا بالإضافة إلى مكاتب التحقيقات التي تحولت بدورها إلى زنزانات اعتقال بعد أن أدخلت عليها بعض التغييرات، وتنوي المخابرات ضم هذه الزنزانات إلى إدارتها وعدد هذه المكاتب ستة يمكن مضاعفة عددها باستعمال الطابق الآخر. والجدير بالذكر أن سجن القلعة من أسوء وأقدم سجون البحرين، والسمة المميزة لهذا السجن هي عدم دخول أشعة الشمس لداخل الزنزانات مطلقاً. ويشرف على إدارة سجن

المنامة (القلعة) قسم السجون ومقره القلعة أيضاً، وهو برئاسة أخ وزير الداخلية لأمه الرائد عبد الرحمٰن المريخي.

(٢) **معتقل العدلية** (إدارة التحقيقات الجنائية): يقع في منطقة العدلية في موقع إذاعة البحرين سابقاً، إفتتح عام ١٩٨٦م. ويتكون من مبنى إداري ومبنى للتحقيق ومبنى يستعمل كسجن منفصل عن المبنى الأول. يتكون مبنى السجن من مكتب استقبال وعدة غرف منها غرفة مساعد ملازم ثاني (م. م. ث) علي محمد جناحي وهو مسؤول المعتقل. وغرفة أخرى للمقابلات. ويأتي جناح السجن مباشرة بعد مكتب الاستقبال. يتكون جناح السجن من عشرين زنزانة، أربع فيها انفرادية. كل زنزانة انفرادية مصبوغة باللون الأسود وجدرانها ممسوحة بالإسمنت بأسلوب خشن لا يمكن الاستناد عليه. وفي باب الزنزانة كوَّة صغيرة قطرها بوصتين. ومساحة الزنزانات الجماعية (١٤×١٤ قدماً). والزنزانات الأخرى مساحتها (١٠×٨ أقدام) وبها أربعة أسرة وحمام للخلاء فقط. وبالرغم من أنها لا تسع لأكثر من أربعة أشخاص، إلَّا أن العدد يصل أحياناً إلى ٨ أو عشرة أشخاص عندما تشتد حملات الاعتقالات. وكل زنزانة بها نافذة قضبانية واحدة بقرب السقف وعليها من الخارج مظلة إسمنتية تمنع دخول الهواء. وباب الزنزانة حديدي سميك جداً وبه نافذة صغيرة لإدخال الأكل الذي يقدم للمعتقل في أوان حديدية متصدئة، والماء حار جداً لا يمكن شربه أو الإنتفاع به بصورة مريحة. ويقوم حرس السجن بفتح الزنزانة مرة واحدة كل يوم أو كل يومين أحياناً لغرض السباحة في حمام موجود بجانب الزنزانات، ولا يمكن لأي معتقل أن يطيل السباحة أكثر من دقيقة واحدة!؟ وإلَّا دخلوا عليه وأشبعوه ضرباً، وحمامات السباحة بلا أقفال داخلية!؟ ويطلق المعتقلون على هذه الزنزانات إسم «الفرن» لأنها تصهر الأجسام من شدة حرارتها حتىٰ أن الجلد يتقشر ويتبدل عدة مرات طوال فترة السجن، وتنتشر الأمراض الجلدية، والقمل في داخل السجن بصورة شبه دائمة. والمعاملة في سجن التحقيقات سيئة لأبعد الحدود، وعادة ما تصدر التعليمات بالتضييق على السجناء من قبل مسؤول التحقيق في إدارة التحقيقات الجنائية الرائد عبد الرحمٰن بن صقر آل

خليفة، وهو ضابط معقد ومولع بالتعذيب.

(٣) **سجن جَوْ**: منذ عام ١٩٨١م أخذت السلطة بتحصين قرية جَو التي تقع على الساحل الجنوبي الشرقي لجزيرة البحرين في المنطقة الصحراوية، ويقطنها عدد قليل من أفراد بعض القبائل الذين نزحوا إلى البحرين مع احتلال آل خليفة للبلاد قبل ٢٠٠ سنة. وقد تم سجن وتعذيب ومحاكمة مجموعة الـ٧٣ فيها. وعندما تقرر إنشاء جسر البحرين ـ السعودية وإلغاء سجن جزيرة جدة الغربية من الجسر، تم الشروع في بناء سجن مركزي كبير لنقل المعتقلين المحكومين لمدد طويلة. ويحتوي على سجن أرضي ويصل عدد الزنزانات فيه إلى أكثر من ١٠٠ زنزانة، عشرون فيها للسجن الانفرادي. وجميعها مخصصة للسجناء السياسيين. وفي الحقيقة يتكون سجن جَو من ثلاثة سجون في سجن واحد. أحدها لمجموعة الـ ٧٣ والثاني للمعتقلين السياسيين الآخرين والجزء الثالث لسجناء القضايا الجنائية. وتتم حراسة السجن من جهة ساحل البحر من قبل شرطة خفر السواحل، والسجن محاط من كل جانب بأبراج مراقبة. وقد أضيف أربعة عشر زنزانة جديدة مخصصة للسجناء السياسيين تم الإنتهاء من بنائها مطلع عام ١٩٩١م. وقريباً سيتم إفتتاح سجن كبير بجوار السجن الحالي من جهة الشرق.

(٤) **سجن سافرة**: ويقع في معسكر الرماية وتدريب الشرطة في وسط البحرين جنوبي الرفاع الغربي ـ ويحوي عدة زنزانات صغيرة الحجم (٧×٧قدم) تستعمل للاعتقال الانفرادي فقط. وفي هذا السجن تنفذ عقوبة الإعدام رمياً بالرصاص بحق الأشخاص الذين تتم إدانتهم من قبل المحكمة الكبرى.

(٥) **سجن معسكر التدريب بالمُحرّق**: ويقع هذا السجن غربي مطار البحرين الدولي، ويضم مجموعة من الزنزانات تستعمل للسجن الانفرادي فقط.

(٦) **سجن الخميس**: فيه قسم للأحداث وآخر للنساء وثالث للرجال. والسجن مخصص للحوادث غير السياسية، إلاّ أنه في حالة الطوارىء وحملات

الاعتقال العامة، يتم استعماله للمعتقلين السياسيين.

(٧) **سجون مراكز الشرطة**: يستخدم عدد من مراكز الشرطة لتوقيف السياسيين، وأهمها قيادة أمن المنامة (مركز الحورة)، وقيادة أمن المحرّق (مركز الحالة) وكان الشهيد محمد حسن مدن قد استشهد تحت التعذيب عام ١٩٨١م في هذا المركز. وقيادة أمن المنطقة الوسطىٰ (مدينة عيسىٰ)، وقيادة أمن المنطقة الجنوبية (مركز الرفاع الغربي). مركز الحِدْ الجديد وقد استخدم بكثافة عام ١٩٨٩م لتوقيف الأعداد الكبيرة من المعتقلين الذين ألقي القبض عليهم أثناء خروج مأتم الشهيد بالمنامة وعقب انتفاضة البلاد القديم. وهناك أيضاً مركز السوق المركزي الذي يقع في منطقة النعيم جنوبي السوق المركزي ويحتوي على خمس عشرة زنزانة، اثنتان انفرادية. أما مركز قيادة ميناء سلمان (مركز النبيه صالح) فهو عبارة عن عشر زنزانات، إثنتان انفرادية. ويحتوي سجن مركز المطار على عشر زنزانات اثنتان انفرادية وبها تهوية مركزية. وهناك مراكز أخرى تستعمل في بعض الحالات لتوقيف المعتقلين السياسيين. وعادة تستغل من قبل جهاز المخابرات أثناء الاعتقالات الجماعية وذلك بغية تفريق المعتقلين.

(٨) **السجن العسكري**: ويقع في مبنى قيادة قوة الدفاع بالرفاع الشرقي قرب مبنى إدارة المرور والترخيص الجديد. ويحتوي على مجموعة من الزنزانات الضيقة جداً تحت الأرض حيث يوضع الأكل على رف مرتفع ويأكل المعتقل وهو واقف. ويدار من قبل الاستخبارات العسكرية، ويعتقل فيه العسكريون ذوو القضايا السياسية. كما يحتوي معسكر الهملة على سراديب تحت الأرض فيها عدد من الزنزانات المظلمة، ويستخدم للعسكريين الذين يتدخلون في القضايا السياسية. وكل هذه السجون العسكرية تحت سيطرة «مخابرات قوة الدفاع»...

جهاز المخابرات: خلفية تاريخية

كانت البحرين ولغاية عام ١٩٥٧ خالية من أية مؤسسة مخابراتية منظمة لرصد الاحتجاجات أو التحركات الشعبية المضادة للحكومة. فقبل عام ١٩١٩ كان آل خليفة يعتمدون على حرس خاص بهم يدعون بـ«الفداويَّة» وهم مجموعة من الأعراب البداة قدموا إلى البحرين مع الغزو الخليفي. وهم الذين كانوا يمارسون عمليات القتل والإرهاب ضد أبناء الشعب ويقومون كذلك بالاعتقالات. وبعد إدخال بريطانيا ما سُمّيَ حينها «بالإصلاحات الإدارية» لتأسيس جهاز الدولة عام ١٩٢٣، تم تأسيس قوة للشرطة مكونة من البلوش والهنود، ولكنها سرعان ما تفككت. وعندما جاء المستشار البريطاني تشارلز بليجريف إلى البحرين عام ١٩٢٦ أصبح يسير دفة الحكم ويرأس الشرطة. وفي منتصف الخمسينات أوعزت بريطانيا إلى نورى السعيد في العراق بإرسال فرقة شرطة إلى البحرين لقمع الانتفاضة الجماهيرية آنذاك. وبالرغم من ضعف الاستجابة التي لقيتها الدعوة من قبل أفراد الشرطة العراقية إلا أنه تم إرسال أعداد رمزية منهم إلى البحرين. واستمر الوضع على ما هو عليه حتى سنة ١٩٥٧ حين أقصي تشارلز بليجريف من منصبه أثر الانتفاضة الجماهيرية التي بدأت عام ١٩٥٤. في هذا العام (١٩٥٧) أعلنت حالة الطوارىء في البلاد، وحلت هيئة الاتحاد الوطني وتم اعتقال قادة الهيئة ومحاكمتهم ونفيهم من البلاد. حينها أسس الاستعمار البريطاني وآل خليفة «قسم خاص» لتولي مسؤولية رصد التحركات الشعبية والقضاء عليها. ومن ثم تم تعزيز جهاز الاستخبارات عبر استجلاب ضابط بريطاني يدعىٰ إيان هندرسون في منتصف عام ١٩٦٦. وهندرسون هذا كان ضابطاً في الجيش البريطاني الذي كان يخوض غمار الحرب ضد قبائل الماو ماو الثائرة في كينيا في الفترة ما بين ٥٤ ـ ١٩٥٦. ونظراً

للصلاحيات التي يخولها قانون الطوارىء لعام ١٩٥٧ لجهاز المخابرات فقد أصبحت السيطرة الفعلية في يد هندرسون. وفي عام ١٩٦٥ وعلى أثر الانتفاضة الجماهيرية التي حدثت ذلك العام أصدر عيسى بن سلمان آل خليفة حينها «قانون الأمن العام» والذي كان أشد من قانون الطوارىء سالف الذكر، وفي ٢٢ أكتوبر عام ١٩٧٤ أصدر الأمير «قانون أمن الدولة» الذي يفوق كل ما سبقه من قوانين قمعية، فهو يخول وزير الداخلية اعتقال أيّ مواطن مشتبه بقيامه بأي نشاط مناوىء للحكومة وتوقيفه لفترة ٣ سنوات بدون محاكمة وقابلة للتجديد. ومنذ ذلك الحين والمواطنون يدخلون سجن آل خليفة بالظن والشبهة وتحت ستار من هذا القانون الظالم. وقد تحولت البحرين في ظل حكم آل خليفة إلى سجن كبير يعاني فيه المواطنون ما يعانيه المسجونون في بقية دول العالم. فليست هناك حرية مكفولة ولا حقوق محترمة، ولا تقدير للإنسان.

وضمن هذا السجن الكبير هناك سجون صغيرة تشتد فيها الوطأة ويتعمق فيها الظلم والإضطهاد. وروّاد هذه السجون هم أولئك المواطنون الذين تحدثهم أنفسهم بفتح أفواههم، أو حتى بمجرد التفكير في الوضع المأساوي القائم. ويكفي الظن والتهمة أو وشاية أحد جواسيس السلطة لإيداع الأبرياء الغرف المظلمة والزنزانات الضيقة. ومحنة الإنسان في البحرين لا تبدأ حين يُودع السجن، بل تسبقه ذلك بكثير، فما أن يصبح هذا المرء أو ذاك محط أنظار عيون السلطة حتى يبدأ مشوار التعاسة والأذى. فهو مراقب في كل لحظة، فهاتفه تم ربطه بجهاز التصنت، كما تم تعيين سيارة بطاقمها لمراقبة بيته وملاحقته أينما ذهب، وعُيّن من يراقبه في عمله... وهكذا يعيش هذا المرء الذي قد لا يكون له أيّ نشاط ضد السلطة مراقباً ومطارداً. وهذه حرب نفسية تعكر على الإنسان صفو حياته وكثيراً ما تخلق فيه روح الخوف وروح الابتعاد عن كل أشكال المعارضة، وقد يحدث العكس فيصبح المرء أكثر عداءاً للنظام وإصراراً على مواجهته. وهذه الإجراءات القمعية قائمة في البحرين منذ زمن طويل، وزادت كثافتها منذ عام ١٩٧٩م. أمّا عندما يعتقل المواطن ويؤخذ للتحقيق، فيبدأ حياة من نوع آخر تماماً. وهذه الاعتقال لا يتم على ضوء أدلة

مقنعة بأن المواطن ضالع في النشاط ضد النظام، بقدر ما يكـون ناتجـاً عن تهمة غير مبررة أو وشاية لم يتم التحقق منها. أو أن المتهم مسافـر أو راجع من السفـر لأيّ بلد كـان، أو لأنه مـواظب على الصـلاة في المسجد وحضـور الاحتفـالات والمناسبات الدينية، أو لأسباب أخرى يصعب عـدها وحصرهـا. وهذه المرحلة من العذاب من أشد المراحل على المرء إذ يتعرض فيها لكـل أصناف الاضـطهاد والإهانة والتعذيب النفسي والجسدي. ومن أهم وسائل وطرق التعذيب ما يلي:

* الضرب المبرح في أنحاء متفرقة من الجسم، إذ بمجرد دخول السجـين إلى إحدى غرف التعـذيب، تعصب عيناه ويكبـل بالحـديد إلى الخلف، وينهـال عليه الجلادون بالضرب المتواصل، منهم من يستعمل يـديه ومنهم من يستعمـل الكابلات البلاستيكية ومنهم من يستعمـل العصا الغليـظة، مع استمـرار الشتم والقذف والبصق.

* تعليق المتهم على خشبة سميكة بعد إدخالها بين الركبتين وبين اليـدين المقيدتين بالحديد، فيتركز ثقل الإنسان والضغط على الـرسغين والكفـين، وينتج عن ذلك آلام شديدة في عظام اليدين بسبب احتكاك الخشبة مباشرة مع العظام حيث يتهتك الجلد، بينما تستمر مجموعة من الجلادين تصل أحياناً إلى اثني عشر شخصاً في مهمة الضرب بالتناوب على ظاهر القدمين حتى تتورمـا وتتقرحـا، ثم يعطى المعتقل فرصة حتى يبرأ ومن ثم تعاد العمليـة وهكذا دواليـك. ويعمدون إلى وضـع جوارب المعتقـل أو غترتـه في فمه أو قـطعة من القـماش القـذر أثنـاء التعذيب. وتسمى هذه الطريقة من التعذيب باسم «الفرُّوج».

* **التعذيب وقوفاً**: يجبر المعتقل على الوقوف على قدميه حافياً على أرضٍ باردة شتاءً وعلى الإسفلت صيفاً لعدة أيام وهو معصوب العينـين ومقيد اليـدين بالحديد إلى الخلف. ويمنع من استعـمال دورات المياه ويضـطر لقضاء حـاجته في ملابسه وهو واقف مرات متكررة، ولا يسمح له بالجلوس أو الـراحة حتى أثنـاء الأكل، حيث يوضع الأكل على منضدة صغيرة ويأكل واقفاً دون رفـع العصابـة عن عينيه، مع استمرار الضرب والركل وخاصة على الظهر والركبتين. ويصاب

المعتقل بآلام شديدة للغاية في عموده الفقري تستمر معه لزمن طويل، بالإضافة إلى انتفاخ القدمين وتكتل الدم فيهما، وتعتريه حالات هلوسة وفقدان للذاكرة، وتتأثر عيناه بفعل العصابة الموضوعة عليهما فترات طويلة. وأحياناً تترك العصابة أثراً في الوجه لا ينمحي كما حدث للمعتقل عباس حسن سهوان وغيره.

■ **التعليق من الأيدي وقوفاً على حافة أصابع القدمين:** يكبل المعتقل بالحديد في يديه، ثم يرفع عن الأرض حتى لا تكاد قدماه تلامسان الأرض، ويبقى هكذا فترات طويلة مع استمرار الضرب والركل، ويمنع عنه الغذاء حتى يوقع على اعترافات مكتوبة، وقد حدث مع المعتقل حسين حسن سهوان والمعتقل عبد الحسين حسن القصاب.

■ **قلع الأظافر:** وقد مورس هذا النوع من التعذيب ضد عدد من مجموعة الـ ٧٣. ويمكن ملاحظة أثر ذلك بوضوح في أظافر يدي المعتقل «عيسى عبد الله محمد» من قرية دمستان، وهو من مجموعة الـ ٧٣ الذي أفرج عنه بعد أن تخطى فترة سجنه المقررة.

■ **إدخال أدوات حادة في الجسم:** وقد حدث ذلك للمعتقل «حسن ابراهيم يوسف» من قرية دمستان. إذ أدخل الجلاد الأردني المدعو محمد إبراهيم بأمر من الضابط عادل فليفل قلماً في إحدى أذني حسن إبراهيم يوسف أثناء التعذيب فانبعث الدم منها فوراً ونقل إلى المستشفى العسكري وأجريت له عملية جراحية عاجلة.

■ **جهاز الكهرباء:** يوضع رأس المعتقل في جهاز كهربائي ويوصل التيار فتحدث هزة عنيفة جداً فيتنبأ المعتقل ويتبرز من شدة الاهتزاز وقد يموت إذا لم يفصل عنه التيار حالاً، وهناك طريقة تعذيب أخرى تسمى «الكرسي الكهربائي».

■ **شراء الضمائر:** حينما يفشل المحقق في إثبات أية تهمة ضد بعض المعتقلين فإنه يهددهم بالسجن لفترات طويلة ما لم يقبلوا أن يتعاونوا مع أجهزة الأمن القمعية أو يحاول إغراء البعض الآخر بالمال ويعدهم بإسقاط التهم

الموجهة ضدهم مقابل تعاونهم مع السلطة، وقد وعد الضابط عادل فليفل المعتقل داوود خلف من المنامة بإسقاط كل التهم الموجهة له والتوقف عن ملاحقته إن هو زوده بالمعلومات عن زملائه الآخرين وتعاون مع السلطة، ولكنه لم يحصل على شيء فاعتقله مرة أخرى وسجنه ٥ سنوات. وكذلك فعل الضابط الأردني لدى إدارة التحقيقات الجنائية المدعو محمود العكوري مع المعتقل محمد حسن الشارقي من جد حفص، وحينما لم يحصل على بغيته اعتقله مرة أخرى وسجنه ٥ سنوات تحت تهم زائفة.

■ **إبتزاز المعتقل عن طريق الأقارب:** يحاول الجلادون الضغط على المعتقل نفسياً، باعتقال المقربين أو تعذيبهم بالقرب من المعتقل. وقد حصل حينما استدعى الضابط لدى إدارة التحقيقات الجنائية المدعو عبد الرحمن بن صقر آل خليفة والد المعتقل فاضل الأسود من قرية كرانة. وكان قد خرج لتوّه من المستشفى بعد إجراء عملية جراحية في عينيه، وطلب الضابط من الأب الضغط على الابن كي يوقع على اعترافات مكتوبة، والأب لا يعي شيئاً من تلك التهم. كما فعل الضابط لدى جهاز المخابرات الشيء نفسه حينما اعتقل زوجة المعتقل قاسم عبد الرسول السندي وهددوه بها. وهناك طرق أخرى للضغط على السجين وتعذيبه نفسياً، حيث يوضع المعتقل في زنزانة مجاورة لزنزانات أخرى يتم فيها تعذيب أحد السجناء بقسوة، ويبقى طوال الليل متيقظاً قلقاً وهو يسمع أنين السجناء وصراخ الجلادين ويكون في حالية نفسية مضطربة. ثم يستدعونه للتحقيق والتعذيب بعد منتصف الليل على الأغلب. وهناك أسلوب التهديد بهتك العرض وإيذاء الأهل والتهديد بالسجن المؤبد أو لفترات طويلة والتهديد بالفصل من العمل أو إسقاط البعثة الدراسية والطرد من الكلية، وكذلك سب معتقدات السجين والتعرض للعظماء الذين يحترمهم بالشتم والتحقير والإهانات.

هذا هو حال الأوضاع في البحرين، الجزيرة الصغيرة الواقعة في منتصف الخليج، وفي الفصول التالية سنعرض وقائع الاعتقالات وامتهان حقوق الإنسان في السنوات ما بين ١٩٧٩ و١٩٩٠م، وفي كل منها مصاديق لما ذكر أعلاه.

لماذا تبثّون الخوف بين الآمنين؟(*)

يقول ميكافيلي ناصحاً «لورنس العظيم»: **«ان من الواجب أن يخافك الناس وأن يحبّوك، ولكن لما كان من العسير أن تجمع بين الأمرين فإن من الأفضل أن يخافوك على أن يحبّوك»**...

بهذه السياسة نفسها تحكم عائلة آل خليفة شعب البحرين، ومن هذا المنطلق توجّه النظام لفرض ما يشبه الأحكام العرفية على قرى البحرين ومدنها خلال السنوات الأربع الماضية، وبالرغم من أنّ هذه الأحكام ليست غريبة على سكان البلد حيث أصبحت جزءاً من حياتهم بعد أن عاصروها سنة ٥٦ و٦٥ و٧٢ و٧٤ إلا أنها في هذه المرة أصبحت أكثر قسوة وأطول أمداً وأبعد أهدافاً. فبينما كانت تمتد أجواء الإرهاب لفترات تراوحت بين ثلاثة إلى ستة أشهر خلال الأحداث السابقة، فإنها في هذه المرة قد استمرت لسنوات أربع سوداء تميّزت بالغلظة والقسوة والإرهاب وأزهقت نفوس الشباب وألقت بالمئات منهم في غياهب السجون والمعتقلات.

وحدّة الإرهاب في هذه المرة قد تعدّت كل الحدود والتصوّرات. وسجلّ الأحداث الجارية يحكي لنا روايات هي أشبه بالخيال منها إلى الحقيقة... فمن ذا يصدّق أن شاباً كمحمد حسين مدن وهو في مقتبل العمر لا يبقى أكثر من ثلاث ساعات تحت مباضع جلّاديه يستلمه أهله بعدها جثة هامدة لا حياة فيها ولا حراك!!! ومن ذا يصدّق أن رجلاً كالشيخ العكري والحاج عيس شريفي يودعان سجن «جدة» لفترة أربعة وأربعين شهراً يصبحان بعدها شبحين من

---

* صوت البحرين العدد الرابع.

شدة التعذيب والإرهاق دون محاكمة أو تهمة موجهة بحقهم. . . وهل يصدّق أحد في هذا العالم أنّ الإنسان إذا أراد أن يخرج من بيته بعد العاشرة مساءً فإنّ عليه أن يودّع أهله وعياله لأنّ «اللصوص» و«قطّاع الطرق» يتربّصون بالمارّة ويتخذون من ستار الليل مسرحاً لارتكاب أبشع الجرائم بحق الأبرياء والآمنين!!!

وفوق ذلك كله تقوم سلطات الأحكام العرفية ببث مخبريها بين صفوف الناس وتنشر «شرطة الشغب» في شوارع المدن وأزقّتها وتستدعي الأبرياء للاستجواب والتحقيق بين يوم وآخر وتجعل من شروط الحصول على وظيفة مهما هبطت نيل رضا أجهزة «الأمن والداخلية» وشهادة «حسن سلوك» منهم. . .

تقوم السلطات بذلك مع قناعتها بأنّ الناس ليسوا جزءاً من «مخطط انقلابي» أو «تدخّل خارجي» لأنّ أجهزتها الأمنية والتي تديرها رؤوس انجليزية وأمريكية لا تستطيع إثبات ذلك. . .

وحين يسأل إنسان عن سبب لجوء السلطات إلى مثل هذه الإجراءات الإرهابية والتي لن «تحمي» النظام بقدر ما تعزله وتبني بينه وبين الناس سدوداً من الكراهية يبقى الجواب محصوراً في المذهب الميكافيلي لتعامل «الأمير» مع شعبه «**إنّ من الأفضل أن يخافوك على أن يحبّوك**».

مسلسل الانتهاكات عام ١٩٧٩

بعد انتصار الثورة الإسلامية في إيران في شهر فبراير عام ١٩٧٩، إزداد الحماس الديني وانتشر المدّ الثوري بشكل كبير بين قطاعات الشعب البحراني المضطهد ولا سيما الشباب. وتجددت بالفعل الرغبة في التحرر والإنعتاق من إسار ذلك النظام القبلي. ولقد كانت أيام عام ١٩٧٩ كلها مضطربة ومليئة بالغليان وحالات الشدّ والجذب بين الجماهير وسلطات آل خليفة فهنا تجمعات شعبية حاشدة وهناك مسيرات جماهيرية صاخبة تطالب بحق الشعب في المشاركة في تقرير مصيره بعيداً عن استبداد القبلية الحاكمة وهيمنة الدول الكبرى. ومن جانبه قام الشيخ محمد علي العكري بعقد اجتماعات دينية سياسية كبيرة وذلك في مأتمه في قرية الدّيه، وكان يشاركه في إدارة الاجتماعات بعض العلماء منهم الشيخ علي العصفور والشيخ جاسم قمبر.

في ١٩٧٩/١/٢٣ م وأثناء مراسم تجهيز الشيخ باقر العصفور وبحضور بعض المسؤولين الحكوميين ألقى الشيخ محمد علي العكري خطاباً شديد اللهجة هاجم فيه سياسات الحكومة بعنف، وطالب علناً بتطبيق القوانين الإسلامية، والعمل على حل مشكلات الشباب وغيرها.

في يوم الجمعة ١٩٧٩/٢/٢٣ م خرجت مظاهرة جماهيرية ضخمة لإعلان التأييد الشعبي للثورة الإسلامية في إيران التي انتصرت في تاريخ ١٩٧٩/٢/١١ م بقيادة الإمام الخميني. وقد بدأت المظاهرة مسيرتها من وسط العاصمة المنامة منطلقةً من مأتم مدن وانتهت إليه بعد المرور بشارع الحكومة ودوار رأس الرمان ثم مكتب منظمة التحرير الفلسطينية وسفارة إيران، وقد رددت الجموع عدة شعارات منها «خميني سير سير هذا عهد الجماهير». وفي ذلك

التاريخ توجه وفدان من علماء ووجهاء وتجار البحرين إلى إيران لمقابلة الإمام الخميني وإعلان التأييد والمباركة في ٧/٧/ ١٩٧٩ م قدم الشيخ محمد علي العكري عريضة مطالب إصلاحية موقعة من قبل ٤٠ عالماً، وتحمل إثني عشر مطلباً إلى كل من الأمير ورئيس الوزراء.

وفي ١٧/٧/ ١٩٧٩ م أي بعد عشرة أيام من تقديم العريضة الأولى، قدم الشيخ العكري عريضة أخرى مذكراً الأمير بالعريضة الأولى وتجاهل رئيس الوزراء لها. وعلى أثر هذه التحركات أمر الأمير بمنع عرض رقصات الديسكو الغربية على الشاشة الصغيرة، والذي كان يعرض مساء يوم كل إثنين. ولكن الشيخ العكري لم يحصل على ردّ وإنما جوبه بالتجاهل التام. بعدها سافر إلى إيران لإعلان تأييده للإمام الخميني ونقل تحيات وتهاني الشعب البحراني للشعب الإيراني.

في ٢٣و ٢٤/٨/ ١٩٧٩ م (أيام عيد الفطر المبارك) خرجت مظاهرات صاخبة في العاصمة رافعة شعار (لا عيد والعلماء معتقلون) وذلك بعد أن اعتقلت سلطات آل خليفة الشيخ محمد علي العكري في مطار البحرين الدولي أثناء عودته من إيران وقد كان في استقباله في المطار قرابة ٢٠٠ مواطن. وقد اعتقل أيضاً الشيخ علي العصفور والشيخ جاسم قمبر والحاج عيسى شريف، وكان للشيخ جمال العصفور دور رئيسي في هذه المظاهرات. وعلى أثر الإعتقالات السالفة قدم جمع من العلماء عريضة إحتجاجية إلى الحكومة بشأن اعتقال العلماء الثلاثة.

هذا وقد تم سجن الشيخ العكري إنفرادياً في سجن القلعة ثم نقل إلى زنزانات إنفرادية في سجن جزيرة جدة وكذلك الشيخ علي العصفور والحاج عيسى شريف، أما الشيخ جاسم قمبر فقد بقي في الحجر الإنفرادي في سجن القلعة حتى تاريخ أطلق سراحه بعد بضعة أشهر ومعه الشيخ علي العصفور الذي هاجر إلى الهند مباشرة بعد حصوله على جواز سفره.

في ٢٩/٨/ ١٩٧٩ م ألقي القبض على أحد علماء الدين البارزين وهو

السيد هادي المُدرسيّ وأبعد إلى إيران عن طريق دبي. وفي شهر سبتمبر ١٩٧٩ م وبأمر من رئيس الوزراء تم عزل السيد مصطفى القصاب عن رئاسة تحرير مجلة المواقف، وذلك بعد تأييده لمطالب العلماء الإصلاحية وردّه على أحمد كمال رئيس تحرير جريدة (أخبار الخليج) الذي كان دائم التهجم على العلماء والثورة الإسلامية في إيران.

وفي هذا العام حدثت اعتقالات كثيرة وإجراءات إبعاد عن البلاد، ومن ضمن الذين اعتقلوا وأسقطت جنسياتهم وأبعدوا عن البلاد الحاج علي إسفنديـاري مسؤول إحدى الحسينيات في العاصمة. كما أعتقلت الشرطة الكويتية الشاب البحراني السيد هاشم الموسوي، وتم إحتجازه في الكويت لمدة عامين ثم قامت السلطات الكويتية بتسليمه إلى حكومة البحرين حيث بقي في سجون آل خليفة فترة ٣ سنوات دون محاكمة أو تهمة تعرض خلالها لصنوف التعذيب والأذى والحبس الإنفرادي، وكان تسليمه للبحرين في منتصف عام ١٩٨٢ م. في شهر ديسمبر اجتمع وزراء إعلام الدول الخليجية في الرياض لمناقشة المستجدات على الساحة الخليجية وإعادة النظر في السياسة الإعلامية وقد اتخذوا القرارات التالية:

١ ـ التعتيم على أخبار إيران والتشويش عليها.
٢ ـ وصم الثورة الإسلامية في إيران بأنها شيعية إيرانية، وإبعاد صفة الشمولية الإسلامية عنها.

وفي نهاية العام إعتقلت السلطات مجموعة من المواطنين، وقد اتهموا فيما بعد بأنهم أعضاء في الجبهة الشعبية لتحرير البحرين المحظورة وهم:

١ ـ عبد الجليل العرادي ـ مدرس (قرية عراد) ٢ ـ عبد علي الخياط ـ عامل (قرية واديان ستره) ٣ ـ عبد الكريم الخياط (ستره) ٤ ـ محمد رضا معراج (المنامة) ٥ ـ رضى الجبل ـ عامل (السنابس) ٦ ـ منصور الونة (ستره) وبعد تعذيب وتوقيف دام شهوراً تَمَّتْ محاكمة المجموعة وكانت الأحكام بالسجن ٧ سنوات لكل من عبد الجليل العرادي ورضى الجبل ومحمد رضا

معراج، أما الباقون فقد طبق بحقهم قانون أمن الدولة، وبقي عبد علي الخياط معتقلاً لفترة خمس سنوات ونصف السنة. ومن ضمن المعتقلين في عام ١٩٧٩ م مجموعة من العاصمة وأخرى من مدينة المحرّق فهم ١ ـ علي غلوم عباس (المحرَّق) الذي تعرض للتعذيب، وقد إعتقل في صيف ٧٩ وطبق عليه قانون أمن الدولة.

٢ ـ علي الحدّاد اعتقل في ديسمبر وتعرض للتعذيب، كما اعتقل مرة أخرى في ٢/٣/ ٨١ م،٣ ـ عبد الرضا الخباز اعتقل في ديسمبر ٧٩، ٤ ـ إبراهيم مكي (طالب) اعتقل في يوليو ٧٩. ٥ ـ عادل العسيري (طالب) اعتقل في ١٣/١/ ٧٩ م،٦ ـ علي العسكري (عامل) اعتقل في يوليو ٧٩،٧ـ محمد علي (عامل) اعتقل في يوليو ٧٩ (٨) رشيد محمد (عامل) اعتقل في ديسمبر ٧٩ هذا وقد استمرت الاعتقالات حتى آخر يوم من أيام عام ١٩٧٩ م.

مسلسل انتهاكات عام ١٩٨٠

في شهر يناير إعتقل عبد الكريم سلمان (سترة) وطبق ضده قانون أمن الدولة.

في شهر فبراير اعتقل كل من ١ ـ إبراهيم سعيد سلطان ٢ ـ عبد علي الفريخ ٣ ـ راشد العرادي (طالب) ٤ ـ محمد السبع ٥ ـ يوسف بو مجيد ٦ ـ معتوق عبد الحسين ٧ ـ فردان العرادي.

في شهر مارس تم اعتقال كل من ١ ـ إبراهيم الهاشمي ٢ ـ إبراهيم كمال الدين ـ المنامة (صيدلي) ٣ ـ أحمد جمال ـ المنامة (طبيب) ٤ ـ مهدي مطر ٥ ـ عبد الحميد مراد ـ المنامة (مدرس) ٦ ـ جاسم جعفر ٧ ـ سالم هاشمي. وفي ١٠/٤/ ٨٠ م أقدمت سلطات آل خليفة على اعتقال إمرأة تدعى صدّيقة حبيب الموسوي ـ المنامة (مدرسة) وقد تعرضت للأذى والضرب والتجريح على يد مباحث النظام. في ١١/٤/ ٨٠ م صعد أبناء الشعب البحراني إلى سطوح المنازل ورددوا هتافات «الله أكبر» استجابة لدعوة الإمام الخميني وذلك إحتجاجاً على سياسة أمريكا المعادية للإسلام.

وفي ٢٤/٤/ ٨٠ م أصدر «علماء البحرين» بياناً دعوا فيه المواطنين إلى التظاهر والإضراب لمدة ٣ أيام إحتجاجاً على إقدام الحكومة العراقية على قتل آية الله العظمى السيد محمد باقر الصدر المفكر والمرجع الديني الشهير. وبمجرد تأكد نبأ مقتل السيد الصدر ضجت البحرين من أقصاها إلى أقصاها وخرجت الجموع إلى الشوارع تعبيراً عن سخطها وهياجها ضد ممارسات الأنظمة القمعيّة في المنطقة، وقد هاجم المتظاهرون المركز التجاري العراقي ومكتب الخطوط الجوية العراقية ودمروا كل محتوياتها، واستمرت المسيرات والمظاهرات أياماً وتدخلت

سلطات آل خليفة وهاجمت المواطنين بالهراوات وقنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. والملاحظ أن المظاهرات كانت عامة، في المنامة والمحرَّق والسنابس وجد حفص والدراز وبني جمرة ومناطق أخرى. وعلى أثر هذه الأحداث تم اعتقال مجموعة كبيرة من الشباب من كافة أنحاء البلاد. ففي ٨٠/٤/٢٦ م إعتقلت مجموعة من المنامة، وقد كان من ضمنهم الشاب جميل محسن العلي (٢٣ سنة) عامل، الذي اعتقلته مباحث أمن الدولة من بيته، وقد تعرض لأشد أنواع التعذيب الرهيب من صعق بالتيار الكهربائي إلى الحرق بالمكوى إلى غرز آلة حادة في أنحاء متفرقة من جسمه، حتى لفظ أنفاسه تحت أيدي جلاديه. وفي يوم ٨٠/٥/٩ م واليوم الذي يليه سمعت الجماهير بأن جميل العلي قد استشهد تحت التعذيب، وأن جثته محفوظة في مشرحة مركز السلمانية الطبي. فهبت الناس وانتزعت جثمانه الطاهر من هناك. وقد قام بعض الشباب بالتقاط صور لأنحاء متفرقة من جسم الشهيد كانت آثار التعذيب ظاهرة عليها بوضوح تام.

وفي ٨٠/٥/١١ م خرجت الجماهير الغاضبة في مسيرة ضخمة مشيعة شهيدها نحو مثواه الأخير ومرددة هتافات حماسية، متوعدة آل خليفة بالإنتقام ومعاهدة الله ورسوله على المضي قدماً نحو إحدى الحسنيين النصر أو الشهادة. وقد تصدت شرطة الشغب للمسيرة وحدثت مواجهات بين المتظاهرين وشرطة الشغب، ومن ضمنها مصادمات عنيفة أصيب فيها البعض واعتقل آخرون، وقد برهنت هذه الحادثة على غلظة وقسوة عائلة آل خليفة وأجهزتها الأمنية تجاه الشعب الأعزل.

وقد أقرت السلطات على اعتقال مجموعات من المواطنين نذكر منهم عبد الجليل مهدي طارش (بن جمرة) متعرض لتعذيب شديد نتج عنه إختلال عقلي وفقدان للذاكرة. كما اعتقل محمد رضا ملا عيسى (السنابس) من الشارع وهو يقود سيارته. في شهر يونيو اعتقل عبد الصمد الغربال (الدراز) وفيصل حسن مرهون (السنابس).

في ١٦/٦/ ٨٠ م اعتقل عبد العظيم خليل ابراهيم أثناء عودته من دراسته. في ٢٢/٦/ ٨٠ م ألقي القبض على الشيخ عباس راستي (٢٣ سنة) وبعد تعذيب واعتقال أسقطت جنسيته وأبعد إلى إيران. كما اعتقل في اليوم نفسه جعفر المدهوب (بلاد القديم) وكانت صحته متدهورة للغاية.

في ٢٧/٦/ ٨٠ م اعتقل عبد الرسول غلوم عباس (المنامة). كما اعتقل السيد محمد علي الموسوي (المنامة) وطبق بحقه قانون أمن الدولة.

في شهر أغسطس تم اعتقال الأتية أسمائهم ١ ـ محمد فنيش ١٤ سنة (طالب) ٢ ـ خليل الهرمي ٣ ـ السيد حميد السيد ماجد وفي الفترة نفسها أقدمت السلطات على اعتقال أفراد الصندوق الحسيني الاجتماعي وهو مؤسسة إسلامية اجتماعية مقرها مأتم القصاب في العاصمة المنامة، وقد كان من بين المعتقلين الشاب عبد الكريم حسن العرادي طالب في كلية الخليج الصناعية، واستمر مسلسل الإعتقالات والمداهمات حتى طال أحد الشبان اليافعين وهو «كريم الحبشي» طالب من مواليد عام ١٩٦٤ م، ومن سكنة منطقة الماحوز بالمنامة. اعتقل في يوم ٢٢/٦/ ١٩٨٠ م وتعرض أثناء فترة إستجوابه للتعذيب الشديد على أيدي جلاوزة النظام العشائري، وحينما سائت حالته أفرجت عنه السلطات في يوم ٧/٧/ ١٩٨٠ م وقد كان متأثراً بالكثير من ممارسات التعذيب اللاإنسانية وكانت تبدو آثار الضرب والركل على جسمه وتم نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج ولكنه توفي، وقد هددت السلطات عائلته بأن يتم دفنه سراً وبدون أية مراسيم خاصة وإلاّ فإنهم سيلاقون ذات المصير. وكان استشهاده في يوم ١٠/٧/ ١٩٨٠ م. في شهر أغسطس اعتقل عالم الدين السيد سعيد السيد جواد الوداعي، وقد اتهم بإلقاء الأحاديث الدينية، في ١١ نوفمبر اعتقل عالم الدين الشاب الشيخ جمال العصفور مع مجموعة كبيرة من الشباب منهم ١ ـ سلمان رمضان ـ دار كليب (مهندس) ٢ ـ محمود زنيل ـ المحرمة مدرس في كلية الخليج ٣ ـ جعفر المحاري ـ جنوسان (محاسب) ٤ ـ خليل الحلواجي ـ المنامة (طالب) ٥ ـ إبراهيم النعيم (موظف) ٦ ـ علي كرم ـ طشان (عامل)

٧ ـ عباس علي عبد الوهاب ـ الدراز وقد تعرضت المجموعة لتعذيب شديد ولا سيما الشيخ جمال العصفور، ثم اتهموا بتشكيل تنظيم محظور يدعى «حركة الشهداء» وقد حكمت محكمة أمن الدولة فيما بعد على المجموعة بالسجن فترات بين ٤ إلى ٧ سنوات، وقد تمت المحاكمات في مقر إدارة خفر السواحل بالمحرَّق تحت إجراءات أمنية مشددة في يوم ١١ نوفمبر بعد ٦ أشهر اعتقال، أفرج عن عبد الرسول غلوم عباس وفيصل حسن مرهون، وكانا قد اعتقلا بتهمة حيازة منشورات.

في ١٣ ديسمبر اعتقل عالم الدين الشيخ أحمد مال الله (٥٠ سنة) من سكنة النعيم، وقد تعرض للإهانة والشتم، وأفرج عنه بعد بضعة أسابيع. كما اعتقلت في اليوم نفسه الفتاة دينا عبد النبي خيامي وأفرج عنها لاحقاً، ثم أعيد اعتقالها مرة أخرى في فبراير عام ٨٤ م. وفي شهر ديسمبر تمت محاكمة أربعة أشخاص بتهمة العضوية في حركة الوحدة الإسلامية.

رسالة اليك خلف القضبان(*)

لأنك صادق في ما تقول وتفعل. ولأن بك رائحة الخير والأمل، يفرح من يراك وتتفتح أسارير من يقابلك، ولأن لك روحاً تتسامى على نرجسية الآخرين، وتسمق حتى تضعك في مصاف الصديقين، ولأنك تقف رمزاً للرفض والصمود والكبرياء والاستقامة والاستقلال، ولأنك أصبحت عنواناً للمجاهدين ومثلاً يحتذي به الجيل الجديد، ويتحرك في ظله المتطلعون إلى حياة الحرية والإيمان، ولأنك كنت تمثل الجبل الذي تتحطم عليه معاول الظالمين وتتكسر عنده نفوس المستبدين، لأنك كل ذلك، اعتقلوك.. وعذبوك وحاولوا أن يدوسوا كبرياءك وكرامتك، وأن يقتلوك رمزاً للشباب وهمزة وصل بين الأسلاف والأخلاف، بين الآخرة والدنيا.. ولكنهم فشلوا هذه المرة كما فشلوا من قبل.

في منطقهم، السجن نهاية روح الإنسان، والموت نهاية جسده، والتعذيب نهاية كرامته، ومنطق النهايات هذا ضرب من الخيال لمن يعيشون الخيلاء، ولعمري لا أظنهم يفلحون فأنت أشد ثباتاً مما يتصورون وأكبر من أن يحتويك السجن أو ينال من عزمك التعذيب. فالنهاية لا تحددها سياساتهم، وإلا لكانوا سادة الكون وأرباب الطبيعة. انهم لا يدركون أن حياة الإنسان تبدأ يوم استشهاده وكرامته تنطلق من ثباته وصموده، وأن مسلسل العنف والقمع الذي يمارسونه ضد الأبرياء إنما يشدّ من أزرهم ويصنع منهم مناضلين يدخلون التاريخ من أوسع أبوابه. انهم يجهلون منطق البقاء والخلود. فيعتقدون البقاء

* صوت البحرين عدد ٧٥ إبريل ١٩٨٩ م.

مرادفاً للقمع، والخلود مرادفاً للتضليل والجهل ومنطق السوء والاعلام المصنوع على بوابات القصور، ولقد ثبت خطأ منطقهم مراراً، ولكن هل يفهمون منطق التاريخ؟.

لقد اقتادوك والناس نيام إلى الزنزانة، وبقيت فيها وحدك تنتظر ما يخبئه لك القدر، وما تضمه الليالي في ثناياها، فإذا بك تعيش رحابة الإيمان رغم ضيق الدار، وسعة الأمل في الله رغم انكماش نفس هذا الإنسان، فوجدت للحياة طعماً وللنضال قيمة لا تُجارى، فهلع قلبك لا حزناً من ضيق المسكن وضآلة المركل، وإنما للبطون المتخمة بالأكل والنفوس الهائمة بحب الدنيا، والقلوب التي لا تكاد تخشع لله طرفة عين حتى تعصيه أياماً وليالي، حمدت الله أن أبعدك من مواطن الشبهة ومجالس الشيطان، وأسكنك في ما لا تطمع فيه نفس ولا تهفو إليه رغبة ولا يحسد عليه إنسان، فانفصلت عن الدنيا قلباً وقالباً وطمعت في ما عند الله من الرضوان والرحمة، وأنت تعلم أن ما عند الله خير وأبقى.

في السجن حيث تنام وحدك وتستيقظ وحدك، تشعر بوجود الله معك وتطمئن نفسك وتهفو إلى بارئها متجاهلة شهوات الحياة ومترفعة على حطام الدنيا وراغبة في لقاء الله سبحانه وتعالى. فالليل والنهار يشهدان برفعة درجة المجاهد ونقاء سريرته وصفاء إيمانه، فلقد زهد في ملذات الدنيا وطمع في ما عند الله، فأية نفس تضاهي نفسه رفعة وعلوا وهمة؟ وأية شهوة شيطانية تستطيع الوصول إليه وهو المتعلق بحب الله والمؤمن بقضائه وقدره. وهل هناك من يعيش أخف حملاً منه وأسرع خطوا نحو السعادة الأبدية؟.

لقد غفل الغافلون وضاع الجاهلون وخسر المتاجرون، أما هو فقد ربح الرهان وحظي بالرضوان واستطاع بإرادته الحديدية قمع الشيطان في نفسه بعد أن حمل لواء الدعوة إلى الله واصطدم بغطرسة الإنسان. وهكذا تمر الساعات، بل الليالي والأيام ولكنها لا تترك أدران المعصية على هذا الإنسان الذي ترجل عن حصان الشهوات وحث خطاه معتمداً على نفسه متوجهاً نحو مصدر السعادة

الأزلية، ولهو المسارع إلى الخير، الناهض بإعباء رسالته، الثابت على خطى مبدئه، ولهو الصابر المحتسب حين تشتد الأمور وتعصف رياح الفتنة ويُمتحن الناس في أموالهم وأنفسهم. وبعد هذا أو ليس هو الرابح الصفقة، المضمون العاقبة، الحسن الخاتمة؟.

يا أخي لم أخل أن تتركني طعمة للأيام وتنعم أنت في مقامك الأعلى، لقد آلى المستبدون إلا أن يسلبوا حريتك ويعتدوا على كرامتك فساقوك إلى المعتقل ظناً منهم أن ذلك سوف يثنيك عن السير ويقضي على رسالتك. وهذا هو ديدنهم، فشبابنا خلف القضبان، وأسرنا ممزقة الأوصال ما بين مستشهد ومسجون ومشرد، كل ذلك لأن شعبنا يرفض السيطرة والاستبداد والديكتاتورية ويتطلع لحياة حرة كريمة يملك فيها أمره ويحكم نفسه على هدي كتاب الله الكريم، بينما يريد أولئك التحكم في الإنسان وهيمنة الأفخاذ القبلية على البلاد واستعمال الحديد والنار من أجل ذلك ومن أجل الحرية والكرامة والاستقلال. يقدم شعبنا أعز ما لديه على طريق النضال. راضياً بما يناله من نصب وما يحل به من عذاب. وأمة تقدم أعز شبابها على طريق الجهاد من أجل المبادئ لهي أمة جديرة بالنصر مستحقة للاحترام صاعدة للمجد، وليس السجن والتعذيب والتشريد والاستشهاد إلا ثمن ذلك، فالمجد للأمة والعار للعملاء.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٠»

كانت اهتمامات منظمة العفو الدولية (في هذا العام) متعلقة بالسجن السياسي، التوقيف بدون محاكمة، إجراءات غير عادلة للمحاكمة وتعذيب السجناء وسوء معاملتهم تحكم دولة البحرين من قبل عائلة آل خليفة. وقد أقر الدستور الحالي من قبل مجلس تأسيسي وضعته الحكومة في ٩ يونيو ١٩٧٣. وقد حل المجلس الوطن (الذي ينص عليه الدستور) منذ العام ١٩٧٥ عندما إدعت حكومة البحرين وجود خطة من قبل الشيوعيين لاغتيال وزراء داخلية دول الخليج العربي. وبالإضافة لتعليق عمل البرلمان، طرحت الحكومة قانوناً يحد من حرية التعبير والمشاركة السياسية. وحسب قانون التجمع الصادر في اكتوبر ١٩٧٣ المخالف للمادة ٢٨ من الدستور، فإن أي تجمع يحتاج لإجازة الشرطة ويجعل حامل الإجازة مسؤولاً عن كل ما يحدث خلال التجمع. وبالرغم من وجود ما يناقض ذلك في المادتين ١٩و ٢٠ من الدستور، فإن قانون أمن الدولة الصادر في اكتوبر ١٩٧٤ يسمح لوزير الداخلية بإصدار أوامر بالتوقيف الإداري لأيّ شخص لفترة تصل إلى ثلاث سنوات بدون تقديم تهمة رسمية أو محاكمة وبمجرد الشك في أنه يشكل تهديداً لأمن الدولة. وتمتد فترة التوقيف عادةً للسنوات الثلاث كلها. وبسبب معارضته لهذا القانون، فقد حُلّ المجلس الوطني.

وقانون العمل لعام ١٩٧٦، وخلافاً للمادة ٢٧ من الدستور، لا يشرع لأنشطة نقابية. وقانون الصحافة لعام ١٩٧٩، وخلافاً للمادة ٢٣ من الدستور، يسمح للدولة باعتقال الصحافيين بتهم الإساءة إلى ذات أمير البحرين والمسؤولين الكبار الآخرين، والدبلوماسيين ورؤساء الدول الأجنبية، وتخريب الاقتصاد البحرين، أو تعريض أمن الدولة إلى خطر.

ونتيجة لذلك أصبح معظم النشاط السياسي محظوراً.

وقد تبنت منظمة العفو الدولية ١٤ من سجناء الرأي. ولكن عدد الموقوفين السياسيين يفوق ذلك، وقد يصل إلى ٥٠. ويساهم العفو (الأميري) في تقليص عدد المحتجزين وجعله ثابتاً تقريباً. وبعض السجناء اعتقل وأفرج عنه عدة مرات. ومن بين ١٠ سجناء أطلق سراحهم في فبراير ١٩٨٠، تبنت منظمة العفو الدولية إثنين منهم كسجناء رأي، يوسف العجاجي، الذي أوقف في يونية ١٩٧٤، بدون تهمة على أثر إضرابات عمال شركة المنيوم البحرين حول الحقوق النقابية، وإبراهيم محمد بشمي، وهو صحافي اعتقل في اغسطس ١٩٧٥ في إطار القانون الجنائي لعام ١٩٥٥ وقانون النشر لعام ١٩٦٥ على أثر نشر مقالات في صحيفة كان يشرف على تحريرها بالنيابة. ومعظم الذين تبنتهم منظمة العفو الدولية كسجناء رأي هم موظفون مكتبيون، وعمال صناعيون، وصحافيون، ومحامون وأعضاء برلمان سابقون.

ويقلق منظمة العفو الدولية أيضاً إجراءات المحاكمات، وأوضاع السجن ومعاملة السجناء. وقد استلمت منظمة العفو الدولية تقارير عن سجن شهداء عيان ومحامين يدافعون عن المتهمين بعد إنتهاء المحاكمة. ولدى منظمة العفو الدولية كذلك معلومات حول التعذيب وسوء معاملة السجناء.

وهناك أربعة سجون معروفة لدى المنظمة وهي: سجن القلعة وسجن جزيرة جدة ومعسكر سافرة للمتهمين بالشغب وسجن جَو. ويبدو أن السجناء في معسكر سافرة يوضعون في صناديق خشبية لفترات متراوحة ويتعرضون لسجن إنعزالي وضرب متكرر من قبل الحراس، وفي سجن جو كثيراً ما تمنع الزيارات العائلية.

وفي ٣ مارس ١٩٨٠، عندما زار الرئيس فاليري جيسكار ديستان البحرين أصدرت منظمة العفو الدولية، فرع فرنسا، تقريراً صحافياً يطالب بإطلاق سراح غير مشروط لسجناء الرأي في البحرين.

إنتهى التقرير

---

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٠.

مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨١

في شهر يناير شنت السلطات حملة اعتقالات واسعة شملت عالم الدين الشاب الشيخ ناصر الحداد (٢٥ سنة) من البلاد القديم بالإضافة إلى ١ ـ تقي الحلواجي (٢١ سنة) المنامة ٢ ـ طاهر المحل (٢١ سنة) المنامة ٣ ـ محمد حسن (٢٢ سنة) ٤ ـ ميرزا فردان (٢٣ سنة) ٥ ـ علي الحلواجي (٥٢ سنة) المنامة ٦ ـ سامي القميش (٢١ سنة) المنامة ٧ ـ يونس القصير (١٩ سنة) المنامة ٨ ـ عبد الرسول غلوم (٢١ سنة) المنامة ٩ ـ خالد القصير (١٨ سنة) طالب وآخرين غيرهم، وبعد ٤ أشهر من التعذيب والضغط النفسي والجسدي وفي تاريخ ١٠ إبريل أصدرت محكمة أمن الدولة المنعقدة في مقر قيادة إدارة خفر السواحل بالمحرَّق ضد الشيخ ناصر الحداد بالسجن ٧ سنوات وعلى البقية بالسجن فترة من سنة إلى أربع سنوات. وقد تم إسقاط جنسية كل من يونس القصير وعبد الرسول غلوم وخالد القصير وأبعدوا عن البلاد إلى إيران، هذا وقد كانت التهمة الموجهة لهم هي العضوية في تشكيل «الخلايا الثورية» بقيادة الشيخ ناصر الحداد. وفي شهر يناير أيضاً اعتقل رجل الأعمال السيد عبد النبي خيَّامي (٥٠ سنة) من سكنة مدينة المحرَّق أحد مرشحي المجلس الوطني المنحل، كما اعتقل علي عباس أحد أشهر لاعبي فرق نادي المحرَّق الرياضي لكرة القدم. بالإضافة إلى أعداد كبيرة من المنامة والمحرَّق بقي بعضهم رهن قانون أمن الدولة وأبعد الآخرون خارج البلاد.

في ١٤ فبراير ألقي القبض على الشاب البحراني «محمد حسن مدن» من مواليد عام ١٩٥٨ م من سكنة قرية الدّير، متزوج وله ولدان، ومن اللحظات الأولى لاعتقاله في فجر ذلك اليوم، استلمته أيدي الجلادين في مقر قيادة أمن

مدينة المحرَّق، وأخذوا يعذبونه بدون رحمة أو هوادة. وكانت آهاته وصرخات إستغاثته يسمعها المعتقلون الذين كان يغص بهم مقر القيادة آنذاك. وما لبث بعد حوالي ٤ ساعات من التعذيب المتواصل أن فارق الحياة، وفي اليوم التالي استدعى والده إلى وزارة الداخلية وهناك قيل له إن ابنك توفي فجأة. حينها طلب الوالد جثمان إبنه، إلاَّ أنهم رفضوا ذلك رفضاً قاطعاً، وقاموا بدفنه سراً في مكان مجهول، ويقال انهم دفنوه في مقبرة المحرَّق لأنهم كانوا يحرسونها لفترة طويلة بعد استشهاده، إلاَّ أن أقربائه يقولون ان موقع قبره مجهول المكان.. وقد خرجت جماهير قريتي الدير وسماهيج في مظاهرات احتجاجية، وتصدت الشرطة للمظاهرات بعنف وهاجمت الناس وهم في مأتم قرية الدير بالقنابل المسيلة للدموع وبسبب ذلك تعرضت مكتبة المأتم لحريق أتلف محتوياتها بالإضافة إلى أجزاء من المأتم، وقد دهست إحدى سيارات الشرطة المدنية (المباحث) مجموعة من الصبيان كانوا يهتفون ضد الحكومة وقتل على أثرها صبي صغير من قرية سماهيج المجاورة ويدعى عادل علي حسن (١٣ سنة) كما جرح ٧ آخرون.

في فبراير اعتقل الشاب محمد علي عيسى (١٩٦٢ م) من قرية السنابس، وقد اتهم بالكتابة على الحدران والتعرض لرجال الشرطة السرية (المخبرين) وأفرج عنه بعد حجز في مركز الخميس وتوقيف انفرادي في مركز الزلاَّق وذلك بعد تعهد شخصي.

في شهر مارس ألقت الشرطة القبض على شبان من قرية السنابس بتهمة الكتابة على الجدران وهم ١ ـ محسن أحمد طريف (١٧ سنة) طالب ٢ ـ حميد عبد الحسين ملا جعفر (١٩ سنة) عامل ٣ ـ مكي يوسف حسن (١٩ سنة) طالب ٤ ـ عبد الحسين حبيل جمعة (١٧ سنة)، وقد تعرضوا لتعذيب شديد وبعد توقيفهم مدة ٣ أشهر، أفرج عنهم بكفالة مالية قدرها ٣٠٠ دينار لكل منهم، وحكمت المحكمة ضدهم فيما بعد بالسجن فترة ٦ أشهر لكل منهم.

في ١٧ مارس اعتقل أحمد حسين أكبر، بقي رهن الاعتقال فترة ١٠ أشهر، ثم أبعد عن البلاد إلى إيران، في ٣١ إبريل اعتقلت رحيمة مصطفى

محمد بتهمة نشاط ديني محظور.

في ١٥ مايو اعتقلت حميدة مصطفى محمد بتهمة مزاولة نشاط ديني محظور.

في ١٨ مايو اعتقلت نرجس مصطفى محمد، وفي ٢٥ مايو قامت السلطات بتهجير الأخوات الثلاث مع كل أفراد العائلة خارج البلاد إلى إيران.

في ١٠ يوليو اعتقلت المواطنة مدينة علي طاهر (١٩٥٥ م) المنامة تعمل مدرسة في وزارة التربية والتعليم، متزوجة ولها ابنتان، وقد تعرضت للضرب والإهانة وعوملت بقسوة وعنف وفي الشهر نفسه اعتقل عبد الرسول رجب (٢٤ سنة) المنامة، وطبق بحقه قانون أمن الدولة.

جدول رقم (١)

ومن ضمن الذين اعتقلوا في يناير وفبراير ومارس هذه القائمة:

الرقم	الإسم	العمر	السكن	المهنة
١	محمود صالح عدنان	١٥		طالب
٢	حسن علي ثابت	٢٤	النعيم	عامل
٣	فيصل المعلمة			
٤	جعفر المعلمة			
٥	سيد كاظم فاضل			
٦	أحمد الدبستاني			عامل
٧	محمد جاسم نصيف	١٨		طالب
٨	محمد سلمان الحواج	٢٤		موظف
٩	أنور حاج			
١٠	ابراهيم عبد الرسول	٢٣		طالب
١١	عيسى عبد الرسول			
١٢	أبل محمد			
١٣	محمد عبد الغفار	٢٨	المحرق	موظف

١٤	أحمد عبد الغفار	٢٥	المحرق	موظف
١٥	جاسم محمد جاسم	٢٧	المحرمة	موظف
١٦	عبد الإلـه عبد الغفار	١٦	المحرمة	طالب
١٧	حسين غلوم درويش			موظف
١٨	مجيد أحمد بقلاوة		المنامة	
١٩	يوسف أحمد	٢٦		عامل
٢٠	أنور علي حبيل	١٦		طالب
٢١	مجيد سالم مبارك	١٦		طالب
٢٢	سيد نعمة سيد باقر	١٦		طالب
٢٣	سيد عبد الأمير سيد باقر			طالب
٢٤	حسين ابراهيم يوسف			طالب
٢٥	عبد الرسول عبد الله	٢٣		عامل
٢٦	حسن عيسى جواد	١٨		طالب
٢٧	حسن عبد الله جواد	١٩		طالب
٢٨	عقيل محمد مطر	١٣		طالب
٢٩	كريم منصور	١٨		
٣٠	علي أحمد الكداد			

ومن ضمن الذين اعتقلوا في فبراير ومارس

الرقم	الإسم	العمر	السكن	المهنة	تاريخ الاعتقال
١	يوسف حسين غلوم	٢٥		عامل	
٢	أحمد حسين غلوم	٢١		عامل	
٣	علي حاج علي اسماعيل	٤٥	المحرق	تاجر	
٤	علي عباس كمال	٣٠		موظف	
٥	غلوم محمد	٢٥		عامل	
٦	مجيد عبد الجليل	١٥		طالب	
٧	أحمد محمد عبد الرضا	١٤		طالب	
٨	مجيد حمزة موسى	١٣		طالب	

٩	عبد الرسول غلوم فريدوني	١٤		طالب	
١٠	حميدة مصطفى			طالبة	
١١	فاطمة رمضان			طالبة	
١٢	زهرة علم			طالبة	
١٣	محمود مرهون	٢٥		مهندس	
١٤	حيدر شهابي				
١٥	حميد غلوم				
١٦	إبراهيم علي				
١٧	حيدر عبد الله عباس	١٧	المنامة	عامل	١٧ مارس
١٨	كاظم عبد الله عباس	١٦	المنامة	عامل	١٧ مارس
١٩	أحمد حسين أكبر	١٩	المنامة	عامل	١٧ مارس
٢٠	أصغر يوسف ناظري	٢٠	المنامة	عامل	١٧ مارس
٢١	محمود غلوم	١٦	المنامة	عامل	١٧ مارس
٢٢	داود سلمان مراد	١٧	المنامة	عامل	١٧ مارس
٢٣	محمد بختياري	١٧	المنامة	عامل	١٧ مارس
٢٤	خسرو محمد قمبر	١٧	المنامة	عامل	١٧ مارس
٢٥	خليل أحمد		المنامة		٢٠ ,مارس
٢٦	عادل علي السماك	١٦	المنامة	طالب	مارس
٢٧	عبد النبي جاسم		النعيم		٣٠ مارس
٢٨	راضي جاسم		النعيم		إبريل
٢٩	جابر علي المعلم		النعيم		إبريل
٣٠	أحمد الصائم		المحرمة		إبريل

جدول رقم (٢)

وهؤلاء اعتقلوا في إبريل ومايو.

الرقم	الإسم	العمر	السكن	المهنة	تاريخ الاعتقال
١	علي أحمد		المحرمة		إبريل
٢	ياسين الصائم		المحرمة		إبريل
٣	عبد النبي علي إبراهيم		المحرمة		إبريل
٤	سلمان علي يوسف		المحرمة		إبريل
٥	محمد عيسى سلمان		المحرمة		إبريل
٦	سلمان سيف				١٥ مايو
٧	سعيد رضى	١٤	المنامة	طالب	٢٠ مايو
٨	سعيد عيسى مرزوق	١٨	المنامة	طالب	٧ مايو

الرقم	الإسم	العمر	السكن	المهنة	حكم عليه
١	خليل علي كروف	٢٢	المنامة	موظف	سنة واحدة
٢	عادل علي كروف	٢٠	المنامة	طالب	سنة واحدة
٣	عادل محمد غلوم	١٨	المنامة	طالب	سنة واحدة
٤	يونس عاشور عبد الحميد	١٤	النعيم	طاب	سنة واحدة
٥	محمد عيسى العقاب	١٤	المنامة	طالب	سنة واحدة
٦	خالد العلوي	٢٧	المنامة	مدرس	سنتان
٧	مجيد عيسى المرزوق	١٦	المنامة	طالب	سنة واحدة
٨	أحمد الموسوي	١٧	المنامة	طالب	٤ سنوات
٩	علي المحل		المنامة		سنة واحدة
١٠	مجيد حمزة الحواج		المنامة	طالب	سنة واحدة
١١	يوسف أكبر	١٩	المنامة	طالب	سنة

وفي يوم ٢ يونيو قتل أحد عناصر المباحث ويدعى جمعة نافع عماني الجنسية، في وسط فريق المخارقة بالعاصمة المنامة، وقد استغلت السلطات هذا الحادث وشنت حملة إعتقالات واسعة النطاق، وقامت بتفتيش بيوت فريق المخارقة وفريق الحمام مستيعنة بالكلاب البوليسية، وقد اعتقل أكثر من ١٠٠ شخص حتى أن المعتقلين أنفسهم يقولون إبان ذروة الإعتقالات في شهري يونيو ويوليو انهم لم يكن لهم مكان للنوم بل كانوا يرمون رمياً في ساحة إدارة التحقيقات الجنائية بالقلعة مكبلّي الأيدي أو إلى الخلف وعلى أعينهم عصابات من قماش واقفين على أرجلهم تجاه الجدران يتعرضون لصنوف الأذى والشتم والضرب دون هوادة.

وبعد فترة خرجت صحف النظام بخبر يقول انها قد اكتشفت مجموعة كانت تستهدف حياة رجال الأمن ومؤسسات أخرى في الدولة بغية زعزعة الأمن والإستقرار في البلاد. وكانت هذه المجموعة حسب زعمهم هي شلة من الصبيان الصغار هم ١ ـ تقي عبد الكريم خَمدن (١٧ سنة) طالب ٢ ـ مجيد عواجي (١٧ سنة) طالب ٣ ـ يوسف منصور خَمدن (١٦ سنة) طالب ٤ ـ عبد الجليل العلي (١٥ سنة) طالب ٥ ـ عبد الهادي عبد الكريم خَمدن (١٦ سنة) طالب ٦ ـ ممدوح حميدان (١٦ سنة) طالب ٧ ـ صادق الدرازي (١٦ سنة) طالب ٨ ـ عبد علي القميش (١٦ سنة) طالب ٩ ـ خالد رجب البناء (١٦ سنة) طالب. وقد تعرض هؤلاء الصغار لشتى صنوف التعذيب والإرهاب والضغط النفسي والجسدي على يد آمر الجلادين عبد الرحمن بن صقر آل خليفة، وقد احتجزوا إنفرادياً فترات طويلة لإجبارهم على الاعتراف بعملية القتل. وبعد عدة أشهر أطلق سراح عبد الجليل العلي (١٥ سنة) طالب، ولكن بعد توقيف دام ١٨ شهراً قدموا للمحاكمة، ولم تستطع السلطات إثبات التهم الموجهة لهم، حكمت محكمة أمن الدولة المنعقدة في مقر إدارة خفر السواحل بالمحرَّق ضدهم بالسجن ٣ سنوات لكل منهم بالإضافة إلى المطلق سراحه عبد الجليل العلي، وذلك بتهمة تشكيل تنظيم مناوئ للحكومة، وقد بقوا في السجن فترة تزيد عن ٣ سنوات. وبعضهم لم يعط جواز سفر حتى هذا التاريخ. كما

اعتقل في التاريخ نفسه السيد جواد الكامل (المنامة) طبق بحقه قانون أمن الدولة.

في ١٨ يونيو اعتقل عالم الدين الشاب عباس الشاعر من مواليد حي رأس الرمان بالمنامة عام (١٩٦٠ م). وكان اعتقاله بعد أسبوعين فقط من إتمام مراسيم زواجه.

في ١٢ أكتوبر اعتقل الشيخ عبد العظيم المهتدي البحراني وبعد فترة من التعذيب والحبس أبعد عن البلاد كما اعتقل السيد علوي السيد عبد الله العلوي (٣٨ سنة) السنابس ـ عامل في بابكو ـ بسبب لقائه بأخ له معارض يعيش خارج البلاد، بقي في الحبس الإنفرادي فترة طويلة ومنعت عنه الزيارة طوال فترة سجنه وطبق بحقه قانون أمن الدولة. كما اعتقل الحاج علي المهندس (٥٠ سنة) وطبق بحقه قانون أمن الدولة.

في تاريخ ١٩ أغسطس ١٩٨١ استشهد الشيخ جمال العصفور، متزوج وله ولدان من سكنة قرية المعامير، وكان قد اعتقل في ١١ نوفمبر ١٩٨٠ م، وتعرض لتعذيب شديد طوال فترة وجوده في السجن وكان يقضي حكماً بالسجن مدته ٧ سنوات. وقد لاحظت عائلته آثار التعذيب وبوادر تداعي صحته حينما زاروه لأول مرة بعد عدة أشهر من تاريخ اعتقاله، وطلبوا معالجته على نفقتهم الخاصة إن كانت السلطات عاجزة عن القيام بذلك. إلّا أن السلطة لم تكترث وسلمته لهم جثة هامدة قبل ٤٨ ساعة من وفاته وبعدها لفظ أنفاسه الأخيرة في المستشفى الدولي بالبحرين. وقد شيعته جماهير البحرين وحشد من العلماء إلى مثواه الأخير في قرية المعامير مسقط رأسه.

في ١٧ ديسمبر اعتقل عبد الرسول غلوم عباس، بقي في السجن فترة ٥ سنوات ونصف بدون محاكمة، تعرض خلالها لأشد أنواع التعذيب والأذى النفسي والحجز الإنفرادي، ثم سحبت جنسيته وأبعد عن البلاد.

وفي الشهر نفسه أعلنت الحكومة عن إكتشافها مؤامرة انقلابية حسب زعمها، وشنت حملة اعتقالات واسعة للغاية طالت أكثر من ١٥٠ شخصاً، وإدّعت الحكومة في بيان خاص لها نجاحها في إلقاء القبض على ما أسمتها بـ «شبكة تخريب» وحتى نهاية العام لم يكن قد اتضحت أبعاد هذه الإجراءات التعسفية الكبيرة.

ارفع رأسك وابتسم في طريق النضال(*)

قال لي رفيق الدرب ونحن نتجاذب أطراف الحديث، وقد بدت عليه آثار السفر: إلام هذا السير وقد هدأت العيون والأبصار وأطبقت أجفان العباد، ونفض الكثيرون عنهم غبار الطريق، فهل كتب علينا أن نقضي العمر سائرين إلى غير توقف، يحدونا السراب ونحث الخطي بلا انقطاع أو نهاية.

لم أحاول الإجابة على الفور، بل استرجعت الأنفاس وجعلت انظر إلى وجه الرجل أتلمس في قسماته ما يعينني على الجواب. فصاحبي طيب القلب قوي المراس، خاض غمار الكر والفر ولم يستسلم لعدو قط، له رجلان تحملانه إلى ما لا يحلم الآخرون ببلوغ مداه وقلب ينبض بالحياة حين تموت قلوب الكثيرين وإرادة يتكسر عندها عنفوان أصحاب العدة والعدد.

لقد عشت في هذه الحياة طويلاً، وخبرت الناس وقرأت سير الأوائل فعرفت أصناف الناس وسيرهم، وقرأت في أسفارهم ما جعلني أنظر إلى ما يحدث أمامي بوعي وواقعية وتواضع. عرفت أن للتاريخ سننه ولكل زمان رجاله، وإن لكل ظاهرة مداً وجزراً، ولكل قضية رجالها، كما عرفت أن هناك قواعد تحكم سلوك الناس وحركتهم ومدى استعدادهم للتضحية والبذل في سبيل ما يؤمنون به، فرغم ظلم الحاكم، وطيش الطاغوت، فقد برز هنا وهناك في كل أرض ابتلت بحكم الظالمين من يرفع لواء المعارضة ويشحذ همم المغلوبين على أمرهم ويتصدى للذين يسلبون من الناس حريتهم وكرامتهم ويعاملون الرعايا معاملة الرقيق الذي يُباع ويُشترى. صحيح أن الجهود لا تثمر

---

* صوت البحرين عدد ٧٧ يونيو ١٩٨٩ م.

في كل مرة وإن التضحيات كثيراً ما جاوزت الإنجازات، وإن صولة الظالم كانت غالباً لصالحه، ولكن التاريخ يضم في أسفاره كذلك صفحات مشرقة لذوي الذوق الرفيع والسمو الإنساني الجميل، فحتى في أحلك الأوقات عندما يكون الدم هو الفاصل بين الحاكم وأعدائه، ويكون القهر هو سمة النظام المتسلط على رقاب الناس، كانت أصوات المعذبين ترتفع على ضوضاء الضلال وتبقى تؤز بآذان ميتي القلوب والضمائر فتحرك الحياة في البعض ويأبى الآخرون إلا النوم على الظلم والاستسلام للجلادين والمستبدين.

قلتُ لصاحبي وقد أدركت مرامه وفهمت ما كان يدور في ذهنه: رويدك يا رفيقي، لا تتعجلن بالحكم على ما يحدث في أرضك، فلعل تحت الرماد الذي تراه ناراً تندلع يوماً لتأكل الأخضر واليابس في عالم الطغاة، وهل تعلم أن أجيالاً كثيرة قد سبقتك إلى ساحات النضال فلم تمل ولم تكسل ولم تعجز ولم تستسلم حتى عندما كان الظالم يختال في كبريائه، تحوطه جلاوزته، ويذود عنه ذوو الضمائر الميتة والذمم الرخيصة. فلو وافقتك يا صاحبي في ما تقوله وتشير إليه من أن الناس أصبحوا يأكلون ويتمتعون ولا يتلفتون إلى ما يخبئه الظالمون لهم، ولا يعباؤن بما يحدث لك ولي، ونحن في الغربة، وما يعانيه رفاق الدرب الرازحون في سجون الظالمين، فإن ذلك لا يبرر التراجع ولا يؤدي إلى الاستسلام:

فخير من حياة الذل موت

لدى الشرق الرفيع متى اهينا

هنالك في رحم الأمة من سيولد ليحل محل المتخاذلين والمستسلمين، إذ لا يمكن أن تنطفىء جذوة المعارضة للاستبداد القبلي والقمع السلطوي القائم على أساس افتراض عبودية المحرومين وربوبية الحاكمين. وكلامي هذا ليس جزافاً. فتاريخ وطني يحمل من الصفحات المشرقة ما يقطع الطريق على المتشائمين. فإذا كانت السجون اليوم مكتظة برفاق الدرب وشباب الأمة، فإنها لم تفرغ يوماً من المناضلين منذ أن بدأت جذوة الوعي تشتعل في جسد الأمة وإذا كانت محاكم

النظام تسوق الأبرياء إلى الزنزانات الضيقة لأتفه الأسباب ولسنوات كثيرة فإنها لم تكن يوماً مستقلة في قرارها. ألم تستجب تلك المحاكم القانونية لما كان يريده سلمان بن حمد (فقد طلب أن يسجن القياديون الثلاثة لهيئة الاتحاد الوطني عام ١٩٥٦ لمدة خمسة عشر عاماً على أن يسجنوا خارج البلاد! وتمَّ له ذلك) أو ليست محكمة الاستئناف العليا أداة بيد الحاكم يُسجن باسمها كل من يتفوه بكلمة ضد الاستبداد القبلي في البحرين وترفض الاستماع إلى صرخات المعذبين عندما يعلنون أن «اعترافاتهم» إنما سحبت منهم تحت التهديد والاستفزاز؟ أو لم تضم السجون من قبلنا من تجاوزت أعمارهم الستين عاماً وقضى بعضهم فيها تسعة أعوام كاملة.

يا صاحبي: أشاطرك الهم الكبير والامتعاض مما يتعرض له شعبنا من قتل للإرادة والتنكر للمجاهدين والخوف من بطش السلطان.. أوافق معك بأن هناك حالة من اللامبالاة لدى البعض وميلاً للتعايش مع الظلم والظالمين لدى البعض الآخر ولكن كيف أسمح لنفسي بأن لا أشاطر المظلومين في الشعور بالظلامة، أم كيف أسكت عن المطالبة بحق رجل يُعتقل لأنه يعلم الأطفال الصلاة ويرفض السكوت على الظلم، لا تسمح لنفسك يا صاحبي بالإنهيار والاستسلام فذلك آخر ما يجوز لك التفكير به، ولا تخش من قلة الصامدين بوجه المستكبرين ولا تستوحش طريق الحق لقلة سالكيه.. فهناك في زوايا الوطن المعذَّب وازقة القرى المحتلة وسراديب الحارات المسجونة قلوب تنبض بالحياة ونفوس ترفض الظلم وعقول تفكر في خطة العمل وصنع طرق التحرر والخلاص فإياك يا صاحبي والاستسلام لأنك سوف تموت وأنت حي.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨١»

استمر قلق منظمة العفو الدولية منصباً حول اعتقال وسجن سجناء الرأي بدون محاكمة، وحول التقارير عن التعذيب وسوء المعاملة.

وفي نهاية إبريل ١٩٨١، كان هناك ثمانية سجناء ضمير تبنتهم المنظمة وفهم إبراهيم سند، وهو ضابط في الجيش اعتقل عام ١٩٧٢ وأتهم بتنظيم خلية سياسية داخل الجيش، وعباس عبد الله العواجي وأحمد الذوّادي، وهما من النقابيين اعتقلا عام ١٩٧٤ على أثر الإضرابات في مصهر البحرين وأتهما بتنظيم العمال، وعبد الواحد أحمد عبد الرحمن وعباس هلال، وهما أعضاء في المعارضة اعتقلا في مايو ونوفمبر عام ١٩٧٦ على أثر حل المجلس الوطني في أغسطس ١٩٧٥. وقد أطلق سراح عدد من السجناء الذين تبنتهم المنظمة في أغسطس ١٩٨٠ وفي ديسمبر بمناسبة العيد الوطني للبحرين.

وقد وصلت تقارير عن اعتقال عدد كبير بعد مصادمات بين الشرطة وأعضاء من الجالية الشيعية الذين تظاهروا لدعم الحكومة الإيرانية خلال احتفالات دينية عديدة. وأشارت تقارير عديدة موثوقة إلى أن عدداً كبيراً منهم، ومن بينهم نساء، أطلق سراحهم لاحقاً، واستمرت منظمة العفو الدولية في التحقيق بشأن الذين ما زالوا محتجزين للتأكد مما إذا كانوا سجناء رأي.

واهتمت منظمة العفو الدولية في قلقها من القوانين، وفيها قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤، الذي يسمح باعتقال الناس بدون تهمة أو محاكمة لفترة تصل إلى ثلاثة أعوام. وفي الواقع فإن هذه الفترة يمكن تجديدها (أنظر تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٨٠). وفي رسالة في ٧ أكتوبر ١٩٨٠ إلى أمير البحرين

الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، كررت منظمة العفو الدولية قلقها أن هذا القانون وغيره تحدد حرية التعبير والمشاركة في الحياة العامة، وتسهلّ السجن بسبب ممارسة الحقوق الإنسانية التي لا تتسم بالعنف. وأضافت بأن هذه القوانين تناقض نصاً ومضموناً دستور دولة البحرين والإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد وصلت منظمة العفو الدولية عدد من الإدعاءات حول التعذيب وسوء المعاملة. ومن بين هذه تقارير أن ثلاثة أشخاص وهم جميل محسن العليّ، وكريم الحبشي ومحمد حسن مدن الذين ماتوا في مايو ١٩٨٠ ويوليو ١٩٨٠ وفبراير ١٩٨١ على التوالي، توفوا بسبب التعذيب. وكل منهم كان قد اعتقل لأسباب سياسية.

وطالبت منظمة العفو الدولية من السلطات تكوين لجنة تحقيق مستقلة في ظروف حالات الموت هذه وطالبت بأن يعلن عن نتائج التحقيق.

وما تزال البحرين تعمل بالإعدام في حالات عديدة. ولكن منظمة العفو الدولية لم تعرف عن أيّ موت أو إعدام خلال العام.

(انتهى)

---

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨١.

مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٢

منذ أن أعلنت الحكومة عن اكتشافها ما أسمته بشبكة التخريب أو المحاولة الانقلابية في شهر ديسمبر من عام ١٩٨١، استمر مسلسل الاعتقالات الجماعية ومن كل مناطق البحرين، صغاراً وكباراً، ومن ضمن الذين اعتقلوا واستجوبوا أو بقوا قيد الاعتقال فترة أثناء اعتقال المجموعة، هذه القائمة: ـ

جدول رقم (٣)

الرقم	الإسم	العمر	السكن	المهنة	الحالة الاجتماعية
١	عبد الواحد يوسف إدريس	٥٠ سنة	بني جمرة	موظف	متزوج وله ١٠ أولاد
٢	يوسف ابراهيم علي	٢٠ سنة	السلمانية	موظف	متزوج وله ولدان
٣	جمعة موسى عبدالله	٢٩ سنة	العدلية	لحام	متزوج
٤	صادق عباس جعفر	١٧ سنة	المخارقة	طالب في الثانوية	
٥	جلال أحمد عبداللطيف	١٦ سنة	القضيبية	طالب	
٦	عبدالله جاسم	٢٩ سنة	المنامة	عامل	
٧	السيد كاظم العلوي	٥٩ سنة	المنامة	تاجر	
٨	مهدي جعفر عيسى	٢٧ سنة	المدينة	موظف	متزوج له ولد وبنت
٩	علي يوسف إدريس	٤٠ سنة	بني جمرة	موظف	متزوج له ٣ أولاد
١٠	ناجي عبدالكريم حسن	١٩ سنة	المدينة	طالب	
١١	وليد محمد عوض	٢٣ سنة	المنامة	عامل	متزوج حديثاً
١٢	سيد عباس سيد إبراهيم	٥٤ سنة	المنامة	تاجر خضروات	متزوج له ١٣ إبناً
١٣	خالد عبدالله يوسف	١٨ سنة	القنول	خريج ثانوية	أعزب
١٤	جاسم علي أحمد حسين	٢٢ سنة	سترة	بحار	أعزب
١٥	جواد يوسف القصاب	٢٧ سنة	المنامة	موظف	أعزب

الرقم	الإسم	العمر	السكن	المهنة	الحالة الاجتماعية
١٦	سيد أحمد سيد موسىٰ	٢٠ سنة	المحرق	موظف	أعزب
١٧	عبدالكريم عبد الحسين	٢٦ سنة	عالي	بناء	متزوج له ٤ أولاد
١٨	عادل يوسف القصاب	٢٦ سنة	المنامة	موظف	أعزب
١٩	جابر عبدالحسن مسلم		عالي	موظف	متزوج له طفلة
٢٠	حسن كمال جعفر حسن	١٧ سنة	السلمانية	طالب	أعزب
٢١	نادر مهدي الصفاف	١٨ سنة	المنامة	طالب جامعي	أعزب
٢٢	علي مرتضى عبدالنبي	٢٩ سنة	المحرق	موظف	متزوج له ٥أولاد
٢٣	سلمان صالح أحمد شبر	٣٥ سنة	القفول	موظف	متزوج وله ٦أولاد
٢٤	علوي السيد محسن العلوي	٢٢ سنة	المنامة	بائع خضروات	أعزب
٢٥	عبد الباقر موسىٰ	٢٣ سنه	جد حفص	سائق	متزوج
٢٦	كامل جمعة شفيق	٢٦ سنة	القضيبية	أعمال حرة	أعزب
٢٧	سيد باقر سيد حسن		المنامة	عامل بناء	متزوج له ولدان
٢٨	جعفر محمد سلمان محمد		سترة	سائق معدات ثقيلة	أعزب
٢٩	الحاج عبدالكريم عيسى خليل	٣٨ سنة	سترة	فلاح	متزوج له ٩أبناء
٣٠	فلاح مجيد طاهر	٢٦ سنة	المنامة	موظف	متزوج له طفلة
٣١	مراد عبدالله جواد	٢٦ سنة	المحرق	موظف	أعزب
٣٢	عبد الشهيد باقر	٢٢ سنة	المحرق	طالب	أعزب
٣٣	إبراهيم جاسم السيد	٢٧ سنة	المدينة	عامل	أعزب
٣٤	عبد الحسين قاسم	١٩ سنة	جد حفص	طالب	أعزب
٣٥	عبدالرحمٰن يوسف عوض	٣١ سنة	الحورة	أعمال حرة	متزوج وله ٣أولاد
٣٦	يوسف عبدالله أبو إدريس	٣٦ سنة	المنامة	مدير محل	متزوج وله طفلان
٣٧	عزيز عبدالله أبو إدريس	٢٧ سنة	المنامة	صاحب ورشة لحام	متزوج وله طفل
٣٨	نادر عبدالله أبو إدريس	١٧ سنة	المنامة	طالب في الثانوية	أعزب
٣٩	ناصر علي مرهون	٣١ سنة	جد حفص	مدرس	متزوج وله ٣أولاد
٤٠	أحمد سلمان اليوسف	٢٤ سنة	السلمانية	موظف	متزوج
٤١	جاسم رمضان	٢١ سنة		عامل	أعزب
٤٢	أصغر يوسف		المنامة	عامل	أعزب
٤٣	جليل حسن مدن	١٧ سنة	المحرق	طالب	أعزب

في ١٣ مارس حاول الصحافي البريطاني المشهور ديفيد هيرست حضور جلسات محاكمة ٧٣ متهماً في البحرين بتهمة تغيير نظام الحكم بالقوة والذين كانوا قد اعتقلوا في شهر ديسمبر من عام ١٩٨١م. ولكن سلطات آل خليفة رفضت ذلك، وقد كتب تقريراً عن ذلك نشر في صحيفة الجارديان اللندنية بتاريخ ١٥ مارس ١٩٨٢م.

جرت في شهري مارس وإبريل حملة تهجير كبيرة شملت أكثر من ١٠٠ مواطن، ومنهم هذه المجموعة: -

١ - خالد عبد العزيز القصير - معتقل سابقاً. ٢ - عبد الحسين علي محمد طاهر وعائلته المكونة من ٣ - زوجته ٤ - ولده ٥ - والدته ٦ - أخته - ٧ أطفاله. *٨ - يوسف باقر وعائلته المكونة من ٩ - زوجته، وأبنائه ١٠- إيرج ١١ - صادق ١٢ - محسن ١٣ - محبوبة ١٤ - صديقة. *١٥ - حبيب عبد علي بدر وعائلته المكونة من ١٦ - زوجته فاطمة، وأبنائه ١٧ - إبراهيم ١٨ - أيوب ١٩ - رقية ٢٠ - زهرة. *٢١ - حاجي حبيب ناظري ٢٢- يوسف حبيب ناظري ٢٣ - مسعود محمد رضا كريمي (معتقل سابقاً) ٢٤- زهراء كريمي نجاتي (زوجة معتقل) ٢٥- علي مسعود محمد كريمي (ابن معتقل) ٢٦- يعقوب عبد الرحمن محمد رمضان (معتقل) ٢٧- جعفر نامدار أفراح (معتقل) ٢٨- نامدار أفراح (والد معتقل) ٢٩- أكبر نامدار أفراح (أخ معتقل) ٣٠- خديجة أغايار عبد الرحمن (أم معتقل) ٣١- منى نامدار (أخت معتقل) ٣٢- عبد الحميد نامدار (أخ معتقل) ٣٣- معصومة نامدار (أخت معتقل) ٣٤- صادق نامدار (أخ لمعتقل) ٣٥- عبد المجيد نامدار (معتقل) ٣٦- محمد إبراهيم محمد ٣٧- محمد عباس علي (زوج أخت لمعتقل) ٣٨- زينب محمد عباس (بنت أخت معتقل) ٣٩- زوجة محمد عباس ٤٠- زهرة إبراهيم محمد (أخت لمعتقل) ٤١- زليخة عبد الكريم إبراهيم (أخت لمعتقل) ٤٢- عبد الكريم إبراهيم (أخ لمعتقل) ٤٣- عصمت حسن عبدالله (زوجة أخ لمعتقل) ٤٤- عباس عبد الكريم إبراهيم (ابن أخ لمعتقل) ٤٥- حسن إبراهيم محمد (أخ لمعتقل) ٤٦- منيرة إبراهيم محمد (أخت لمعتقل)

٤٧- ملكية عباس محمد (أم لمعتقل) ٤٨- محمود إبراهيم (أخ لمعتقل) ٤٩- ليلى عباس عبدالله (زوجة أخ لمعتقل) ٥٠- آرام محمود إبراهيم (ابن أخ لمعتقل) ٥١- عباس محمود إبراهيم (ابن أخ لمعتقل) ٥٢- عباس محمد قمبر (معتقل) ٥٣- نادية محمد قمبر (أخت لمعتقل) ٥٤- لطيفة محمد عباس (والدة معتقل) ٥٥- معصومة محمد قمبر (أخت لمعتقل) ٥٦- غلام علي محمد طاهر (معتقل) ٥٧- مدينة علي محمد طاهر (زوجة معتقل) ٥٨- زهرة عبد الرسول غلام (بنت معتقل) ٥٩- عبد الرحمن أحمد محمود (معتقل) ٦٠- كاظم أسد علي ٦١- صغرى حبيب محمد ٦٢- علي حبيب محمد ٦٣- عباس حبيب محمد ٦٤- يوسف حبيب محمد.

في يوم ٢٢ مايو أصدرت محكمة أمن الدولة المنعقدة سراً في سجن جو الواقع في جنوب شرق البحرين حكمها ضد أعضاء الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين الذين اعتقلوا في شهر ديسمبر عام ١٩٨١م، وهم مجموعة من الشباب البحراني إلى جانب شاب واحد عماني الجنسية وآخر كويتي الجنسية و١٢ شاباً من شبه الجزيرة العربية، ومجموعهم ٧٣ شاباً، وكانت الأحكام ضد ٣ منهم بالسجن المؤبد وهم ١ ـ سيد جعفر سيد كاظم العلوي (١٩٦١م) المنامة خريج كلية الخليج الصناعية ٢ ـ عبد الحسين محمد جعفر (طالب جامعي) عماني الجنسية ٣ ـ علي محمد تقي آل سيف (طالب) من القطيف ـ الجزيرة العربية، وحكم ضد ٦٠ شخصاً بالسجن لمدة ١٥ سنة، وضد ١٠ بالسجن فترة ٧ سنوات.

جدول رقم (٤)

الرقم	الإسم	المهنة	العمر	الحكم	الجنسية
١	سيد جعفر سيد كاظم العلوي	طالب	٢٥سنة	مؤبد	بحراني
٢	عبد الحسين محمد جعفر	طالب جامعي	٢٩ سنة	مؤبد	عماني
٣	علي محمد تقي آل سيف	طالب	٢٤ سنة	مؤبد	سعودي
٤	رضي مهدي زين الدين	محاسب	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٥	عبدالله أحمد عبدالله	نجار	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٦	سيد قاسم السيد حسين الموسوي	طالب	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
٧	سيد علوي السيد محمد السيد حسن	مهندس	٣٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٨	عبد الرسول خليل آل نوح	فني كهرباء	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
٩	سيد عبد الحسين السيد محمد الموسوي	فني كهرباء	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٠	أحمد حسن أحمد هارون	طالب جامعي	٢٦ سنة	١٥ سنة	بحراني
١١	عبد الله أحمد يوسف	نجار	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٢	علي عبد الكريم علي شبيب	صاحب محل	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٣	معراج حميد علي معراج	موظف	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٤	إبراهيم عبد الرسول عبد الله	فني كهرباء	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٥	صالح جعفر محمد صالح	موظف	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٦	منصور علي منصور الغسرة	موظف	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٧	حبيب علي حسين العسماوي	ميكانيك	٣٥ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٨	خليل يوسف يعقوب حماد	نجار	٢٦ سنة	١٥ سنة	بحراني
١٩	السيد باقر السيد محسن السيد مكي	موظف	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٠	عبدالرضا منصور خميس	موظف	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢١	محمد عبد العزيز محمد	سائق شاحنة	٣٢ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٢	محمد إبراهيم يوسف صالح	سائق شاحنة	٣٣ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٣	محمد ملا علي آل ضيف	عامل	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٤	محمد حسن مكي يوسف	عامل	٣٤ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٥	مكي يوسف أحمد	طبيب	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٦	علي حسين علي عوض	لحام	٣٣سنة	١٥ سنة	بحراني

الرقم	الإسم	المهنة	العمر	الحكم	الجنسية
٢٧	محمد جواد حسن كاظم محفوظ	عامل	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٨	جعفر عبدالله حسن	موظف	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٢٩	سيد عمار السيد محسن العلوي	موظف	٢٦ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٠	خليل جاسم محسن	طالب	٢٥ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣١	شكري طاهر حسن المحروس	موظف	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٢	أحمد علي يوسف السوّاد	بحار	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٣	جعفر يوسف أحمد	موظف	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٤	جاسم رضا حسين	مهندس	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٥	زهير عبدالعزيز الشيخ سلمان	طالب	٢٧ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٦	حسن أحمد علي بحر	مهندس	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٧	عبدالله جعفر يوسف آل محفوظ	طالب	٢٦ سنة	٧ سنوات	بحراني
٣٨	علي محمد علي ناصر أبو حسان	عاطل	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٣٩	فيصل محمد حبيب مرزوق	عاطل	٢٦ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٠	عبد الله علي محمد زيد	عاطل	٢٦ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤١	محمد صالح النشيط	عاطل	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٢	عبد الحسين أحمد يوسف	عاطل	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٣	محمد علي عيسى السقاء	طالب	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٤	ماهر جعفر القيدوم	عاطل	٢٨ سنة	٧ سنوات	بحراني
٤٥	يوسف فاضل كاظم	طالب دين	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٦	حسن عبد الله البصري	مدرس	٣٢ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٧	مصطفى ملا سعيد الشيخ عبدالله العرب	عاطل	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٨	سعيد أحمد عبدالله طريف	موظف	٣١ سنة	١٥ سنة	بحراني
٤٩	ياسين منصور محمد	طالب	٢٦ سنة	٧ سنوات	بحراني
٥٠	عباس أحمد يوسف	طالب جامعي	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٥١	عيسى حسن عبدالله الدرازي	موظف	٢٨ سنة	٧سنوات	بحراني
٥٢	سيد مرتضى سيد حسين سيد باقي	طالب جامعي	٢٨ سنة	١٥ سنة	بحراني
٥٣	جعفر سلمان جواد	موظف	٢٧ سنة	٧ سنوات	بحراني
٥٤	حبيب عبدالله حسن	عاطل	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني

الرقم	الإسم	المهنة	العمر	الحكم	الجنسية
٥٥	سيد أنور سيد محسن الموسوي	موظف	٢٩ سنة	١٥ سنة	بحراني
٥٦	عيسى عبدالله محمد	عامل	٢٨ سنة	٧ سنوات	بحراني
٥٧	محمد جعفر سعيد الغربال	موظف	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
٥٨	عبد الكريم علي أحمد بحر	طالب جامعي	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
٥٩	شعبان حسن علي	عامل	٣١ سنة	١٥ سنة	بحراني
٦٠	خليل أحمد حسن العلوي	موظف	٣٠ سنة	١٥ سنة	بحراني
٦١	أنور عبد العزيز الدرازي	موظف	٣٢ سنة	١٥ سنة	بحراني
٦٢	مصطفى محمد حسن قاسم	طالب جامعي	٣٢ سنة	١٥ سنة	كويتي
٦٣	علي محمد ابراهيم العليوان	طالب جامعي	٣٥ سنة	١٥ سنة	سعودي
٦٤	مهدي جعفر حسين خليل	طالب	٢٨ سنة	٧ سنوات	سعودي
٦٥	زكي عبد الله علي البحارنة	طالب	٢٩ سنة	٧ سنوات	سعودي
٦٦	أحمد عبدالله محمد اليوسف	عاطل	٣١ سنة	١٥ سنة	سعودي
٦٧	نادر محمد آل سيف	أعمال حرّة	٣٣ سنة	١٥ سنة	سعودي
٦٨	سلمان عبدالله حسن سليس	عاطل	٣٢ سنة	١٥ سنة	سعودي
٦٩	عباس حبيب أحمد أسلم	بحار	٢٩ سنة	٧ سنوات	سعودي
٧٠	عباس صادق بو حليقة	طالب	٢٩ سنة	٧ سنوات	سعودي
٧١	عبدالله سيد حسن كاظم صلالة	طالب	٣٠ سنة	١٥ سنة	سعودي
٧٢	سيد جميل محمد هاشم السادة	طالب	٣٢ سنة	١٥ سنة	سعودي
٧٣	يوسف عبد الرسول محمد صالح	عامل	٢٩ سنة	١٥ سنة	سعودي

هذا وقد اعتقلت السلطات الأخوان جمعة علي عبد الله (٣٥ سنة) ورضا علي عبد الله (٣٣ سنة) وهما طالبان جامعيان طب وهندسة على التوالي من سكنة منطقة الجفير بالمنامة، اعتقلا بعد اعتقال المجموعة السابقة ولكن محكمة أمنِ الدولة اتهمتهما بالإشتراك مع المجموعة الـ٧٣ وحكمت ضدهم بالسجن فترة ١٥ سنة لكل منهما. وهما الآن في سجن جو مع سائر المعتقلين الـ٧٣.

والمعروف أن وزير الداخلية السعودي قد نقل كل المعتقلين حاملي الجنسية السعودية إلى السجون السعودية، وقد أفرج عن بعضهم بعد بضع سنين.

وقد اعتقل في مطلع العام مجموعة من الذين تربطهم صلات بالمواكب الحسينية منهم:

١ ـ جعفر حسن سهوان (السنابس) ٦ أشهر توقيف بدون محاكمة.
٢ ـ عبد الكريم الشيخ (الدّيه) ٦ أشهر توقيف بدون محاكمة.
٣ ـ علي حسن كاظم (المنامة) سنة توقيف بدون محاكمة.

كما اعتقلت المخابرات سعيد حبيب آل سبت (جد حفص) مع عباس ملا علي الجمل (جد حفص) وتعرضا لتعذيب شديد، وبعد توقيف دام حوالي ٣ سنوات صدر الحكم ضدهما بالسجن لمدة ٧ سنوات لكل منهما بتهمة الانتماء لتنظيم محظور.

في شهر يوليو اعتقلت السلطات القطرية المواطن الشاب فاضل الصيرفي وقامت بتسليمه إلى حكومة آل خليفة حيث تعرض للتعذيب الشديد وبعد ٣ سنوات من التوقيف حكم من قبل محكمة أمن الدولة بالسجن فترة ٧ سنوات بتهمة العضوية في منظمة غير مشروعة.

وفي شهر يوليو أيضاً اعتقلت المخابرات الشاب محمد علي عيسى (السنابس) بعد تفتيش منزله، وقد احتجز مدة أسبوعين تعرض فيها للتعذيب لإرغامه على الاعتراف بأقوال معينة. وفي الشهر نفسه قامت الحكومة الكويتية بتسليم المواطن الشاب السيد هاشم الموسوي إلى سلطات آل خليفة حيث كان موقوفاً في سجون الكويت مدة سنتين.

وفي منتصف العام حدثت حملة اعتقالات كبيرة في قريتي بني جمرة والدراز المتجاورتين، وقد طالت هذه الحملة شباناً صغاراً وهم ١ ـ أحمد صالح ابراهيم مرزوق (١٨ سنة) طالب من قرية الدراز، ٢ـ ابراهيم محمد أمين عرب (١٦

سنة) طالب من بني جمرة، ٣ـ عبد الأمير عبد الوهاب الغسرة (١٦ سنة) طالب من بني جمرة، ٤ـ توفيق محسن ربيع (١٦ سنة) طالب من قرية الدراز، ٥ـ عقيل عبد الرسول الغسرة (١٦ سنة) طالب من بني جمرة، ٦ـ حسن عبد الله حسين (١٧ سنة) طالب من الدراز، ٧ـ جعفر علوي (١٧ سنة) طالب من بني جمرة، ٨ـ شكري أحمد الحمران (١٧ سنة) طالب من الدراز.

وقد تعرضت هذه المجموعة للتعذيب والإرهاب، وبعد فترة ٦ أشهر أطلق سراحهم ثم حوكموا بعد ٤ سنوات بالسجن بين سنة إلى ٣ سنوات بتهمة إنشاء منظمة معارضة.

في منتصف شهر ديسمبر جرت حملة اعتقالات في صفوف شباب السنابس وقد ضمت كلاً من ١ـ رضي عبد العزيز مرهون (مدرس)، ٢ـ جعفر حسن سهوان، ٣ـ فيصل حسن مرهون (مدرس)، ٤ـ عبد العزيز عبد الله ناصر (موظف)، ٥ـ محمد علي عيسى (موظف)، ٦ـ حميد عبد الحسين ملا جعفر (ميكانيكي). وبعد ستة أشهر أفرج عن حميد عبد الحسين ملا جعفر بتعهد وسحب منه جواز سفره، وبقي الآخرون رهن الاحتجاز.

كما اعتقل في شهر سبتمبر الشاب عبد الجليل حميد خميس من قرية السنابس (طالب في كلية العلوم الصحية) مع زميل له، وقد تعرض للتعذيب الشديد ودخل على أثره المستشفى للعلاج الفوري، وبعدها أطلق سراحه مع زميله بتعهد خاص من قبل والده، وفصلا من الكلية وسحب جوازي سفرهما. وفي ٢٧ أكتوبر اعتقلت شهناز درويش موسىٰ، بسبب مقابلة أخٍ لها يعيش في الخارج.

«تقرير منظمة العفو الدولة لعام ١٩٨٢»

كانت اهتمامات منظمة العفو الدولية (خلال العام) مركزة حول اعتقال سجناء الرأي، التوقيف بدون محاكمة، والتقارير عن التعذيب والمعاملة السيئة للسجناء.

في نهاية ١٩٨١، كانت منظمة العفو الدولية تعمل لإطلاق سراح ثلاثة سجناء رأي، وهم عباس هلال، محامٍ وكاتب في المجلس الوطني المحل، وعبد الله محمد راشد، موظف طيران، وحسن بو علّاي. والثلاثة كانوا معتقلين بدون محاكمة منذ نوفمبر ١٩٧٦ عندما اعتقل عدد كبير من الناس بعد اغتيال رئيس تحرير مجلة [عبدالله المدني]. وبالرغم من أن ثلاثة أشخاص حوكموا وأعدموا لقيامهم بالاغتيال، فقد بقي عدد كبير قيد الاحتجاز طبقاً لقانون أمن الدولة الذي يسمح بالاعتقال بدون محاكمة لفترة تصل إلى ثلاثة أعوام.

وخلال عام ١٩٨١ علمت منظمة العفو الدولية بإطلاق سراح خمسة من سجناء الرأي، كان أربعة منهم معتقلين بدون محاكمة أكثر من خمس سنوات. وتابعت منظمة العفو الدولية حالات ثلاثة نقابيين حكموا في إبريل ١٩٨١ بالسجن لمدد تتراوح بين ثلاث وسبع سنوات. وقد ادعت المعارضة أنهم اعتقلوا بسبب نشاطاتهم النقابية. وقالت الحكومة انهم متهمون بتهم طبقاً للقانون الجزائي البحريني الذي يعتبر إنشاء منظمة «تهدف لقلب أو تغيير نظام البلاد السياسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي سواء بالعنف، أو التهديد أو أية وسائل أخرى». وكانت منظمة العفو الدولية تسعى لمعرفة معلومات إضافية ما إذا كان الثلاثة هم سجناء رأي.

وقد استمرت التقارير عن اعتقال الناشطين وخصوصاً من بين الجالية

الشيعية (انظر تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٨١). وفي ١٣ ديسمبر ١٩٨١ أعلنتت الحكومة بأنها أفشلت محاولة للقيام بـ«ثورة أصولية إسلامية تدعمها إيران» كان يفترض أن تنفذ في ١٦ ديسمبر، اليوم الوطني للبحرين. بعدها أعلنت الحكومة أنها اعتقلت ٦٠ شخصاً قيل أنهم أعضاء في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. وكان بينهم ١٢ سعودي، وعماني، وكويتي، و٤٥ بحرينياً. وادعت مصادر المعارضة بأن أكثر من ١٠٠٠ شخص قد اعتقلوا وأن المشتبه بهم والموقوفين يتعرضون للتعذيب. وهذه الادعاءات بالتعذيب تشكل قلقاً لدى منظمة العفو الدولية في ضوء التقارير العديدة عن سوء معاملة المعتقلين السياسيين في البحرين. وخلال الخمَس سنوات الماضية كان هناك ست حالات وفاة في السجن.

(انتهى)

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٢.

رسالة إلى سجين*

إليك يا من تعيش وراء القضبان أحلى مشاعري، وأحر تحياتي وإليك شكواي وهمي فأنت أنت الذي ترفل في ثياب حريتك، وأنت أنت الشوكة في عيون الأعداء وأنت أنت الذي تشق طريق الحرية والمستقبل المشرق لأمتك وشعبك، وهل أنت إلا كما قال الشاعر:

سلام على مثقل بالحديد ويشمخ كالقائد الظافر
كأن القيود على معصميه مفاتيح مستقبل زاهر

يا حبيب القلب أبثك آهاتي وأفتح قلبي ليحدثك عما ينطوي عليه، وأتحدث إليك بلغتي البسيطة التي هي لغة كل البسطاء من أبناء شعبي المظلوم، وأسألك سؤالاً ساذجاً قد أملك جزءاً من جوابه، لماذا سجنوك؟ لماذا عذبوك؟ لماذا يلهبون ظهرك بالسياط كل يوم؟ لماذا يشربون الأنخاب على نغمات أناتك؟.. لا أخالني بعيداً عما يحدث في بلدي من اضطهاد للإنسان وخنق للحريات وامتهان للكرامات، فأنا الذي عشت في ظلال نخيله وشربت من عذب مائه وتفيّأت ظلال مجده التليد وغرفت في معين علمائه ورجاله التاريخيين، وذقت من طعم العذاب على أيدي جلاديه الشيء الكثير. أوتراني بعد ذلك أجهل سبب اعتقالك، وهل أنت إلا واحد من هذا الشعب المعتقل عن بكرة أبيه، وهل هناك من إنسان حر يعيش في أوال إلا ويدفع كل يوم من دمه وراحته ثمناً لهذا العيش؟.

أنت معتقل لأنك حاولت التمرد على أوامر «السيد الخليفي» التي يطلقها

* صوت البحرين عدد ٨٢ نوفمبر ١٩٨٩ م.

في ساعات نشوته ليجعل من هذا البلد قفصاً ضيقاً محكم الإقفال. فالمرسوم الأميري يقضي بأن تعيش آلة بدون عقل تعمل على أساس برنامج يباع في السوق أو يوزع مجاناً عبر الصحافة ووسائل الإعلام الأخرى. فأنت ممنوع من أن تعيش بكرامة كما يعيش الآخرون، وأنت ممنوع من أن تفكر أنك حر في حياتك أو أن لك حقوقاً تقتضيها إنسانيتك، أو أن لك أهدافاً ومثلاً تعيش من أجل تحقيقها في حياتك، والمطلوب منك أن تعيش ذليلاً بدون طموح أو كرامة فأنت وأهلك وأصدقاؤك عبيد في ساحة السلطان، وكل ما يجود به كرمه العربي فهو منّة وتفضّل، فهو حرّ إن أعطاك أو منعك، ولئن كان أسلافك قد استخدموا في عمل السخرة بدون أجر أو مقابل، وكانوا يظلّلون «الشيخ الخليف» عن الشمس طوال رحلته من المنامة إلى الرفاع. فأنت مطلوب منك أن تركع للحاكم وجلاوزته وعيونه، وأن لا ترفع بصرك إلى الأعلى بل أن لا تفتح عينيك أو تغمضهما إلا بأمره.

يا ضمير البلاد: ممنوع عليك أن تتصل بهذا الإنسان أو ذاك من بني وطنك، فهؤلاء محكوم عليهم بـ«المنع» كما هو حال مناضلي جنوب إفريقيا السود الذين أصدر عليهم النظام العنصري حكماً بـ«المنع» فهم ممنوعون من التواجد في مكان مع أكثر من ثلاثة أشخاص وممنوعون من الادلاء بتصريح للصحافة أو إلقاء كلمة في مكان عام، وممنوعون من العمل وممنوعون من الحياة الاجتماعية بكل أشكالها. ومناضلو البحرين هم في الموقع نفسه، فإذا ما حاول إنسان التحدث مع أحد منهم فقد أوقع نفسه في قضية لا يستطيع الخروج منها بسلام. ولو رفع المخبرون عنك تقريراً بأنك زرت أحدهم في منفاه أو تلقيت منه رسالة أو اتصلت به هاتفياً بل لو ثبت أنك تعرفه شخصياً لأصبحت عرضة للسجن والاعتقال.

والمحاكمة بـ«التخطيط لقلب نظام الحكم».

يقولون ان العالم يعيش في القرن العشرين وأن من مميزات هذا القرن الانفتاح والتفاعل الثقافي مع «العالم الحر»، ويقولون كذلك انهم ملتزمون

بمقررات الأمم المتحدة وقوانينها، ولكن الواقع لا يصدق ذلك، لأن من يقرر أن يعيش حراً كريماً وينطق بقناعاته وينتهج الحوار ويتكلم بالمنطق ويتحدث بالدليل والبرهان ويتمتع بروح التحرر والانعتاق من الظلم فهو مطارد ويعتبر إنساناً «ممنوعاً» كما هو الحال مع المناضلين ضد النظام العنصري في جنوب إفريقيا، كما أسلفنا.

إن هؤلاء يعتقدون أن اعتقالك واعتقال من معك من الأبطال ومنع الاتصال أو الالتقاء مع العناصر الرافضة للظلم والاضطهاد سوف يمنع الانفجار الشعبي الوشيك، يعتقدون ذلك لأنهم لا يؤمنون بقوانين الكون وسنن الحياة، فمنطق الفراعنة ما يزال يحكم عقولهم وألسنتهم وتصرفاتهم، إنهم ينسون أو يتناسون أن موسى أقوى من فرعون وأن طغيان هذا الأخير قضى عليه وعلى آثاره وأصبح منطق الحق والإيمان هو الذي يحكم بعد أن غشي فرعون من اليمّ ما غشيه، أوليست العاقبة للمتقين؟.

مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٣

في ١١ يناير نشرت صحيفة التايمز اللندنية مقالاً حول سجناء الضمير وكان موضوعه يدور حول الشيخ محمد علي العكري، الذي كان معتقلاً في سجن جدة منذ أغسطس ١٩٧٩ م بدون محاكمة أو تهمة محددة.

في شهر فبراير اعتقلت مجموعة من شباب قرية الدَّيهْ بتهمة تجريب صناعة قنابل المولتوف، وهم ١ ـ عادل حيدر (١٨ سنة) عامل ٢ ـ جعفر سعف (٢٠ سنة) عامل ٣ ـ عبد الهادي علي مكي (٢٥ سنة) عامل ٤ ـ عبد الله الخال (٢٦ سنة) موظف. وبعد التحقيق معهم وتعذيبهم أجبروا على الإعتراف بالتهم الموجهة ضدهم كما وقعوا على إعترافات بتهم أخرى. وفي الشهر نفسه ألقى القبض على أحد الدعاة الدينيين من قرية الدَّيهْ أيضاً وهو السيد جعفر السيد محمد السيد شبر (٣٩ سنة) صاحب محل تجاري، وضع في الحجز الإنفرادي فترة طويلة، لم يسمح لعائلته باستلام سيارته الموقوفة في فناء القلعة، كما لم يعطوا مفاتيح المحل التجاري إلاَّ بعد عام واحد من تاريخ الاعتقال؟؟ وقد كان السيد جعفر يكبر في فناء القلعة الداخلي من فتحة الزنزانة حيث كان موقوفاً آنذاك في توقيف الصيانة، لقد كان يكبر من أجل الضغط على السلطة كي تطلق سراحه، وكانت تكبيراته تخيف المباحث وترعبهم.

في ٢٣ يونيو اعتقلت جميلة علي السيد بتهمة مزاولة نشاط ديني محظور.

وفي صيف هذا العام اعتقلت المخابرات داوود خلف (٢٦ سنة) المنامة، مهندس مدني، ثم صدر ضده حكم بالسجن ٥ سنوات، بعد توقيف قرابة العامين. وقد اتهم بالانتماء لمنظمة محظورة. كما اعتقل الطالب عبد العظيم

الريس (٢٢ سنة) من قرية الدراز وذلك بعد عودته من دراسته في الخارج، وقد بقى في المعتقل فترة عامين دون محاكمة أو تهمة ثم أطلق بعد أن صودر جواز سفره. كما اعتقل الطالب جلال عبد الحسين القصاب بعد عودته من دراسته في كندا، بقي موقوفاً عاماً واحداً ثم أطلق بكفالة مالية ومن ثم فقد صدر بحقه حكم بالسجن فترة ٤ سنوات. وقد اعتقل أيضاً عبد الحسين الزائر (٢٠ سنة) من سكنة المنامة، أطلق سراحه بعد سنة توقيف بكفالة مالية ثم صدر ضده حكم بالسجن فترة ٣ سنوات.

في مطلع العام اعتقل عبد النبي البصري (٣٤ سنة) عامل لدى إدارة الكهرباء ومن سكنة قرية كرانة متزوج وله عدة أبناء، أتهم بمزاولة نشاط ديني محظور على الرغم من أنه لا يجيد القراءة ولا الكتابة وقد أكره على الاعتراف بتهم يعتبرها هو باطلة، بقي في المعتقل فترة زهاء ٦ أشهر ثم أطلق بكفالة مالية وتعهد شخصي، فصل عن وظيفته وسحب منه جواز سفره.

في ٢٣ أغسطس اعتقلت السلطات القطرية المواطن البحراني جعفر الوردي (٣٠ سنة) مهندس كهربائي، ثم سلمته إلى حكومة آل خليفة، وقد تعرض للتعذيب والبطش الخليفي رغم أنه كان مصاباً بمرض (السكري) وبقي موقوفاً سنة واحدة ثم قدم لمحكمة أمن الدولة فأصدرت ضده حكماً بالسجن فترة ١٥ عاماً، إلاَّ أن حالته الصحية ازدادت سوءاً في السجن، وقد كان يحتاج إلى إبرتين (أونسلين) في اليوم الواحد، كما يحتاج إلى غذاء خاص حسب توصية طبيَّة كانت عائلته تجلبه إلى السجن مرتين في الأسبوع، وبين فترة وأخرى صار يحتاج للعلاج المباشر في المستشفى إذ يقضي هناك بين أسبوع إلى ثلاثة أسابيع وقد أوصى كل الأطباء المعالجين بإطلاق سراحه، إلاَّ أن الحكومة وكعادتها لم تكترث، حتى وصل إلى شفير الموت، عندها أطلق سراحه بعد أن أمضى في السجن فترة ٣ سنوات من العذاب والألم والمرض.

في شهر سبتمبر اعتقلت السلطات الأماراتية المواطن حسن خليل إبراهيم (٢٨ سنة) من قرية دمستان وقامت بتسليمه لحكومة آل خليفة، وفي سجون

البحرين تعرض لتعذيب شديد. وبعد توقيف استمر عامين حكمت عليه محكمة أمن الدولة بالسجن فترة ٧ سنوات.

في شهر أكتوبر شنت أجهزة مباحث أمن الدولة (المخابرات) حملة اعتقالات ضد مجموعة من الموظفين الفنيين في ورشة محطة سترة لتوليد الكهرباء وتحلية المياه، وقد كان من بين المعتقلين ١ ـ عباس مطر (٢٦ سنة) من سكنة منطقة الجفير بالمنامة ٢ ـ عبد الله أحمد طريف (٢٧ سنة) من قرية السنابس ٣ ـ شوقي المنسي (٢٥ سنة) من البلاد القديم. وشخص رابع من قرية النويدرات يدعى عبد الوهاب، وقد تعرضوا للتعذيب ولا سيما عباس مطر الذي أخذ إلى منطقة الجفير بصحبة المباحث والشرطة العسكرية ليدلهم على مكان السلاح حيث اعترف على نفسه تحت الضغط والإرهاب بملكية بعض الأسلحة ولكن لم يكن لديه في الواقع أي شيء كما اعترف على نفسه بسبب التعذيب بالتخريب في محطة سترة، وقد طبق بحقه قانون أمن الدولة وتوفي والده وهو في التوقيف ولم يسمح له بحضور مراسم دفن أبيه. أما عبد الله أحمد طريف فقد بقي موقوفاً فترة ١٤ شهراً وشوقي المنسي سنة واحدة، فأفرج عن عبد الوهاب بعد بضعة أسابيع حيث كانت آثار التعذيب واضحة على أنحاء من جسمه، فصلوا جميعاً من وظائفهم وسحبت جوازات سفرهم

في نهاية العام أقدمت سلطات آل سعود على اعتقال **شخصين** بحرانيين، وبقيا رهن الاعتقال والتحقيق مدة ٥ أشهر، ثم سلما إلى سلطات آل خليفة. وهما ١ ـ إبراهيم كاظم مطر (٢٧ سنة) عامل بناء من قرية دمستان ٢ ـ محمد عبد الله مطر (٣٧ سنة) بناء من قرية دمستان، وبعد تعذيب وتوقيف دام أكثر من ٣ سنوات، قدما لمحكمة أمن الدولة وصدر ضدهما حكم بالسجن لمدة ٥ سنوات بتهمة الانتماء لمنظمة محظورة. كما اعتقل عبد الهادي ملا علي الجمل **(جد حفص)** في شهر نوفمبر اعتقل عبد الله علي عبد العزيز (٢٠ سنة) طالب من قرية المالكية، واعتقل أيضاً سيد باقر سيد محفوظ (٢٤ سنة) من المالكية أيضاً. كما اعتقل في الفترة نفسها صديق لهما يدعى محمد حسين المقداد (٢٣ سنة) لبناني الجنسية، كان يعمل كهربائياً لدى إحدى الشركات في البحرين،

وقد بقي معتقلاً ٨ أشهر رغم أنه لم يكن متهماً بشيء سوى صحبتهما ومن ثم أبعد عن البلاد.

في شهر ديسمبر اعتقل عبد الحسين عليّ مبارك من قرية كرانة (٢٨ سنة) فلاح، كما اعتقل السيد أحمد السيد رضى الكامل (٢٩ سنة) من قرية القدم يعمل فنياً في شركة بتلكو، وتوالت حملة الاعتقالات في صفوف المتدينين حيث اعتقل عيسى حسن الشارقي (٣٠ سنة) مدرس من (جد حفص) وقد فر آخرون خارج البلاد نتيجة للاعتقالات التعسفية المتواصلة، ومن ضمن الذين هاجروا للخارج الأستاذ أحمد الإسكافي (٣٠ سنة) من قرية السنابس والذي توفي فيما بعد في حادث غامض في الهند يوم ٢٨ أغسطس من عام ١٩٨٥ م. وكذلك السيد مجيد العلوي من سكنة قرية القدم وعبد النبي علي عبد الحسن من قرية الدراز د. حسن إبراهيم من قرية السهّلة حيث ما زالوا يعيشون في الخارج حتى اللحظة.

وفي الفترة نفسها اعتقل المواطن إبراهيم رجب (٢٩ سنة) فلاح متزوج وله ٤ أبناء من قرية دمستان وقد تعرض للتعذيب الشديد وبعد ٣ سنوات توقيف أصدرت محكمة أمن الدولة حكمها ضده بالسجن مدة ١٥ سنة، وهو موجود الآن في سجن جو رقم (٢).

وفي الفترة نفسها اعتقل المواطن يوسف شريف (٣٥ سنة) من البلاد القديم، سائق شاحنة ثقيلة في شركة بابكو، بتهمة الاستماع إلى إذاعة إيران، كما اعتقل المواطن رضى التيتون (٢٨ سنة) من النعيم مع زميل له في العمل (شركة بتلكو) ورشة التبريد بتهمة تكذيب الأنباء المنشورة على صفحات الجريدة الرسمية (أخبار الخليج) بشأن الحرب العراقية الإيرانية.

واعتقل الحاج جعفر من سكنة المنامة سابقاً، مدينة عيسى حالياً عمره ٥٠ سنة يعمل نجاراً في ورشة إدارة الصحّة، اعتقل بتهمة تسجيل أشرطة فيديو تتضمن خطب الإمام الخميني، وقد فتشت المباحث بيته وتعرض للشتم والإهانة.

سجناء الضمير(*)

نشرت جريدة التايمز اللندنية الصادرة في ١١ يناير ١٩٨٣ م ما يلي.

الحاج محمد علي العكري، المبلّغ والموظف في المستشفى قديماً، معتقل الآن في سجن جدة. وهي جزيرة غرب البحرين وقد احتجز منذ أغسطس ١٩٧٩ إلا أنّه لم يقدم للمحاكمة بعد.

وسجن جده هو المكان الذي يودع فيه المعتقلون ذوو المدد الطويلة وقد ترك الحاج علي العكري عمله في المستشفى ليتفرغ كلياً للعمل التبليغي.

وفي يوليو ١٩٧٩ كتب رسالة مفتوحة إلى الحكومة مطالباً بإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وشاجباً سياسة الحكومة التي تمنع، حسب قوله، الحريات الديمقراطية، وقد حملت الرسالة توقيعات ثلاثين من الشخصيات المرموقة.

وفي الشهر الثاني اعتقل الحاج علي العكري وفي بداية فترة اعتقاله كان يسمح لعائلته بزيارته مرة في الشهر حيث كانوا يأخذون معهم طعاماً خاصاً له حسب أوامر الطبيب لأن صحته لم تكن جيدة. إلا أنه منذ حوالي السنة الأخيرة لم يسمح لأحد بزيارته وقد قال رفيق له في السجن أطلق سراحه قبل بضعة أشهر بأنّ صحته قد تدهورت وأنه قد أصبح نحيفاً جداً.

هذا ومن المعلوم أن الأوضاع في سجون البحرين مدعاة لقلق المراقبين لحقوق الإنسان الذين سجّلوا حالات متكررة من المعاملة السيئة للمحتجزين السياسيين وقد مات ستة أشخاص في السجن في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٨١.

---

* صوت البحرين العدد الأول فبراير ١٩٨٣ م.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣»

أبدت منظمة العفو الدولية قلقها حول اعتقال خمسة سجناء ضمير و ٢٧ آخرين يحتمل أنهم سجناء ضمير أيضاً. خلال ١٩٨٢ علم عن إطلاق سراح ثمانية من هؤلاء منهم عباس هلال. وكان القلق يدور حول التوقيف طويل المدى للمعتقلين السياسيين دون محاكمة، بلغت في بعض الأحيان أكثر من خمس سنوات وحول غياب الضمانات القانونية في المحاكمات السياسية التي تجري أمام المحكمة العليا للاستئناف، كما جرى للمحاكمة الكبيرة التي شملت ٧٣ حكم عليهم لمدة طويلة بالسجن، وحول التعذيب وسوء المعاملة التي يتعرض لها المعتقلون حققت منظمة العفو الدولية في قضية اعتقال ومحاكمة ١٦ بحراني أدينوا بحسب المادة ١٥٩ من قانون العقوبات البحراني، أدين أربعة أشخاص بتهمة عضوية أو تأسيس منظمة الوحدة الإسلامية، وأدين ٩ أشخاص بتهمة الانتماء لحركة الخلايا الثورية. وكان هؤلاء الـ ١٣ قد اعتقلوا في ديسمبر ١٩٨٠ وصدرت الأحكام ضدهم في إبريل ١٩٨١ بالسجن لمدد تتراوح بين ٣ و ٧ سنوات. أما الثلاثة الآخرين فقد أدينوا بتهمة العضوية للجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين التي كانت تحاول الحصول على اعتراف رسمي (النقابات العمالية ممنوعة في البحرين). وكانوا قد اعتقلوا في ديسمبر ١٩٧٩ وصدرت الأحكام عليهم بالسجن فترة ٧ سنوات، في شهري مارس وإبريل ١٩٨١ من خلال المحكمة العليا للاستئناف، وقد جرت المحاكمة بصورة سرية.

استمرت منظمة العفو الدولية في إبداء قلقها حول التوقيف بدون تهمة أو محاكمة للمعتقلين السياسيين. قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ يمنح الحكومة الحق

لإلقاء القبض واعتقال أي شخص تـدور حولـه الشكوك بتهـديد الأمن القـومي مدة ثلاث سنوات دون تهمة أو محاكمة، وبحسب هذا القانـون يمكن للشخص الموقوف أن يستأنف بعد ثلاثة أشهر وأن يجدد طلبه مرة واحدة كل ستة أشهر.

في نهاية السنة كانت منظمة العفو الدولية تعمـل لإطلاق سراح أو إجـراء محاكمات عادلة لثمانية موقوفين اعتقلوا بحسب قانون أمن الدولة، وكانت منـظمة العفو الدولية تملك معلومات محـددة، فقد استمـرت بمناشـدة الحكومـة لإطلاق سراح حسن بوعلّاي وإجراء محاكمـة عادلـة لـ عبد الله راشـد المطيـويع (انـظر تقرير المنـظمة لعـام ١٩٨٢). وكانـا قد اعتقـلا في نهاية عـام ١٩٧٦ مع إثنـين آخرين كانت قضيتهما قد أثيرت عام ١٩٨٢ وهمـا جواد حسن العكـري، عضو سابق في الاتحاد الـوطني لطلبـة البحرين (منـظمة غـير مشروعة) وأحمـد إبراهيم مكي الـذي لم تثبت ضده تهمة الاغتيال السيـاسي عـام ١٩٧٧، ولكنـه لا زال موقوفـاً منذ ذلـك الوقت بـدون تهمة أو محـاكمة وكـان هناك مـوقوفـون آخرون رفعت منظمة العفو الدولية قضاياهم قد احتجـزوا لمدة تـتراوح بين سنـة واحدة وأربـع سنـوات. ولم يُعلم بعـد مـا إذا كـان هؤلاء المـوقـوفـون قـد سمـح لهم بالاستئناف ضد اعتقالهم. وأبدت منظمة العفو الدولية قلقها بشأن الإجـراءات التي تعمـل بها المحكمـة العليا لـلاستئناف التي تعـطيها المـادة ١٩٥ من قانـون العقوبات والمرسوم رقم ٧ لعام ١٩٧٦ لمحاكمـة المتهمين بقضـايا تتعلق بـالأمن الداخلي والخارجي. وهذه المحاكمات يمكن إجرائها بصورة سرية ولا يلزمهـا أن تعقـد في غـرف المحـاكم العـاديـة، ولا يحق لأي شخص يحـاكم من خـلالهـا باستئناف الحكم.

في مارس وإبريـل ١٩٨٢، حوكم ٧٣ شخصـاً اعتقلوا في ديسمبر ١٩٨١ أمـام المحكمة العليـا للاستئنـاف (انظر تقـرير عـام٨٢): وأتهم هؤلاء بتكوين منـظمة غـير شرعية وهي الجبهـة الإسلاميـة لتحريـر البحرين، وحيـازة أسلحة ومتفجرات غير مشروعة، التخطيط لقلب نـظام الحكم، وإقامـة إتصالات مـع دولة أجنبية. وإذا مـا أدينوا فمن المحتمـل أن يتعرض جميعهم لحكم الإعـدام.

وكانت منظمة العفو الدولية قلقة أيضاً بشأن الممارسات ضد هؤلاء خلال الفترة التي سبقت محاكمتهم والطريقة التي من خلالها عقدت المحاكمة. احتجز المتهمون في زنزانات إنفرادية لمدد تصل إلى شهرين قبل أن يقابلوا قاضي التحقيق في يناير وفبراير عام ١٩٨٢ ولم يسمح لهم بمقابلة محاميهم إلاَّ في شهر مارس على الأكثر. وقد أشارت التقارير إلى سوء المعاملة والتعذيب، ومن ضمنها الضرب والإعدامات الوهمية (تمثيل إعدامات أمامهم) من أجل سحب الاعترافات. ولم يعط المحامون وقتاً كافياً لإعداد دفاعهم وذلك بتعيينهم قبل يوم أو يومين من بدء المحاكمة في ١٣ مارس، وأعطي المحامون مهلة حتى ٢٧ مارس لاستلام دراسة الملفات وبالرغم من الإعلان الرسمي بأن المحاكمة سوف تكون علنية لم يسمح لأيّ صحفي أجنبي أو مراقب دولي (بما فيهم موفودين من قبل منظمة العفو الدولية سافروا إلى البحرين لمراقبة المحاكمة) بالحضور كما لم يسمح لعوائل المتهمين أيضاً. ومكان المحاكمة كان سرياً ولم يعلن عنه إلاَّ في صباح يوم المحاكمة، فيما يبدو لأسباب أمنية، وأجريت المحاكمة في غرفة خاصة في قرية جَو، وهو المكان الذي احتجز فيه المتهمون.

في ٢٤ مارس، كتبت منظمة العفو الدولية إلى وزير الداخلية وأبدت قلقها بشأن المحاكمة وناشدته إعطاء المحامين فرصة كافية لإعداد دفاعهم واللقاء مع موكليهم بصورة خاصة، وأن يسمح للمحامين أن يطلبوا الإثباتات نيابة عن المتهمين وأن يسمح لهم بتمحيص شهود الادعاء، وأن تفتح المحاكمة لحضور أهالي المتهمين وأن تكون علنية وتحضرها الصحافة ومراقبين أجانب.

وقد سمح للمحاميين بمقابلة موكليهم بعد ٢٧ مارس، وبعد المقابلة الأولى طالب المحامون أن يفحص المتهمون بواسطة أطباء مستقلين، ولكن المتهمون فحصوا بواسطة أطباء يعملون لدى وزارة الداخلية، الذين لم يشيروا في تقاريرهم الطبية لآثار التعذيب وسوء المعاملة.

وذكر أن المحامين سمح لهم بفرصة محدودة للإدلاء بما لديهم خلال المحاكمة ولم يعرف إذا كان بإمكانهم أن يحققوا مع شهود الادعاء. إستمر عقد

المحاكمات بصورة سرية، وسمح لعوائل المتهمين بحضور جلسة المحاكمة الأخيرة التي نطق فيها بالحكم في ٢٢ مايو. ولم يتم إعلان الشواهد التي تثبت من خلالها التهم ضدهم.

في ٢٧ إبريل كتبت منظمة العفو الدولية إلى أمير البحرين، وطالبته بإبدال عقوبة الإعدام التي كان من المحتمل أن تصدر (آخر إعدام في البحرين كان عام ١٩٧٧). وصدرت الأحكام بسجن ثلاثة لمدى الحياة، و ٦٠ منهم لخمسة عشر سنة وعشرة آخرين لسبع سنوات).

(انتهى)

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣.

سلسل الانتهاكات ١٩٨٤

استمرت حملة الاعتقالات في صفوف الشباب منذ نهاية عام ١٩٨٣ وإلى بداية عام ٨٤. شملت الاعتقالات خمسين شخصاً بتهمة الانتماء لحزب الدعوة الإسلامية.

وفي يوم الأحد ٢٩ يناير مساءاً، ألقت السلطات القبض على رئيس جمعية التوعية الإسلامية الشيخ إبراهيم الجفيري، وفي يوم الخميس ٢ فبراير في الساعة السادسة والنصف صباحاً أقدمت السلطات على غلق جمعية التوعية الإسلامية بدون صدور أيّ قرار رسمي. حيث هجمت المخابرات معززة بالشرطة العسكرية على مقر جمعية التوعية الإسلامية الواقع في قرية الدراز، وقامت بطرد الطالبات ومطاردتهن إلى الخارج، واعتدت عليهن ومدرساتهن بالضرب والشتم، ومن ثم قامت الشرطة بمصادرة محتويات الجمعية وأغلقتها إلى يومنا هذا.

والمعروف أن جمعية التوعية الإسلامية ومقرها قرية الدراز، قد تأسست عام ١٩٦٨م وحصلت على الإجازة الرسمية بعد جهد كبير عام ١٩٧٢م. في ١١ فبراير أصدرت الحكومة قراراً عن وزارة العمل والشؤون الاجتماعية بغلق الجمعية بصورة رسمية. هذا وقد بلغ عدد المعتقلين قرابة ٤٠ شخصاً أما الذين استدعوا للتحقيق والاستجواب فقد بلغوا العشرات. أمّا الذين بقوا قيد الاعتقال فقد كانوا ١٩ فرداً وهم: ـ

جدول رقم (٥)

الرقم	الإسم	العمر	المهنة	السكن
١	الشيخ أحمد العريبي	٤٠سنة	عالم دين	توبلي
٢	الشيخ إبراهيم الجفيري	٤٠سنة	عالم دين	الجفير
٣	أحمد عباس خميس	٣٩ سنة	مدرس	السنابس
٤	حميد مسعود سند	٣٨سنة	محاسب	جد حفص
٥	الشيخ حسن المالكي	٣٦سنة	عالم دين	المالكية
٦	عبد الحسين أحمد المتغوي	٢٨سنة	مهندس ميكانيكي	الدراز
٧	محمد عبد الله محمد	٣٥سنة	فلاح	المرخ
٨	عبد الجليل الشوفة	٢٧سنة	موظف	توبلي
٩	السيد نعمة السيد هاشم الوسوي	٢٧سنة	مهندس مدني	المنامة
١٠	السيد أحمد السيد رضي الكامل	٢٧سنة	موظف	القدم
١١	صالح مهدي زين الدين	٣٣سنة	مدرس	الدراز
١٢	السيد جعفر السيد محمد السيد شبر	٣٩سنة	تاجر	الدّية
١٣	جعفر علي حسين العصفور	٢٦سنة	فني أجهزة	الدراز
١٤	علي محمد علي العكري	٢٦سنة	موظف	الدّية
١٥	عيسى حسن الشارقي	٣٠سنة	مدرس	جد حفص
١٦	عبدالله علي عبد العزيز	٢٤سنة	طالب	المالكية
١٧	عبد الحسين علي مبارك	٢٨سنة	فلاح	كرانة
١٨	حميد منصور البصري	٢٧سنة	مهندس كهربائي	السنابس
١٩	سيد باقر سيد محفوظ	٢٩سنة	عامل	المالكية

وفي الفترة نفسها اعتقل عبد الكريم الماحوزي (٢٢سنة) المنامة، سجن سنة واحدة وسحب جواز سفره.

في يوم ٥ يونيو لقي الشيخ عباس راستي ربه متأثراً بنتائج التعذيب الذي تعرض له أثناء اعتقاله في البحرين قبيل إبعاده إلى إيران.

في الصيف اعتقلت سلطات آل خليفة مجموعة من الطلبة بعد عودتهم من دراستهم في الخارج، وقد كان منهم: ١ـ نادر جاسم النشيط (١٩سنة) النعيم طالب جامعي، ٢ـ أسامة حمزة آل رحمة (١٩سنة) المنامة طالب جامعي، ٣ـ حسين جعفر محمد (٢٠سنة) طالب جامعي من بني جمرة، ٤ـ محمد علي محمد إسماعيل (٢٢سنة) موظف من بني جمرة، ٥ـ رضا أحمد الطريفي (٢٠سنة) موظف من بني جمرة، ٦ـ السيد علي السيد سلمان الموسوي (النعيم) موظف (٢١ سنة). وقد تعرضوا لشتى أنواع التعذيب ولا سيما نادر النشيط الذي أصيب بارتجاج في المخ أصبح على أثره يتعرض لنوبات متتالية من الصرع. وبعد توقيف سنة واحدة حكمت ضدهم محكمة أمن الدولة بالسجن لفترة ٥ سنوات لكل منهم. تلى ذلك حملة اعتقالات أخرى طالت بعض الفلاحين المتعاطفين مع عوائل السجناء في قرية دمستان وهم: ١ـ مكي يوسف مكي (٢٩سنة) فلاح متزوج وله ٣ أبناء، ٢ـ محمد فاضل محمد كاظم (٢٩سنة) فلاح متزوج وله ٤ أبناء، ٣ـ محمد عبدالله محمد (٢٧سنة) سائق نقل مشترك متزوج وله ٣ أبناء، ٤ـ حسن ابراهيم صالح (٢٨سنة) موظف متزوج وله ٣ أبناء، وقد حكمت ضدهم محكمة أمن الدولة بعد التعذيب والتوقيف سنة ونصف بالسجن لكل منهم فترة ٥ سنوات، رغم أنهم يجهلون القراءة والكتابة عدا واحداً وهو حسن إبراهيم. وعلى الرغم من أنهم قد أنكروا كل التهم الموجهة إليهم عند قاضي الاعتراف (التحقيق)، وقد كانت تهمتهم الانتماء لتنظيم غير مشروع!؟

في ٢٧ أكتوبر اعتقلت رباب درويش (٤٦سنة) ربة بيت متزوجة ولها ١١ إبناً، اعتقلت بسبب لابن لها يعيش خارج البحرين. وقد كانت حاملاً في شهرها السادس، وبعد مضي ٧٥ يوماً من الاعتقال تم تهجيرها مع أفراد عائلتها في ١٠/١/١٩٨٥م.

وفي ١٨ نوفمبر اعتقلت نجيبة السيد علي الماجد، متزوجة ولها بنت واحدة بتهمة مزاولة نشاط ديني محظور. وحدثت في نهاية العام حملة اعتقالات

في جزيرة سترة شملت: ١ـ علي حسن المتوج (٢٢سنة) بحار، ٢ـ عبد الغني علي المتوج (٢٧سنة) فني كهرباء، ٣ـ أحمد علي صالح (٢٦سنة) فني كهرباء، ٤ـ حسن علي كويّد (٢١سنة) عاطل، وقد تعرضوا لكثير من الأذى والتعذيب وخصوصاً علي أحمد صالح حيث لعدة أشهر لا يستطيع مدّ يديه أو بسط كفيه من شدة التعذيب. وقد أطلق سراح حسن كويد وسحب جواز سفره، فيما بقي الآخرون سنة ونصف ثم أطلق سراحهم ثم صدرت ضدهم أحكام بالسجن فترة ٣ سنوات لكل منهم.

في ١٦ديسمبر أفرج عن الحاج عيسى شريفي (٥٥ سنة) بعد أن أمضى خمس سنوات ونصف في السجن بدون محاكمة أو تهمة محددة. كما أفرج عن الحاج عبد الواحد الغانمي المعتقل مع أبنائه منذ ٨٢م، حيث أفرج عن أبنائه بعد ٦ أشهر من الاعتقال وبقي هو رهن الحجز حتى ديسمبر ٨٤.

وفي ٢٤ ديسمبر أصدر النظام الخليفي أحكاماً بالسجن بحق ١٩ شخصاً من أعضاء حزب الدعوة الإسلامية، بعد أن قضوا في التوقيف قرابة العام. وقد جاءت الأحكام ضد ١٥ فرداً بالسجن ٧ سنوات وهم: ١ـ الشيخ إبراهيم الجفيري، ٢ـ الشيخ أحمد العريبي، ٣ـ الشيخ حسن المالكي، ٤ـ أحمد عباس خميس، ٥ـ حميد مسعود سند، ٦ـ عبد الحسين المتغوي، ٧ـ محمد عبدالله محمد، ٨ـ السيد نعمة هاشم الموسوي، ٩ـ عبد الجليل الشوفة، ١٠ـ حميد منصور البصري، ١١ـ السيد أحمد السيد رضي الكامل، ١٢ـ صالح مهدي زين الدين، ١٣ـ علي محمد علي العكري، ١٤ـ السيد جعفر السيد محمد شبر، ١٥ـ جعفر علي حسين العصفور. وضد ٤ منهم بالسجن فترة ٥ سنوات وهم: ١ـ عيسى حسن الشارقي، ٢ـ سيد باقر سيد محفوظ، ٣ـ عبدالله علي عبد العزيز، ٤ـ عبد الحسين علي مبارك.

كما اعتقل في نهاية العام حسن علي الغسرة (١٧سنة) طالب وعلي محمد حبيب (١٧سنة) طالب وعلي محمد داوود خدّيج عاطل عن العمل وعبدالله علي نجم موظف، وجميعهم من قرية بني جمرة، وقد كان سبب الاعتقال هو تنصت

أجهزة المخابرات على هواتف المواطنين حيث كانوا يتصلون ببعض أهاليهم الذي يعيشون في الخارج، وبعد التعذيب أجبروا على التوقيع على اعترافات مكتوبة سلفاً، ثم حكمتهم محكمة أمن الدولة بعد توقيف لمدة عام ونصف، حكمتهم بالسجن بين ٣ إلى ٥ سنوات.

* رسالة إلى الشهيد جميل العلي

أخي جميل:

في ذكرى استشهادك الرابعة على أيدي سفاكي الدماء من البداة المتسلطين على أرضنا الطاهرة.. في هذه الذكرى الخالدة.. ارفع إليك في علياء الجنان هذه الكلمات المتواضعة لتعرف أنني لم أنسك ولن أنساك...

أخي جميل:

لك الفخار إن كنت أول شهيد في جزرنا الحبيبة بعد انتصار الإسلام.. وبعد أن منّ الله على المستضعفين.. إنك أول من قطع شريط الشهادة في بلدنا الصغير.. ليتلوك ثلاثة مجاهدين أحبوا لقاءك على عجل.. عدا الذين حصلوا أجر الشهادة تحت التعذيب الفظيع.. وإن حبست أرواحهم الملائكية في أجسادهم.

إن استشهادك قد فضح أعداء الله الذين يتشدقون «بالأمن» و«الاستقرار» ومصلحة «المواطن».. فلم يعودوا يستطيعون التستر على كذبهم.

وإن استشهادك ـ يا أخي ـ قد كشف زيف المزايدين.. الذين ينتصرون على أعدائهم فوق صفحات الجرائد.. أو الذين يخشون على أنفسهم من السجن والتعذيب فيسكتون على الظلم أو يهادنون أعداء الله بل ويترددون إليهم.

فبالسير على خطك ـ وهو خط الحق ـ تنتصر الثورة... وباتباع نهجك

---

* صوت البحرين عدد ١٦ مايو ١٩٨٤ م.

الفدائي تخرس الألسن وينطق الدم فينبت الأحرار.

أخي جميل:

إن اليد الآثمة التي امتدت إلى جسدك الغض بالفرم.. والكي.. حتى أزهقت روحك الطاهرة.. هذه اليد تعيش الآن أرقاً دائماً خشية انتقام فدائيي الإسلام منها.. لا سيما وأن ساعات الانتقام قد اقتربت.. وهذه الرايات السود التي بشر بها الرسول الأكرم (ص) قد قدمت.. يرفعها فدائيوا الإسلام الصادقون.. وإنا لمعهم معهم. لا مع عدوهم حتى ننتقم من أعداء الله ونشفي صدور قوم مؤمنين.

* أيها الحسيني...
أنت الثائر والشهيد

أيها الحسيني المفعم بحب الشهادة، لا تتجهم لمنظر الدم يجري على ساحة المعركة، فهذا الدم عنوان الصدق ومنطق الحق ودليل الوفاء... لا تتجهم للسيف المصلت تحمله الكف المخضبة تلوّح به يميناً وشمالاً بحثاً عن رؤوس العمالة والرجعية لتقطعها وترمي بها في مزبلة التاريخ، لا تتجهم للراية المرفوعة يحملها ذراع بدون كف وجسد بلا رأس فقد بقيت مرفوعة منذ يوم الطف، ولم تستطع جموع الكفر كسرها رغم شراستها، لا تتجهم للرؤوس المرفوعة على الرماح يسوقها يزيد أمام الناس وهو يختال طرباً، فهي مرفوعة وستبقى مرفوعة مدى الأيام وستبقى تتلو آيات من الذكر الحكيم، لأن قطع الرأس لا يعني قطع اللسان، فللرجل لسان يبقى متكلماً حتى بعد الموت... وهذه معجزة الشهادة.

يا من تحب الشهادة والشهيد، يا من تعشق علياً والحسين لأنهما نالا الشهادة راضيَين مرضيّين، لا تتراجع عن دربهما، ولا يعجبك جيش يزيد بخيله وخيلائه، فأنت صاحب الحق ورجل الموقف وبطل الزمان. عرفتك حسينياً في فكرك وقلبك ونفسك ودربك، رأيتك تسير على ما سار عليه الحسين وأصحابه، وإنسان مثلك يستحق الإكبار والإجلال في زمن يتنكّر للثورة وللموقف الحسيني وللفكرة السامية والطرح المبدئي. رأيتك تتحرك في موسم العاشوراء ترفع راية الحسين وشعار الحسين في شوارع المنامة وأزقتها وفي حارات قرانا الضيقة، ثم رأيتك شامخاً برأسك وجلاوزة الظالمين تستفزك، تتدخل لإسكات صوتك الرنان في مسمع الزمن: «هيهات منا الذلة»، فمن يستطيع أن ينال من شموخك

---

* صوت البحرين/ ٣/٨٠ سبتمبر ١٩٨٩.

وكبريائك وأنت السائر على درب أبي الأحرار، وعلى طريق من قال: والله لا أعطيهم بيدي إعطاء الذليل، ولا أفر فرار العبيد.

هناك في جنبات هذه الأرض من يخفق قلبه لخفقان قلبك وتتحرك مشاعره لتواسيك آلامك ومصائبك. وهناك أيضاً من ينتشي لألمك ويهنأ بجراحك، أية مفارقات هذه التي تفصل بين الآدميين، وهل أديم الأرض إلا من جنس واحد، وهل الطين إلا طيناً، أو لعلي غدوت لا أفقه شيئاً لعظم المصيبة وشمول البلاء، وإلا فكيف يبتسم ثغر والثغور عابسة، أم كيف يشرق وجه والوجوه مكفهرة، وكيف تنام عين وعيون المستضعفين قد جفاها النوم.

صراع الحق والباطل طويل وعنيف وقديم بقدم هذه الأرض وموقف الناس من هذا الصراع متباين بتباين المعتقدات والقلوب والضمائر، ولكن المنهج الحسيني واضح كوضوح الشمس، فما الحياة مع الظالمين إلا برما وما الموت في سبيل الله إلا سعادة، ولكن من منا يفقه هذا المنهج الرباني الذي يميز بين الغث والسمين، بين ما يذهب جفاء وما ينفع الناس؟ حين يكون الموت عصى ساحرة تخيف الإنسان وتردعه عن المطالبة بحقه تتداخل الأمور وتتشابه القضايا ويعجز القلب عن التمييز بين الحق والباطل بين الحقيقة والزخرف.

أيها الحسيني: احترمك وأحبك وأعتقد أنك أصدق الناس موقفاً، وأعرفك صادقاً في ما تقول وتفعل واعلم أنك أقوى من الموت لأنك تتحداه وتعشق أن تلقى ربك مخضباً بالدماء، فالدم عندك هو خضاب الزفاف فأنت عريس تزف إلى عالم الخلود حيث الأنبياء والصديقون والشهداء الصالحون. من هنا فأنا واثق بنصر الله لهذه الأمة ما دمت واحداً من رجالاتها وطلائعها المجاهدة، فليس هناك ثمن للنصر أغلى من النفس، وأنت أيها الحسيني لم ولن تبخل بنفسك في سبيل إحقاق الحق وإبطال الباطل، في سبيل أن تقطع الطريق على المتاجرين بالضمائر والحاكمين في الناس بالحديد والنار، والمستبدين الذين يحتكرون الحياة لأنفسهم ويمنعون الآخرين منها فأنت أنت الثائر وأنت أنت الشهيد.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٤»

كان قلق منظمة العفو الدولية خلال عام ١٩٨٣ يدور حول احتجاز المعتقلين السياسيين لمدد طويلة دون تهمة أو محاكمة، وأشخاص من المحتمل أن يكونوا «سجناء رأي» والتوقيف في زنزانات إنفرادية لمدد طويلة لكل من الذين حوكموا أم لم يحاكموا، وادعاءات التعذيب.

وخلال السنة، حققت المنظمة في قضايا ٢٧ معتقل سياسي، ١١ شخصاً منهم لم تتم محاكمتهم، والآخرين أدينوا بالعضوية لمنظمات غير مشروعة. وعلمت منظمة العفو الدولية عن إطلاق سراح ١١ سجين محكوم وغير محكوم، ١٦ شخصاً من هؤلاء من البحرانيين الذين صدرت عليهم الأحكام بالسجن لمدد تتراوح بين سنة وسبع سنوات بتهم عضويتهم في منظمة الوحدة الإسلامية وحركة الخلايا الثورية واللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين.

وكانت منظمة العفو الدولية أيضاً تحقق في قضايا ١١ موقوف محتجزين دون محاكمة أو تهمة حسب قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ (انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣)، أربعة من هؤلاء المعتقلين محتجزين منذ نوفمبر ١٩٨١ ولم تعلم عنهم منظمة العفو الدولية إلاَّ خلال العام ١٩٨٤، وهم سلمان عبد العزيز علي، موظف لدى الحكومة، نادر عبدالله أبو إدريس، طالب، وأخوه عبد العزيز الذي أطلق سراحه خلال السنة، والسيد هاشم الموسوي. وسألت منظمة العفو الدولية السلطة عن السبب من اعتقالهم، وما هي الأعمال التي قاموا بها بالتحديد ولماذا لم يحاكموا، وهل سمح لهم باستئناف قرار احتجازهم (كما هو وارد في قانون أمن الدولة)، وهل مثل محامون نيابة عنهم، وأين يحتجزون الآن. وسعت منظمة العفو الدولية أيضاً للحصول على ضمانات

بشأن الحالة الصحية لهؤلاء المعتقلين.

وكانت منظمة العفو الدولية قلقة بشأن ٧٣ معتقلاً سياسياً، ٦٠ بحراني، ١١ سعودي، كويتي وعماني، الذين ذكر أنهم احتجزوا بصورة انفرادية منذ مايو ١٩٨٢ عندما أدينوا بتهمة المشاركة في مخطط ديسمبر ١٩٨١ للإطاحة بالحكومة (انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣)، وذكر أنهم تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة ولم تذكر السلطات مكان اعتقالهم.

كتبت منظمة العفو الدولية للسلطات في مايو ١٩٨٣ للمناشدة بالسماح للأقارب والمحامين زيارة المعتقلين وطالبت بإعلانها عن مكان اعتقالهم. وخلال السنة، تلقت منظمة العفو الدولية ادعاءات عن سوء معاملة المعتقلين السياسيين الذين تحتجزهم قوات الأمن البحرانية.

اعتقل جعفر الوردي، مدرس في الهندسة الكهربائية، في ٢٦ أغسطس ١٩٨٣ بعد ترحيله من قطر، وذكر أنه تعرض لسوء المعاملة في السجن في الوقت الذي يعاني فيه من مرض السكري. وناشدت منظمة العفو الدولية السلطات بالتحقيق في هذه الادعاءات وسعت للحصول على ضمانات أن المعتقل (الوردي) يحصل على الرعاية الطبية اللازمة. وتلقت منظمة العفو الدولية تقارير حول سوء معاملة ٧٣ معتقلاً سياسياً، ومعتقلاً آخر هو السيد هاشم الموسوي (انظر أعلاه). ولم تتمكن منظمة العفو الدولية من التحقق من ادعاءات سوء المعاملة، في الوقت الذي أثارت فيه هذه التقارير القلق بسبب ما يتعرض له المعتقلون للحجز الانفرادي المطول، ولم تسمح السلطة لتحقيق مستقل في هذه الادعاءات. ولم تستلم منظمة العفو الدولية أي رد من السلطات حول تساؤلاتها عن الأمور التي تقلقها طوال السنة.

(انتهى)

---

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٤.

مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٥

في ١٦ مارس اعتقل الشاب إبراهيم بهمن (٢٦ سنة) متزوج وله ولدان من سكنة المنامة، كما اعتقل الشاب محمد كاظم طارش (٢١ سنة) أعزب من قرية بني جمرة وبعد التعذيب والتوقيف مدة سنة واحدة حكمت محكمة أمن الدولة ضد الأول ٣ سنوات والثاني ٥ سنوات، وبعد انتهاء فترة اعتقال إبراهيم بهمن أسقطت جنسيته وأبعد عن البلاد بحراً إلى إيران بدون زوجته أو أبنائه.

تلاها حملة اعتقالات في صفوف جبهة التحرير الوطني البحرانية شملت:
١ ـ رضى مهدي السماك (٣٠ سنة) جد حفص ٢ ـ عبد الرحيم عبد الرحيم الساعي (٣٢ سنة) المحرِّق ٣ ـ قاسم الحلال (٣٢ سنة) النعيم ٤ ـ عبد الله حسين (٣٢ سنة) ٥ ـ فهد جبر المضحكي وآخرين غيرهم بالإضافة إلى الطالب أحمد المناعي وبعد ٣ شهور أطلق سراحهم بكفالة مالية ثم صدرت ضدهم أحكاماً بعد أكثر من سنة وكانت بين سنتين إلى أربع سنوات، أما أحمد المنَّاعي فقد سجن لمدة سنة واحدة.

في ٣ إبريل حكمت محكمة أمن الدولة ضد مجموعة من الشبان بالسجن خمس سنوات لكل منهم وهم ١ ـ نادر جاسم النشيط (طالب جامعي) ٢ ـ أسامة حمزة آل رحمة (طالب جامعي) ٣ ـ حسين جعفر محمد (طالب جامعي) ٤ ـ محمد علي محمد إسماعيل (موظف) ٥ ـ رضا أحمد الطريفي (موظف) ٦ ـ السيد علي السيد سلمان الموسوي (موظف).

وفي شهر مايو اعتقلت سلطات دبي عالم الدين البحراني المُهجَّر الشيخ حسين نجاتي، والمعروف أن الشيخ نجاتي قد هجر في منتصف عام ١٩٧٩ م. وقد أفرج عنه فيما بعد، بعد أن تعرض للإهانة والمضايقات غير المبررة.

في شهر مايو قامت الحكومة البريطانية بتسفير ستة طلاب من البحرانيين الدارسين في بريطانيا دون أن تعطي مبرراً منطقياً لذلك. وجائت عملية تسفيرهم بعد اعتقال دام عشرة أيام لم يستطيعوا خلالها الاتصال بأحد. وقد تناولت وسائل الاعلام العالمية الخبر. وفي عددها الصادر في ٢٨ يونيو كتبت مجلة «نيو ستاتسمان» البريطانية ما يلي: تناولت الصحافة المحلية في الأسبوع الماضي باشتياق خبر اعتقال ثمانية مواطنين من الشرق الأوسط تحت غطاء قانون مكافحة الإرهاب وبسبب قضية اختطاف الطائرة الأمريكية ثم التركيز على كونهم من الشيعة، ولكن إعلان وزارة الداخلية أخفي أكثر ممّا وضح كما يقرر جراهام أو كلفر. وأضافت سكوتلنديارد (مكتب التحقيقات البرلماني) بأن المعنيين والذين سفر منهم ستة أشخاص يوم الأحد الماضي، اعتقلوا لعلاقتهم بالأحداث في البحرين، أما ما لم تقله سكوتلنديارد هو أن الحكومة البريطانية كانت تتعاون مع حاكم النظام القمعي والإقطاعي في البحرين الأمير شيخ آل خليفة في اعتقال معارضيه. إن هذه الحادثة توجه الأنظار إلى نشاطات البوليس السري في البحرين أو ما يسمى **(بالقسم الخاص)** برئاسة رجل إسكوتلندي هو إيان هندرسون ومهمته الأساسية هي قمع المعارضة الشعبية في البحرين. ومن قبيل المصادفة، فقد كان هندرسون في إجازة في بريطانيا عندما وقعت الإعتقالات. ويضم في دائرته على الأقل إثني عشر ضابطاً بريطانياً يسندهم عملاء من السافاك الإيراني المنحل (البوليس السري لإيران الشاه) وعملاء من البوليس السري الباكستاني، إن اعتقال الطلاب الذين يرجعون إلى البحرين وبريطانيا ليس أمراً غريباً. والحادثة الأخيرة تشير إلى تعاون نشط بين القسم الخاص البريطاني والقسم الخاص في البحرين. ومنذ أن عين في منصبه عام ١٩٦٦ م (كانت البحرين محمية بريطانية حتى عام ١٩٧١ م) تبنى هندرسون سياسة الترهيب والترغيب في القمع بالنيابة عن آل خليفة. إما استمرار النظام الإقطاعي فهو معتمد أساساً على السند الأمريكي السعودي والجزيرة الآن تستضيف قاعدتين أمريكيتين مهمتين (القاعدة الرئيسية في الشرق الأوسط للتدخل السريع) وهي مرتع خصب لعشرات البنوك المتعددة الجنسية.

ومن عداء الأمير لشعبه أنه أطلق مؤخراً تهديداً غريباً باستعداده لتسفير كل السكان البالغ عددهم ٣٠٠ ألف نسمة ما لم يتوقف التحريض ضد حكمه.

في ٢٣ يونيو اعتقلت المواطنة مريم يوسف بتهمة مزاولة نشاط ديني محظور، وبعد أن أمضت في السجن ٧ أشهر تعرضت فيها للأذى والإهانة، قامت سلطات آل خليفة بتهجيرها إلى السعودية (المنطقة الشرقية) بحجة أن أصل أهلها من القطيف.

كما اعتقل فاضل الماحوزي (٢١ سنة) من المنامة في الشارع بعد تفتيش سيارته والعثور على أشرطة دينية لديه واعتقل أيضاً صديقه عبد العزيز الأنصاري، بقي فاضل في السجن فترة سنة واحدة، وأفرج عن صديقه بعد شهر. ومن قرية كرانة اعتقل عبد الرسول مبارك وفاضل الأسود، وسجن الأول ٣ سنوات، وأطلق الثاني بعد حوالي شهرين بتعهد شخصي من والده وفصل من عمله وسحب جواز سفره.

ومن قرية دمستان اعتقل أحمد إبراهيم يوسف (٢٦ سنة) مع الحاج سلمان حسن إبراهيم الماجد (٤٥ سنة)، وقد تعرض للتعذيب وسائت حالة الحاج سلمان الماجد كثيراً بسبب التعذيب وفيما بعد بسبب نقص العناية الطبية، وما زال يعاني من مضاعفات فترة وجوده في السجن حيث حكم فترة ٣ سنوات وحكم أحمد إبراهيم فترة ٥ سنوات كما اعتقل الشاب عبد الصاحب جعفر من قرية الدَّيْ، وبقي في التوقيف سنة واحدة بسبب اتصاله مع أخ له يعيش في الخارج.

في ٢٧ يوليو وقع حادث سير (مرور) غامض في أحد أكبر وأوسع شوارع البحرين راح ضحيته السيد أحمد الغريفي، أحد أبرز علماء الدين البحرانيين الشباب هذا وقد تعطلت الأعمال والأسواق يوم تشييعه، وقد شيعته جماهير حاشدة نحو مثواه الأخير والمعروف أن الشعب ما زال يتهم السلطات بإغتياله بسبب رفض السلطات فتح تحقيق في أسباب الحادث والوفاة وبسبب تناقض روايات الأطباء مع المغسلين حول حجم وكيفية الأصابة. والجدير بالذكر أن

السيد أحمد **الغُريفي** يبلغ من العمر ٤٠ عاماً وكان قد أنهى دراسته الثانوية عام ١٩٦٧ م. وتوجه بعدها إلى النجف الأشرف حيث حصل البكالوريوس في كلية الفقه في مطلع السبعينات. رجع بعدها إلى البحرين ومكث لمدة ٤ سنوات أمضاها في خدمة العمل الإسلامي. وفي عام ١٩٧٦ م توجه إلى جامع الأزهر للتحضير للماجستير في العلوم الإسلامية عاد بعد الحصول عليها إلى البحرين عام ١٩٧٨ م وبدأ بإقامة صلاة الجماعة في مسجد الخواجة (فريق المخارقة) المنامة حتى تاريخ وفاته.

في شهر أغسطس اعتقل الشاب حسن علي صقر (٢١ سنة) من المنامة كما اعتقل الشاب أحمد الساعاتي (١٩ سنة) المنامة، وقد تعرض حسن صقر لتعذيب شديد على أيدي المخابرات، وطبق بحقه قانون أمن الدول، بينما أفرج عن أحمد الساعاتي بعد ٤ أشهر.

في ٧ أغسطس اعتقل فاضل الحلواجي (مدرس) من المنامة، وبعد التعذيب في المخابرات وتوقيف لمدة شهرين أفرج عنه لأنه اعتقل شبهة.

في يوم ٢٨ أغسطس توفي الأستاذ أحمد الإسكافي في الهند تحت ظروف غامضة، والمعروف أن الأستاذ أحمد الإسكافي كان قد هاجر خارج البلاد بعد أن إتسعت حملة الاعتقالات في شهري ديسمبر ١٩٨٣ ويناير ١٩٨٤. وقد نقل جثمانه إلى البحرين ودفن في مسقط رأسه السنابس وشيعته جماهير غفيرة من كافة أنحاء البحرين، وكانت الجماهير تشير بأصابع الإتهام لحكومة آل خليفة معتبرةً ذلك اغتيالاً صامتاً ومخططاً له سلفاً، حيث يعتبر الأستاذ أحمد أحد معارضي النظام.

في ٢٩ أغسطس اعتقلت المواطنة أنيسة أحمد. كما اعتقل ٣ صبيان من **المحرَّق** حيث أمر أحد الضباط بإعتقالهم وذلك حينما شاهدهم لم يكونوا واقفين أثناء عزف السلام الأميري في الصالة الرياضية في الجفير في إحدى مباريات كرة السلة. وأسمائهم غلام (١٧ سنة) و قاسم (١٨ سنة) ومحمد جان (١٧ سنة)، بقوا في الحجز فترة ٧ أشهر ثم أبعد غلام وقاسم خارج البلاد وأفرج عن محمد

جان بتعهد وسحب جواز سفره.

في ٢١ سبتمبر اعتقل المواطن عيسى الغايب (١٩٥٤ م) المنامة بعد عودته من دراسته في موسكو. في شهر اكتوبر. وبينما كان المواطن الشاب قاسم عبد الرسول السندي (٢٨ سنة) من قرية السنابس قادماً من دبي في إجازة عمل حيث كان يعمل هناك، ألقي القبض عليه في المطار الدولي، وقد تعرض لتعذيب شديد، كما استجوبت زوجته أيضاً، وبعد توقيف لمدة سنة واحدة، عقدت محكمة سرية حكمت بسجنه فترة ٢٠ سنة.

كما اعتقل في الشهر نفسه من قرية الدير ١ ـ جاسم أحمد جاسم (٢٦ سنة) موظف ٢ ـ محمد جواد العشيري (٢٦ سنة) موظف ٣ ـ حسن العشيري (٢٠ سنة) طالب ٤ ـ علي أحمد جاسم (٢٠ سنة) عاطل ٥ ـ محمد عبد الله درويش (٢٦ سنة) مدرس ٦ ـ رضى أحمد صالح (٢٦ سنة) عامل، وبعد أن تعرضوا للتعذيب وتوقيف لمدة سنة واحدة صدرت الأحكام ضدهم تباعاً وكانت كالتالي:

على أحمد جاسم سجن ١٥ سنة، محمد عبد الله درويش ورضى أحمد صالح سجن ٥ سنوات، جاسم أحمد جاسم ومحمد جواد العشيري ٣ سنوات سجن، وأفرج عن حسن جواد العشيري بتعهد وسحب جواز سفره، كما أفرج عن شخص آخر كان من ضمن المعتقلين واسمه هاني العالي. وفي الفترة نفسها اعتقل من السنابس كل من صلاح علي العسكري ومحمد حسن خميس والسيد عادل السيد عبد الله، وبعد ٤ أشهر أطلقوا وفصلوا من وظائفهم وسحبت جوازات سفرهم.

الاخوة السجناء(*)

يـا أخوة الأمـل الكبير سجلتم أسمى حضـور
ذكـراكم تأبى الضمـور ومـا لمجـد من ضمـور
لستمْ أســارى أنكم أحـرار في حبس الأســير
في سجنكم حفل الخلود على مدى كلّ الدهور
سرتمْ عـلى نهج الأُلى المـاضـين روّاد العصـور
ورفضتـم ذل الخنــوع لمـدَّعـي لقـب الأمــير
فلنـا المعـانـاة الـولـود ووعـدنــا يـوم النفــورِ

* * *

يا أخوة المجدِ التليدِ، مجد العلى من كـل صيد
إنّــا نســير بدربكمْ درب الكــرامــة والخلود
تــأريخنـا دونتُم من خلف قضبــان الحــديــد
لا غــرو فـالأبنــاء أنتم للعـظام من الجـدود
من يـاسرٍ أنتم ومن عـمّار ومن حجـر الشهيـدِ
من بأس مالـك من إبا المقـداد من إصرار زيدِ
وأنينكم تحت السيـاط نصـوغـه أحـلى نشيــدِ

* * *

يا أخوة الدرب الطويلِ ، ما لـلأهلة من أفول
في الصبح نذكركمْ ونحيي ذكركم وقت الأصيل
ونسجّـل الأحداث تحكي عنكم وعن الـذيولِ
سيظلُّ ذكركُم . . سيبقى شـامخاً في كـل جيلِ
وسنـدخل الـوطن الأسير بعـزة أسمى دخولِ
وسيحكم القـرآن في بحـريننــا رغم العميـلِ
رغم المسـاوم للخليفـة و«المســالم» والكسـولِ

---

* صوت البحرين عدد ٣٥.

«تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٨٥»

تبدي منظمة العفو الدولية قلقها بخصوص السجناء السياسيين الذين ربما كانوا سجناء ضمير اعتقل بعضهم لفترات طويلة دون محاكمة أو توجيه تهم ضدهم وطلبت المنظمة معلومات عن اعتقال من يشتبه أنهم معارضون للحكومة في عام ١٩٨٤ م واحتجازهم في زنزانات إنفرادية والذين ربما كانوا سجناء ضمير أيضاً. كما وصلتها طوال العام إدعاءات تعذيب وسوء معاملة السجناء السياسيين.

وقد حققت منظمة العفو الدولية في ١٧ حالة سجناء سياسيين، ١١ منهم حكم عليهم بالسجن من سنة إلى سبع سنين لتأسيسهم منظمات غير مسموح بها أو لانتمائهم لهذه المنظمات. أما الستة الآخرون وهم عبد الله راشد المطيويع، أحمد إبراهيم مكي، عبد علي الخياط، نادر عبد الله أبو إدريس، سلمان عبد العزيز علي، وسيد هاشم الموسوي دون محاكمتهم أو توجيه تهم ضدهم لمدة تتراوح بين ثلاث وثمان سنوات حسب قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ (انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣).

في ٢٧ مارس كتبت منظمة العفو الدولية إلى السلطات طالبة معلومات حول استمرار اعتقالهم.. وفي إبريل رد وزير الداخلية بأن كل واحد منهم كان متورطاً شخصياً وبصورة مباشرة في ارتكاب أعمال عنف أو تخريب خطرة أو التخطيط لها، وأن كل واحد منهم رهن الاعتقال حسب قوانين البلاد. إلاَّ أنه لم يوضح لماذا لم تتم محاكمة ستة منهم أو توجيه تهم ضدهم. وفي ٧ يونيو كتبت منظمة العفو الدولية أيضاً موضحة أن المعتقلين يجب محاكمتهم حسب الفقرتين ١٠ و ١١ من البيان العالمي لحقوق الإنسان بغض النظر عن التهم الموجهة لهم

أو يتم إطلاق سراحهم وقد طالبت المنظمة أيضاً بإطلاق سراح أحمد إبراهيم مكي الذي حسب معلوماتها تم اعتقاله ثم محاكمته وتبرئته في عام ١٩٧٧، وعلم فيما بعد أنه وعبد الله راشد المطيويع قد أفرج عنهما.

وقد استلمت منظمة العفو الدولية طوال عام ١٩٨٤ تقارير حول ٣٠ حالة اعتقال لأسباب سياسية. يعتقد أن معظمهم أعضاء في جمعية التوعية الإسلامية التي منعت نشاطاتها في فبراير ومن ضمنهم رئيسها الشيخ إبراهيم منصور الجفيري. وقد تمت الاعتقالات قبل وبعد قرار المنع. وكان مقرراً أن تبدأ محاكمتهم في ١٢ سبتمبر ويعتقد أن بعضهم يواجه اتهامات تشمل الانضمام إلى جمعيات محظورة. وقد طلبت المنظمة في سبتمبر من وزير العدل معلومات حول مكان اعتقالهم والتهم الموجهة ضدهم وأيّ المحاكم ستقوم بمحاكمتهم.

وقد استلمت المنظمة تقارير مفادها أن كثيراً من السجناء في عام ١٩٨٤ قد عذبوا وأسيئت معاملتهم إلاَّ أنها لم تتمكن من التحقق من هذه التأكيدات.
(انتهى)

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٥.

مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٦

في بداية العام اعتقل عباس علي عبد الحسن (٢٩سنة) من قرية الدراز بسبب لقائه بأخ له يعيش في الخارج، بقي في التوقيف سنة واحدة ثم أطلق بكفالة كما أُقيل من وظيفته وسحب جواز سفره.

في شهر إبريل حكمت محكمة أمن الدولة ضد المواطن جعفر الساعاتي (٢٧ سنة) المنامة بالسجن فترة ٦ أشهر بتهمة مزاولة نشاط ديني محظور وحيازة كتب دينية.

في شهر مايو حملة اعتقالات ضد العناصر النسائية منها: ١ـ سميرة غريب، ٢ـ كريمة عبد الكريم البناء، ٣ـ فخرية الصيرفي، ٤ـ بهية عبد الله السيد، ٥ـ صغرى أبل، والمعروف أن عدداً من النساء قد اعتقل وعذب وبعضهن هجرن خارج البلاد.

في شهر مايو أيضاً أبعد عن البلاد بعد سحب جنسيته المواطن عيسى أسد الله أسيري (١٩ سنة) طالب. بالإضافة إلى زميل له أبعد مع عائلته وهو من سكنة الزنج، أبعدا بعد سجن دام تسعة أشهر بتهمة الكتابة على الجدران.

في شهر يوليو أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً جماعية بحق مجموعة من شبان السنابس وهم: ١ـ رضى عبد العزيز مرهون ٧ سنوات سجن، ٢ـ جعفر حسن سهوان ٥ سنوات سجن، ٣ـ عبد العزيز عبد الله ناصر ٥ سنوات سجن، ٤ـ فيصل حسن مرهون ٥ سنوات سجن، ٥ـ محمد علي عيسى ٥ سنوات سجن، بالإضافة إلى متهم يدعى حمزة عباس ملا علي وحكم بالسجن ٣ سنوات رغم أنه كان في التوقيف لمدة ٣ سنوات وثمانية أشهر، وكانت هذه

المجموعة موقوفة بدون محاكمة منذ عام ١٩٨٢م. كما أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً ضد مجموعة من قرية دمستان بالسجن فترة ٥ سنوات لكل منهم وهم: ١- مكي يوسف مكي، ٢- محمد فاضل كاظم، ٣- محمد عبد الله محمد، ٤- حسن ابراهيم صالح، وحكمت ضد على كاظم مطر بالسجن فترة ٦ سنوات.

في ١٩ يوليو شنت السلطات حملة اعتقالات في المنامة شملت توفيق المحروس والذي كان معتقلاً في ١١/١/ ٨١م بدون محاكمة حتى أفرج عنه في ١٦/١٢/٨٤م، ولكن بعد سنة ونصف تقريباً اعتقل مرة أخرى مع ثمانية شبان من منطقته منهم: عيسى الصيرفي وسيد كامل سيد خليل ونادر الحرز، كما اعتقل السيد هاشم الموسوي وقد كان معتقلاً أيضاً في يوليو ٨٢م حتى ديسمبر ٨٤م. وبعد أن تعرض للتعذيب حكمت محكمة أمن الدولة بسجنه فترة ٥ سنوات.

في شهري يوليو وأغسطس حملة اعتقالات واسعة شملت مجموعة من المنتمين لجبهة التحرير الوطني البحرانية وهي منظمة يسارية وهم: ١- هاشم العلوي، ٢- حسن محمد محروس، ٣- أحمد عبد الرحمن، ٤- ابراهيم عبد الرحمن العقاب، ٥- عبد العزيز ما شاء الله محمد، ٦- غازي أحمد يوسف، ٧- حسن علي إسماعيل، ٨- عبد الصمد علي أسيري، ٩- عبد الله ابراهيم سند، ١٠- مصطفى سلمان مكي، ١١- إبراهيم خليل الجمري، ١٢- عبد الحميد عبد الرحمن القصاب، ١٣- عدنان جمعة إبراهيم، ١٤- حسن أحمد حبيب، ١٥- عبد علي طاهر باقر، ١٦- عادل عبد الله متروك، ١٧- حسن علي حسن حبيل، ١٨- عبد المجيد حسن البلوشي.

. في ٣٠ أغسطس استدعى الحاج مهدي ابراهيم زين الدين من قرية الدراز إلى مبنى وزارة الداخلية بالقلعة، وبعد تردد ذهب إلى هناك، وقد كان مضطرباً لأن له اثنين من الأبناء معتقلين في سجون آل خليفة أحدهم يقضي عقوبة ١٥ سنة سجن ويدعى رضى والآخر وهو الأكبر سناً ويدعى صالح وهو

من أعضاء حزب الدعوة الإسلامية ويقضي عقوبة ٧ سنوات سجن. وحينما وصل القلعة أخبروه أن إبنه رضى المعتقل منذ ديسمبر ١٩٨١ قد توفى فجأة في السجن. وقد شيعت جماهير البحرين هذا المعتقل الشاب وكان على رأسها الشيخ عيسى أحمد قاسم.

وفي ١٦ سبتمبر استدعى إلى وزارة الداخلية والد الدكتور هاشم العلوي ليخبر بوفاة إبنه في السجن تحت ذريعة أنه قد انتحر بنفسه. والمعروف أن الدكتور هاشم العلوي قد اعتقل في نهاية أغسطس، وهو متزوج وله ولدان ويعمل طبيباً لدى وزارة الصحة، وكان قد تخرج من موسكو عام ١٩٨٢م. ومن سكنة المنامة سابقاً والآن من مدينة عيسى.هذا ولقد كان لوفاة شخصين معتقلين لدى سلطات آل خليفة صدى عالمي، حيث نددت به كثير من المؤسسات والجمعيات التي يعنيها احترام حقوق الإنسان والمحافظة على كرامته، ومن بين هذه المؤسسات منظمة العفو الدولية ومقرها لندن ـ بريطانيا.

amnesty international
INTERNATIONAL SECRETARIAT
1 Easton Street London WC1X 8DJ
United Kingdom

URGENT ACTION

EXTERNAL (for general distribution)

AI Index: MDE 11/03/86
Distr: UA/SC

Note: the original Urgent Action requested up to TEN appeals.

22 September 1986

Further information on UA 253/86 (MDE 11/02/86 9 September) - Torture/Death in Custody

BAHRAIN: Radhi Mahdi IBRAHIM

and also: Dr Hashim Ismail AL-ALAWI

Amnesty International has received reports of a second death in custody in Bahrain. Dr Hashim Ismail Al-Alawi, an employee in the Ministry of Health, had been detained in late August/early September 1986. He died in custody and was buried on 18 September 1986. Only one of his brothers was allowed to attend the burial; no other mourners were allowed.

Dr Al-Alawi was among over 30 political activists who have recently been detained without charge; some may be prisoners of conscience. Amnesty International is concerned that these prisoners may be tortured. There have been reports of torture of political prisoners in Bahrain. Radhi Mahdi Ibrahim died in custody on 30 August 1986. According to reports, he died as a result of torture, ill-treatment and inadequate medical care.

Further recommended action: Please continue to send appeals: (up to TEN per section)

- seeking further information about the cause of death of Dr Hashim Ismail Al-Alawi, as well as Radhi Mahdi Ibrahim
- urging an independent investigation into allegations that these two men were tortured, and into other reports of torture of political detainees
- requesting that the results of such an investigation be made public, and if the allegations are substantiated, that those responsible be brought to justice

The following points may also be made in letters:

- that a limit to incommunicado detention be imposed without delay, and that measures be introduced to permit all detainees to challenge their detention before an impartial judicial authority in order to minimise the risk of torture taking place
- seeking assurances that all political detainees be allowed access to a lawyer of their choice, to relatives, and to medical doctors when necessary. This access should be available promptly after arrest and at reasonable intervals throughout the period of detention
- urging the Bahraini authorities to ratify international human rights instruments outlawing torture such as the International Covenant on Civil and Political Rights and the United Nations Convention Against Torture or Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment

السجناء... ضمير الأمة المتحرك*

هم ضمير الأمة ووجدان الشعب وعصارة الشباب، لهم قلوب تسع المأساة وتصبر على الفراق وتحنو على المستضعفين، ولهم أجساد تصبر على العذاب وتتصلب في مواجهة الأعداء وتنتصب رموزاً لوجود الأمة، ولهم آمال كآمال يعقوب وأفق كالذي يحمل الشمس ومواقف مثل موسى.. ومن هنا حلّ عليهم غضب السلطان وجار عليهم الزمان وأصبحوا يعيشون خلف القضبان.

التاريخ انتهى هنا، وحيث أنه لا يتوقف فلا بد أن يبدأ من هنا. الآخرون يريدون أن يوقفوا حركته، ويفشلون في ذلك. وشباب الأمة هم صنّاع التاريخ ومقاطعه وحروفه، يصنعون مشاهده ويوجهون انطلاقته.. عندما تمتد يد الجلاد لتصفع البطل المقيّد ينتج عن صمود الإنسان صوت له صدى تسمعه آذان الأجيال، وعندما تسقط قطرات الدم الساخنة من أعضاء البطل تتكون كلمات التاريخ حمراء قاتمة، ومن هنا يبدأ الوجود، فالتاريخ الذي لا تسطره الدماء تمحوه الأيام. والأمة التي لا يسجن خيرة شبابها تعقم عن إنتاج الأجيال.. وأمتنا البحرانية حاشاها العقم، فهي معطاءة على مر التاريخ فكراً وإنسانية ودماء.

الليل الأسود موحش وحزين، وأشباح الظلمة تبعث الخوف والرعب في أزقة القرية، وتوحي بالموت والفناء، ولكن ضمير الأمة المتحرك يحيل الظلمة إلى نور أزلي في قلوب من يؤمنون بالخير والحياة ويتمردون على وحوش الغابة الكافرة. والنور الذي يبدو في الأفق البعيد، ترمقه الأبصار من وراء الظلمة

* صوت البحرين عدد ٧٣ فبراير ١٩٨٩ م.

وتتوجه لـه البصائـر بعد زوال الغشـاوة، هو أمـل الناس في حيـاة الحق والعدل حيث يعيش الإنسان إنساناً ويبدأ عهد الفناء في مجتمـع الظلم والشر. والسجن منطلق ذلك النور، والذين يقطنونه هم الشعل التي تنـير جنبات الكـون بالحيـاة والنور والحرية. والقاضي الذي يصدر أحكام السجن على هؤلاء الفتية هو أحـد الذين قبلوا أن تسود الظلمة ويزول النور عن الحمى، وأصبـح شريكاً للحـاكم في ظلمه. أما القلوب النابضة من وراء القضبـان فهي التي تصنع حـركة الحيـاة وتعطيها معنى وقيمة وهدفاً، فهي بمثابة المحرك الـذي لا تستطيـع الآلة الحـركة بدونه.

الـزمن ليس لـه معنى كبـير في نفـوس السجنـاء، الـطفلة تنهمـر عينـاهـا بالدمـوع يوم العيـد حـين تفتقد أبـاها ولا تجـد من يحنو عليهـا غيره، وشريكـة الحياة قد تشعر بالانكسار حين تقضي ليلهـا ونهارها بـدون زوجها، والأب والأم تتقطع قلوبهما ألماً لغياب فلذة كبدهما. . أمـا هو فيشعـر بالغبـطة والكبريـاء لأنه يحمل عن الأمة أوزارها، ويتـقدم الـركب حين يتخلف الآخـرون فلولاه لعاش الظالم ناعم البال. ولما كان للشعب قيمة ووزن. ولذلك فلا يهمه أطـال مكوثـه بين القضبان أم قصر، فخروجه من السجن يسهل الطريق عليه لأداء رسالتـه، أمـا بقاؤه معتقـلاً فيعطي للقضيـة بعداً آخـر ويشعره بـأنه «يشكـل خطراً عـلى السلطة» فيحس بأهمية دوره في الحياة ويزداد ثقة بالنفس وثباتاً على الطريق.

شبابنا المغيبون في غياهب السجـون هم رمز عـزتنا وكـرامتنا، واستمـرار اعتقـالهم، حتى بعد انقضـاء فترة سجنهم المحكـومـين بهـا يضيف نقـطة سـوداء أخرى إلى سجل الظالمين الكـالح، ولكن ذلك ضرورة لحـركة التغيـير المنشودة، وثمن يدفعه المجـاهدون للدفـاع عن قضيتهم. فإذا كـان المسجونـون معذورين لظروفهم عن المشاركة العملية في صنع الثورة بشكل مباشر فليس هنـالك عـذر لمن هـو خارج السجن حتى ولـو كانت الـظروف التي يعيشها كـما هي الـظروف الحالية في البلاد. فالساكت عن الحق شيطان أخرس، ومن يقبل بالهوان والـذل والاستضعاف ولا تكون نوعية الحياة التي يعيشها مصداقاً للكرامة الإنسانية التي

ذكـرها الله في كتـابه الكـريم بقولـه: ﴿**ولقد كـرمنا بني آدم**﴾ فهـو ميّت القلب وجوده وعدمه سواء.

عذراً يا أهلنا، فلقد طال البعاد، ولكن موعد اللقـاء قريب، حـين يطل فجر الحرية على وطننا الحبيب.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦»

تبدي منظمة العفو الدولية قلقها بخصوص السجناء السياسيين الذين ربما كانوا سجناء ضمير اعتقل بعضهم لفترات طويلة دون محاكمتهم أو توجيه تهم ضدهم. وتسلمت تقارير عن طلبة تم اعتقالهم إثر عودتهم من الدراسة في الخارج. وطلبت المنظمة معلومات إضافية عن حالتهم وكذلك عن ١٨ سجين سياسي سجنوا في ديسمبر ١٩٨٤ لمدد تتراوح بين خمس وسبع سنوات، كما استلمت إدعاءات بسوء معاملتهم وتعذيب في المعتقلات. واستمرت منظمة العفو الدولية خلال العام ١٩٨٥ التحقيق في ١٥ حالة سجناء سياسيين، ١١ منهم يقضون مدداً تصل إلى سبع سنوات لانتمائهم لمنظمات محظورة، ثلاثة آخرون هم: سلمان عبد العزيز علي، عبد علي الخياط وسيد هاشم الموسوي اعتقلوا لمدد تتراوح بين أربع وتسع سنوات دون محاكمتهم أو توجيه تهم ضدهم وذلك حسب قانون أمن الدولة لعام ١٩٧٤ (انظر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣). وفي إبريل أخبرت المنظمة بإطلاق سراح نادر أبو إدريس. الذي اعتقل منذ ١٩٨١ دون توجه تهمة ضده. ولكن المنظمة لم تتمكن من التحقق من ذلك حتى نهاية العام. ولم تستلم المنظمة طوال عام ١٩٨٥ أي معلومات جديدة من السلطات عن أسباب اعتقال هؤلاء الـ١٥. وحسب التقارير فإن هؤلاء لم تتم محاكمتهم أو توجيه تهم ضدهم بينما يتم اعتقالهم في زنزانات انفرادية، مما يثير القلق حول احتمال تعرضهم للتعذيب أو سوء المعاملة.

في ١٨ أكتوبر كتبت منظمة العفو الدولية إلى وزير الداخلية معربة عن قلقها حول اعتقال الطلبة عند رجوعهم من الدراسة في الخارج، ومنهم عبدالله المناعي وعيسىٰ الغايب. وأخبرت المنظمة أن هذين الرجلين الذين يحتجزان في

سجن القلعة، معتقلان دونما تهمة. وقد طلبت المنظمة معلومات عن أسباب اعتقالهما والتاريخ المتوقع لإطلاق سراحهما أو محاكمتهما. كما طلبت المنظمة تأكيدات حول معاملتهما بطريقة إنسانية، إلا أنها لم تتلق رداً حتى نهاية عام ١٩٨٥.

وخلال العام ١٩٨٥ علمت منظمة العفو الدولية أن ١٨ سجيناً سياسياً حكم عليهم بالسجن في ٢٤ ديسمبر ١٩٨٤ لمدد تتراوح بين خمس وسبع سنوات ربما لم يحاكموا محاكمة عادلة ولعلهم عوملوا معاملة سيئة أو تم تعذيبهم. وقد حكم على هؤلاء الـ١٨ لارتباطهم بجمعية التوعية الإسلامية (انظر تقرير المنظمة لعام ١٩٨٥) والتي تدعي السلطات أن لها علاقات حميمة بالجبهة الإسلامية لتحرير البحرين وهي منظمة محظورة. ويراود المنظمة القلق أن بعض هؤلاء الـ ١٨ أو جميعهم ربما هم سجناء ضمير، وقد طلبت المنظمة معلومات إضافية حول هذه الحالات وعبرت علناً عن قلقها حول تقارير مفادها أن هؤلاء المعتقلين لم يسمح لهم الاتصال بمحامين أو بأهاليهم وكذلك حول تعذيبهم وسوء معاملتهم.

(انتهى)

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٦.

سلسل انتهاكات ١٩٨٧

في شهر فبراير اعتقلت فتاة من منطقة الحورة بالمنامة بتهمة تبادل الرسائل مع ابن خالتها الذي يعيش في الهجر. كما اعتقل ابن الشيخ محمد علي العكري وعمره ١٥ سنة كان يبيع أشرطة دينية في دكان صغير في المنامة.

في ٢٥ إبريل اعتقل أحمد عبد الحسين الخباز من قرية السنابس مع بعض زملائه، وقد أفرج عنه بتعهد شخصي ألاَّ يزاول أي نشاط ديني. كما اعتقل محمد باقر (٤٠ سنة) من بني جمرة.

وفي شهر إبريل افتتح رئيس الوزراء مركزاً جديداً للتحقيق والاعتقال وهو إدارة التحقيقات الجنائية في العدلية بالمنامة.

في ٢٨ مايو أفرج عن عبد الكريم حسن العرادي الموقوف بلا محاكمة منذ ٦/٢٢/ ١٩٨٠ م، كما أفرج في اليوم نفسه عن عبد النبي خيامي، وقد كان موقوفاً بلا محاكمة أو تهمة محددة فترة ست سنوات، وجاء نبأ الإفراج عنه وهو طريح الفراش في المستشفى العسكري حيث كان يجري عمليات جراحية لركبتيه.

في ٢٠ يناير اعتقل حسن مشيمع (مدرس) من جد حفص بتهمة التدريس الديني. أفرج بعد تعهد بعدم التدريس.بعد انتهاء موسم الحج وبعد حدوث مجزرة مكّة، استدعى إلى القسم الخاص رئيس البعثة الطبية البحرانية الدكتور علي مراد، وذلك بعد أن رفض التوقيع في السعودية على شهادات خلو الجثث من الإصابة بطلقات نارية. وبعد التحقيق معه أبعد عن منصبه.

في شهر يونيو اعتقل الشاب محمد رضا خميس (مدرس) من السنابس

تعرض للتعذيب أفرج عنه بتعهد وسحب جواز سفره.

في الأسبوع الأخير من شهر يوليو نقل المعتقل عبد الحسين المتغوي (٧ سنوات سجن) من زنزانة في سجن جو إلى المستشفى العسكري نظراً لسوء صحته وازدياد آلام كليتيه، والمعروف أن عبد الحسين قد تعرض للتعذيب هو مع زملائه أثناء التحقيق في القسم الخاص.

في الفترة نفسها حكمت محكمة أمن الدولة على الشاب محمد حسن الشارقي (٢٣ سنة) بالسجن فترة ٥ سنوات، والجدير بالذكر أن محمد حسن الشارقي قد اعتقل بسبب وشاية، ولكن ضابط التحقيقات عرض عليه العمل مع المباحث فرفض ثم أطلق سراحه بشرط التعاون مع الأمن وحينما رفض سجن ٥سنوات. في ٥ أغسطس عادت إلى البحرين عائلة الحاج مهدي عبد الرسول السندي قادمة من إيران عبر الإمارات، وقد كانت مكونة من زوجته شيخه الزهيري مع أبنائها ناصر (١٧ سنة) وغازي (١٠ سنوات) ولقمان (١٠ سنوات) وكميل (٧ سنوات). اعتقلوا جميعاً منذ وصولهم إلى المطار ومكثوا في السجن شهراً وسحبت منهم جوازات سفرهم وأبعدوا عن البلاد.

في الفترة نفسها اعتقل شاب بحراني يدعى جعفر مطر من قرية دمستان في المملكة العربية السعودية، وقد تعرض للتعذيب والبطش وبعد سنة واحدة توقيف حكم بالسجن فترة ٧ سنوات وهو الآن في سجن جو رقم (٢).

كما اعتقل الشاب حبيب كاظم مطر (١٧ سنة) طالب عدة مرات وتعرض للتحقيق المتواصل والإستجواب المتكرر، ثم سحب منه جواز سفره، بعدما هاجر أخوه أحمد كاظم مطر خارج البحرين بسبب المطاردة. في ٢٩ أكتوبر أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً بالسجن ضد ١٥ فرداً لمدد تصل إلى ٥ سنوات، وقد برأت ٣ منهم. وقد اتهموا بالإنتماء إلى جبهة التحرير الوطني البحرانية المحظورة. وقد تمكنت لأول مرة منظمة العفو الدولية من حضور إحدى جلسات هذه المحاكمة، ومن ثم وصفتها بأنها دون المستويات الدولية المتعارف عليها.

في شهر نوفمبر أعلنت الحكومة عن اكتشاف مؤامرة مزعومة تهدف إلى زعزعة الاستقرار والأمن في البلاد كما تنوي تفجير معمل التكرير، وقد اعتقل على أثرها المهندس نبيل ابراهيم باقر في يوم ٢٣ نوفمبر ثم اعتقل المهندس خالد عبد الرسول أميري مع المدرس أحمد حسين ميرزا في يوم ٢٨ نوفمبر.

وفي الشهر نفسه اعتقل ابراهيم حسن (٢٦ سنة) من البلاد القديم بسبب حضوره إجتماع عام في مسجد مؤمن بالمنامة، وبعد أن شارك في الهتاف ضد أمريكا، وتعرض للتعذيب وسحب منه جواز سفره.

أتأوّه بفرحة لمواقف الأبطال(*)

أتأوّه كثيراً لأنني لا أستطيع التعبير عما تنطوي عليه النفس وما تختلج به المشاعر، وأشعر بثقل الأيام يضغط على الصدر حتى لكأن جبل أبي قبيس قد وقع على الجسد المتداعي.. أتأوّه لأنني لا أستطيع كتابة قصة شعبي البطل في نضاله ضد الاستبداد القبلي، ولا طاقة لي بوصف فصول المأساة التي تبدأ صفحة جديدة منها كلما انطوت أخرى. وفي المقابل أنّى لي بالحديث عن شباب الأمة الذي لا يكل ولا يمل ولا يجد اليأس إلى نفسه مدخلاً. فكل من أبناء أمتي بطل تتحدث بقصصه الأجيال ويعانق بروحه قمة المجد المؤثل. أو تراني مبالغاً في ما أقول وأنا أقرأ كل يوم في جبين الدهر من قصص الصمود ما يجعلني أتساءل هل أنا في حلم أم يقظة؟

عرفت من قراءتي صحائف التاريخ وسنن الكون إن للجسد الطيني طاقة تحمّل محدودة، وأن الأيام تأكل من هذا الطين حتى يتلاشى شيئاً فشيئاً. وعلمت كذلك أن روح الثورة في الإنسان تتلاشى هي الأخرى بتلاشي الطين، ولكني عندما قرأت ملاحم الصمود في بلدي ، عرفت غير ذلك فالجسد هنا أقوى من الصخر، والروح أشد ثباتاً من الجبال الرواسي. فها هي أفواج المجاهدين تساق إلى القيود سوقاً، وها هم الجلّادون يمعنون في إخوتي ضرباً وتعذيباً وفتكاً، ولكن إخوتي متمردون على الظالم وعلى الألم وعلى البكاء فلا يمدّون يداً للأول ولا يستسلمون للثاني ولا يذرفون دمعة واحدة وسياط الجلّادين تأكل من لحمهم وتشرب من دمهم. فكل من أبناء أمتي أمة بنفسه وثورة بوجوده وزلزال بحركته، فأي طاغية يقدر على لجم طموحه أو إسكات لسانه، وأية عصى تنال من عنفوانه وأية سلسلة تمنع انطلاقته نحو الحرية والصعود. وأيّ مخبر يستطيع

* صوت البحرين ٨١ أكتوبر ١٩٨٩.

منعه عن السير في دربة الذي اختطه لنفسه.

القادمون من بلدي يحملون الهم في حقائبهم والغيظ في قلوبهم، ولكنهم لا يعرفون للاستسلام معنى. ولذلك يتردّدون على الزنزانات، أفراداً وجماعات، ليلاً ونهاراً، صيفاً وشتاء، أتراهم يعشقون جدران السجن أم أن ذلك أهون عليهم من تحمّل الذل والهوان وشرب كأس الاستسلام؟ شهود العيان يتحدثون عن نحولة أجسام أخوتي في سجون العدلية والقلعة والرفاع وجو، ويتحدثون كذلك عن المساومات التي تجري بين الطاغية والسجين، ولكنهم يتحدثون أيضاً عن الصفقة الرابحة التي عقدها السجين مع ربه وكيف قضت تلك الصفقة على أمنيات الجلاد، فراح يتخبط ويسب ويشتم ويزبد ويرعد ويتهدد ويتوعد، أنه حيوان هائج، ولكن.. ليضرب رأسه بالحائط فهنا هنا يقف الأبطال ويخرس الجبناء وتتهدم عروش الطغيان.

لا تعرف القلوب الكبيرة معنى الاستسلام أو المساومة، ولا تعترف بقوة الطاغية ولا تعتبر الغلبة الظاهرة لجيش الظالمين سوى سحابة صيف لا تلبث أن تزول، ولكنها تعرف معنى الخلود والصمود وتدرك ماذا يعني الانتماء للإسلام.. فلتذهب إلى السجن ولتوقع تحت الضغط والتعذيب على وثيقة الانتماء «لمنظمة غير مشروعة» مع إيمانها أنها ليست كذلك ولكن ماذا يجدي الجلادين حبر على ورق وكلمات مكتوبة تحت التهديد والوعيد. صحيح أن الصمود يجب أن لا ينثني، ولكن صحيح أيضاً أن يتحرك الإنسان في إطار ما هو مسموح له بالحركة في إطاره بشرط أن لا يتنازل عن حق ولا يقر ظلم ظالم ولا يعطي الولاء لغير الله.

قد يفرح الفراعنة بتعذيب المستضعفين، وقد تقف عقارب الساعة عندما تتقاطر دماء السجين من الضرب والتعذيب ولكن النفس الكبيرة التي ينطوي عليها الجسد المعذب تكبر وتكبر كلما رويت بالدماء، وارتقى صاحبها بفكره وقلبه ومشاعره إلى السماء، حيث الملكوت الأعلى، وحيث يخسر الظالم وتنفتح أسارير المظلوم، انهم يرونه بعيداً ونراه قريباً.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧»

بلغت منظمة العفو الدولية تقارير حول وفاة سجينين في البحرين خلال عام ١٩٨٦، وأثارت قلقها أنباء تعذيب وإساءة معاملة السجناء السياسيين وغيرهم من المحتجزين للاستجواب دون توجيه أية تهم إليهم. كما أقلقها استخدام معلومات ادّعي أنها انتزعت تحت التعذيب، كأدلة في المحاكمات السياسية. واستمرار إحتجاز سجناء سياسيين يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي. وسجن معارضين سياسيين للحكومة دون تقديمهم للمحاكمة أو توجيه تهم إليهم. وظلت المنظمة طوال العام تطالب الحكومة بإجراء تحقيقات نزيهة في جميع إدعاءات التعذيب، وضمان وضع حدّ له. كما حثتها على الأخص على تحديد مدة الحبس الانعزالي، والسماح للسجناء بالاتصال بمحاميهم وأقاربهم فور اعتقالهم، وعلى فترات منتظمة بعد ذلك. وطلبت أيضاً من السلطات إبرام الصكوك والاتفاقيات الخاصة بحقوق الإنسان التي تحظر استخدام التعذيب.

في ٩ أيلول/ سبتمبر أعربت المنظمة عن اهتمامها بالتقارير التي وردت عن وفاة السجين راضي (رضى) مهدي ابراهيم الذي كان بين ٧٣ شخصاً اشتركوا في محاولة إنقلاب مزعومة عام ١٩٨١، وحكم عليه بالسجن لمدة ١٥ عاماً. وأفادت التقارير أنه توفي في سجن الجاو (جو) نتيجة تعذيبه أو إساءة معاملته وعدم حصوله على العناية الطبية الكافية. وأعربت المنظمة مرة ثانية عن قلقها في ٢٢ أيلول/ سبتمبر، عقب وفاة الدكتور هاشم إسماعيل العلوي في سجن القلعة بالمنامة، نتيجة التعذيب، كما ورد.

وكان الدكتور العلوي قد اعتقل في أواخر أغسطس لحيازة منشورات تنتقد الحكومة وأثارت المنظمة تكراراً قضية خمسة أشخاص ورد أنهم تعرضوا

للتعذيب وهم محتجزون في الحبس الانعزالي في سجن القلعة ما بين يونيو وتشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٥، وهم فهد جبر المضحكي وعبد الرحيم عبد الرحيم الساعي، وقاسم أحمد الحلال، وعبد الله حسين العيسى ورضى مهدي السماك. ووجه إلى الخمسة على ما يبدو تهمة الانتماء إلى منظمة غير مشروعة، بموجب المادة ١٥٩ من قانون العقوبات. وتلقت المنظمة تقارير تفيد أن الدعوى المقامة ضدهم ترتكز فقط على إعترافات انتزعت منهم تحت التعذيب، فسعت إلى الحصول على معلومات حول الإجراءات المتبعة في هذه القضية، وعلى تفاصيل المحاكمة، إلا أنها لم تتلق أيّ رد على طلبها، لذلك أعربت عن قلقها علناً في ١ أيلول/ سبتمبر. وفي نهاية العام، كانت المنظمة لا زالت تواصل تحقيقاتها في قضايا ١٣ شخصاً يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي. ولكن هؤلاء قد سجنوا ما بين خمس وعشر سنوات دون أن توجه إليهم أية تهم ودون أن يقدموا للمحاكمة (أنظر تقرير المنظمة لعام ١٩٨٥) وعلمت المنظمة بإطلاق سراح راضي مكي الجبل، وكانت لا تزال تحاول التأكد من أنباء إطلاق سراح نادر أبو إدريس وميرزا محمد علي فردان. وكتبت المنظمة في ٢٠ آب/ أغسطس إلى وزير الداخلية طالبةً تزويدها بالمعلومات عن حوالي ١٥ شخصاً ما زالوا معتقلين منذ تموز/ يوليو بسبب آرائهم السياسية.

وكتبت مرة ثانية في ٢٤ تشرين الثاني/ نوفمبر بصدد التقارير الواردة حول احتجاز المحتجزين بسبب آرائهم السياسية المسالمة فحسب، وبإتاحة محاكمة عادلة سريعة للآخرين، كما طلبت تأكيدات بالنسبة لعدم إساءة معاملة السجناء.

---

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧.

تسلسل أحداث عام ١٩٨٨

في يناير استدعي الشيخ عيسى أحمد قاسم بعد أن أبدى اعتراضه عدة مرات على أسلوب الملاحقة الدائمة، ومراقبة تحركاته وتنقلاته، لا سيما فترة خروجه من بيته متوجهاً إلى «مسجد الخواجة» في العاصمة المنامة لأداء صلاة الجماعة وإلقاء كلمة عقب الصلاة، والمعروف أن احتجاجات كبيرة ضد سياسة الحكومة وسياسات الغرب وخصوصاً أمريكا قد انطلقت من المصلين خلف الشيخ عيسى قاسم، كما أن الشيخ هو أحد أهم الشخصيات الدينية في البحرين وأكثرها شعبية خصوصاً بين فئات الشباب والمثقفين. هذا وقد ترأس الشيخ عيسى قاسم التكتل الديني في المجلس الوطني الذي حُلَّ في صيف ١٩٧٥.

في شهر يناير أيضاً تم اعتقال عمران حسين عمران (٤٠ سنة) مدرس من قرية بني جمرة لمدة شهر واحد، وبعد خروجه من السجن لم يكن يستطيع حتى الوقوف على رجليه بسبب شدة التعذيب الذي تعرض له وكما تحدث بذلك زائروه. وقد كان اعتقاله بحجة تنظيم الاحتفالات الدينية وإلقاء محاضرات للشباب في المسجد.

في ٢١ يناير أبعد إلى إيران المواطن إبراهيم بهمن(٢٣ سنة) من المنامة، بعد أن قضى في السجن ثلاث سنوات، متزوج وله ولدان، أبعد عن طريق البحر.

في ٦ مارس سمحت الحكومة للأهالي بمقابلة المعتقلين ضمن مجموعة آل «٧٣» بعد أن منعتها فترة طويلة دون مبرر. والجدير بالذكر أن المعتقلين آل ٧٣

لم يسمح لهم بمقابلة أهاليهم إلّا بعد مضي حوالي ٥٥ شهراً على اعتقالهم.

وفي منتصف شهر مارس عاد إلى البحرين بصحبة عائلته المواطن مكي علي مرهون (٣٥ سنة) وزوجته مريم (٣٢ سنة) وأطفالهم كميلة (١٢ سنة) ورقية (١٠ سنوات) وفاطمة (٩ سنوات) وعيسى (٧ سنوات) ومحمد حسين (٥ سنوات) ومعصومة (سنتين) اعتقلوا جميعاً لعدة أيام وقد منع الابن الأكبر (جعفر) الذي يعيش في البحرين من مقابلة والديه وإخوانه أثناء فترة اعتقالهم. وقد جددت السلطات جوازات سفرهم لمدة ٦ أشهر وأبعدتهم عن البلاد.

في ٢ إبريل اعتقل فؤاد سيادي بعد رجوعه من الخارج بتهمة عضويته في الاتحاد الوطني لطلبة البحرين.

في شهر يونيو اعتقل عبد الرضا علي عيسى مع زميله شاكر الحوري من السنابس، اعتقلا في الشارع من قبل المباحث، توقيف لمدة شهرين بدون تهمة.

في ٢٢ يونيو حدثت حملة اعتقالات في البحرين بعد أن أعلنت الحكومة المصرية عن اكتشاف ما يسمى بتنظيم شيعي واعتقلت بعض الطلبة البحارنة هناك وعلى رأسهم الطالب محمد حسن سلمان الهندي ـ سنة رابعة طب جامعة عين شمس بالقاهرة. وقامت السلطات المصرية بتسليمه إلى سلطات آل خليفة في ١٢ أغسطس.

في يوليو اعتقل الطالب الجامعي عبد الإله عبد الحسين جعفر (٢٧ سنة) من جد حفص بعد عودته من القاهرة حيث كان يدرس هناك، وسئل عن إرتباطاته بالطالب الجامعي محمد حسن الهندي والذي كان معتقلاً في مصر آنذاك، وقد أفرج عنه فيما بعد بتعهد وسحب جواز سفره.

وفي الشهر نفسه اعتقل حسين علي حسين الجمري (١٩ سنة) سنة ثانية طب جامعة الرياض، أثناء عودته في الإجازة الصيفية، وأتهم بنشاطاته الطلابية.

في منتصف شهر مايو اعتقل الشاب سيد علي سيد شبر (٢٠ سنة) من

فرية، وقد حقق معه عن علاقته بالتدريس في المسجد وصلته مع الشيخ محمد علي العكري.

في ٢٨ يوليو رجع محمد جواد مهدي درويش (٢٦ سنة) بصحبة زوجته فتحية حبيب إسماعيل (٢٠ سنة) وابنهم محمد باقر (سنتين) عن طريق دبي إلى البحرين. اعتقلوا لمدة ثلاثة أيام، وأبعدوا إلى إيران عن طريق دبي في شهر أغسطس بدون أن تجدد جوازات سفرهم وقد واجهوا مصاعب عدة في مطار طهران لعدم ملكيتهم جوازات سفر صالحة، ولم يسمح لهم بالدخول إلاّ بعد ضمانات شخصية من أناس آخرين.

في شهر يوليو أيضاً تمت إقالة الشيخ عبد الأمير الجمري من قضاء المحكمة الجعفرية الكبرى، وقد كانت الأوضاع حينها تتصاعد ولا سيما في موسم عاشوراء.

في يوم ١٢ أغسطس توجهت فرقة من قوات قمع الشغب إلى قرية البلاد القديم وذلك لتمزيق الشعارات الحسينية المعلقة في الشوارع والخاصة بمناسبة عاشوراء. وبعد ما مزقوا بعضها أمام مرأى من الناس متحدين بذلك مشاعر الناس مما أدى لاشتباك شباب المنطقة معهم وما هي إلاّ فترة وجيزة حتى انضم النساء والرجال والصغار إلى مجموعات الشباب في انتفاضة عارمة لم يشهدها النظام منذ فترة طويلة. وقد تم طرد جميع قوات الشرطة حتى الشارع العام، وقد استخدمت الشرطة قنابل الغاز المسيل للدموع والرصاص المطاطي. وتراجع الشباب على دعوة من بعض علماء الدين للمحافظة على الهدوء. وبعد التراجع اقتحمت بلاد القديم قوات كبيرة من شرطة الشغب وأغلقوا جميع النوافذ المؤدية إلى القرية وأخذوا في اقتحام المنازل والمساجد، واعتقلوا العديد من المارة وتم غلق المنافذ حتى ساعة متأخرة من الليل. وقد اعتقلت المخابرات عشرين شاباً، وبعد فترة اعتقال دامت ٣ أسابيع تم الإفراج عن معظم المعتقلين وبقي عشرة أشخاص رهن الاعتقال.

وفي شهر يوليو أيضاً اعتقل عبد الرضا حاج حسين بن خميس (٣٣ سنة)

من السنابس توقيف ٤ أشهر بدون محاكمة بتهمة تلصيق شعارات حسينية. واعتقل أيضاً محمد حسن سهوان (طالب) عمره ١٦ سنة. بتهمة المشاركة في مسيرات احتجاجية في عاشوراء.

في ٨ أغسطس اعتقل السيد هادي الموسوي، كما اعتقل عدد آخر بسبب مشاركتهم في مواكب العزاء. ومنهم حسين حسن سهوان، وبقي في التوقيف سنة بدون محاكمة، وقد تعرض لتعذيب شديد.

وفي ١٢ أغسطس اتسع نطاق الصدام بين الأهالي والشرطة في «البلاد القديم» بعد أن شرعت الشرطة في تمزيق الشعارات الحسينية الملصقة في الشوارع العامّة.

في ٢٤ أغسطس رجع الشيخ عبد الله يوسف سلمان (٤٠ سنة) مع زوجته زهرة (٣٥ سنة) وأطفالهم صادق (١٣ سنة) ورضا (١٠ سنوات) وهيفاء (٧ سنوات) وزينب (٤ سنوات) ومحمد (سنة واحدة) رجعوا من إيران اعتقلوا جميعاً لمدة ٣ أيام وأبعدوا ثانية خارج البلاد. وفي ٢٥ أغسطس عاد إلى البحرين سيد أحمد سيد شرف سيد شبر (٥٨ سنة) مع زوجته السيدة هاشمية سيد سعيد سيد محمد (٤٤ سنة) عن طريق مطار دبي. اعتقلوا في المطار الدولي وأبعدوا إلى إيران بدون أن تجدد جوازات سفرهم.

وفي أغسطس اعتقلت السلطات الطالب الجامعي عبد الجبار الطويل (٢٥ سنة) من جد حفص، اعتقل لعدة أيام وسئل عن نشاطاته الطلابية في جامعة البحرين.

وفي الشهر نفسه اعتقل الطالب عمار شبيب (٢١ سنة) جد حفص بعد رجوعه من دراسته من بريطانيا وقد تم التحقيق معه عن نشاطات الطلبة وأسمائهم وعناوينهم.

كما اعتقل أسامة عبد علي زيد (٢٢ سنة) من المنامة، بعد رجوعه من بريطانيا حيث كان يدرس، وسئل عن نشاطات الطلبة ومن ضمنهم أخيه الذي

كان يدرس في بريطانيا، كما اعتقل الطالب ياسر عواجي أثناء عودته في العطلة الصيفية قادماً من بريطانيا.

في ٢٦ أغسطس اعتقل عبد النبي النشابة (٢٤ سنة) من سكنة قرية عالي بعد مشاركته في المواكب الحسينية (موكب عزاء الشهيد) كما اعتقل في اليوم نفسه نزار القارىء (٢٠ سنة) من قرية الدّيهْ للسبب نفسه. كما اعتقل الشاب إبراهيم محمد أمين عرب من قرية بني جمرة، والمعروف أن إبراهيم عرب قد اعتقل سابقاً عدة مرات. واعتقل أيضاً الموظف (محمد) ٣٨ سنة يعمل لدى وزارة التربية والتعليم، اعتقل بعد أن تحدث عن مرض رئيس الوزراء وبعد تعليقه على خبر الصحيفة (أخبار الخليج) ثم أفرج عنه بتعهد بعد أن فصل من وظيفته وسحب جواز سفره.

وفي يوم ٣٠ أغسطس اعتقلت المخابرات المهندس عبد الجليل خليل إبراهيم (صهر الشيخ عبد الأمير الجمري) وفي يوم ٤ سبتمبر تم اعتقال المهندس محمد جميل ابن الشيخ عبد الأمير الجمري.

وفي يوم ٦ سبتمبر أقدمت السلطات على خطوة أخرى إذ قامت باعتقال الشيخ عبد الأمير الحجري نفسه، ولكنها سرعان ما أفرجت عنه بعد ساعة واحدة من اعتقاله، بعد أن خرج أهالي بني جمرة في تظاهرة احتجاجية مباشرة بعد اعتقال الشيخ الجمري، والمعروف أن الشيخ عبد الأمير الجمري قد أقيل من منصبه في القضاء الجعفري الذي كان يشغله من عام ١٩٧٧ م.

وبهذا رفعت عنه السلطة الحاكمة غطاء الحصانة ومهدت لإعتقاله. والشيخ الجمري درس في الحوزة العلمية بالنجف الأشرف في العراق من عام ١٩٦٢ م حتى عام ١٩٧٣ عندما رجع للمشاركة في الحياة النيابية، ورشح نفسه مع الشيخ عيسى قاسم ضمن لائحة الكتلة الدينية حيث كان من أبرز أعضائها داخل المجلس الوطني، وبعد حل المجلس عرض عليه العمل في القضاء ولم يوافق حتى حصل على إذن خاص من الجهات الفقهية بالنجف الأشرف.

في ٣٠ أغسطس استدعت المخابرات زوجة المواطن عبد الغني المسباح من قرية القَدم، وسئلت إن كانت قد أعطت أخاها عبد النبي (المعتقل) مواداً كيماوية من مختبر كلية العلوم الصحية حيث كانت تدرس، ثم أفرج عنها وقبض على زوجها وحقق معه ومن ثم أطلق.

وفي منتصف شهر سبتمبر هجمت المخابرات على منزل المواطن عباس علي عبد الوهاب من قرية الدراز وفتش المنزل، وسئل أهله عنه لأنه كان غائباً حينها في بعثة دراسية في الهند. كما فتش منزل عبد الشهيد عبدالله سلمان (٢٤ سنة) من قرية القدم وقد كان يدرس آنذاك في الهند.

في ١٨ أكتوبر اعتقل نبيل أحمد إبراهيم في المطار بعد عودته من الخارج حيث كان يدرس في روسيا وبعد ذلك استقر في سوريا وهو من قرية الدّيه.

وفي ١٥ نوفمبر قامت سلطات دولة الإمارات بمداهمة منزل العلامة السيد عبد الله الغريفي واعتقاله في تمام الساعة الثامنة والنصف مساءاً، ومن ثم تسليمه إلى وزارة الداخلية في البحرين، وفي مساء الإثنين ٢١ نوفمبر قامت سلطات آل خليفة بتسفير السيد الغريفي إلى سوريا رغم إصراره على البقاء في البحرين. والسيد الغريفي كان قد انتقل إلى دولة الإمارات العربية المتحدة في مطلع عام ١٩٧٩ بطلب من الجالية الشيعية هناك لرعاية الأوقاف والشؤون الخيرية وغيرها. وذلك بموافقة رسمية من سلطات إمارة دبي. ويعتبر السيد عبد الله الغريفي من العلماء الكبار الذين يحظون باعتبار خاص لدى الشعب البحراني، كما أنه من الشخصيات الإسلامية الكبيرة المعروفة خارج البحرين.

* في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر كان ثلاثة رجال بحرانيون هم محمد حسن العكار وأخوه علي حسن العكار وابن عمتهما حميد عون (من قرية دار كليب جنوب البلاد) يمخرون مياه الخليج الهادئة في قاربهم البخاري الصغير في رحلة صيد عادية عندما هبت عاصفة قوية لم يكونوا يتوقعونها، التجأ الثلاثة بقاربهم إلى أحد الأعمدة التي يرتكز عليها جسر البحرين السعودية هرباً من الرياح وانتظاراً لانحسار الموج. مرت بهم دوريات خفر السواحل البحرانية، ولم

تتعرض لهم بأذى لأن سبب إلتجائهم بالجسر كان واضحاً. ولسوء طالعهم تصادف وجودهم تحت الجسر مع مرور موكب الملك فهد ملك السعودية حيث كان راجعاً من البحرين بعد إنتهاء القمة الخليجية الثامنة وبعد أن قضى بضعة أيام «للاستجمام» وكان في مقدمة الموكب مجموعة مسلحة من الحرس الملكي المعروف بشراسته، وما أن لمح المسلحون الأشخاص الثلاثة في قاربهم حتى عاجلوهم بوابل من الرصاص مستعملين الأسلحة الأتوماتيكية التي كانت معهم، وسقط الثلاثة قتلى فوراً؟ وبعد أسبوع من الحادث إدعت الحكومة أنها عثرت على جثة أحدهم على الشواطىء السعودية، ولكن الأطباء الذين قاموا بتشريح الجثة اكتشفوا أن صاحبها غير مسلم لأنه غير مختون. وفي ٤ فبراير أي بعد حوالي ستة أسابيع من الحادث أعلنت الشرطة البحرانية أنها عثرت على جسدي إثنين من المفقودين على سواحل قطر، وقد كانت بقايا جثث ناقصة العظام وفاقدة المعالم ولم تسع الحكومة لإجراء عملية تشريح كامل عليها لكي لا يعرف السبب الحقيقي لموت أصحابها.

(*) إلى القابعين في سجن «جو»

يـا سـادة الـقـوم لا هـمٌّ ولا ألمُ ... الجرح بعد انتفاض الشعب ملتئمُ
لا تحـزنـوا فجنـود الله تحـرسـكم ... وكفكفوا الدمع لا زلت لكم قدمُ
تـوضـأوا لصـلاة الصبح واغتسلوا ... في سجنكم فلقد روّى البلاد دمُ
لا يُهزم الجمع ما دمتم طلائعه ... ولا ينكّس في حاراتنا علمُ
لا تعتم الدار ما دمتم مشاعلها ... ولا تمر على أوطاننا الظلمُ
لا ينضب النبع ما دمتم مصادره ... ولا الجداول يطوي ماءها العدمُ
لا يضمر الشعر ما دمتم مقاطعه ... ولا القوافي سوى للحق تنتظمُ
انتم بنو الشعب لا الطغيان يرهبكم ... ولا العتوب لهم من عزمكم ثَلَمُ
انتم ضمير الحمى لا شيء يفتنكم ... عن مطلب الحق مهما انهالت الحممُ
في قولكم منطق الإيمان يدحضهم ... في سجنكم ثورة الأحرار تضطرمُ

يا سادة القوم تكفيكم فضائلكم ... العلم والسجن والمحراب والشممُ
انتم شموع لنا رغم الخطوب وما ... يزال ثغركم الوضّاء يبتسم
تبسّم الثغر في ذكرى تحرركم ... من واقع فيه للشيطان مُحتَكَمُ
جهل ورجعية سوداء ليس لها ... في دوحة المجد لا باعٌ ولا قدمُ
حثالة من رُبى نجد عناصرها ... من يسرق الأرض والجلّاد والقزمُ
في القيد حرية حمراء ترهبهم ... في الظلم يبدأ تاريخ لهم وَجمُ
من «جوّ» جو من الآمال منبعث ... فالله من جحفل الطاغوت منتقم
وها هنا منطق الطاغوت مندحر ... رغم الضجيج وعصر الجهل منصرم

---

* صوت البحرين عدد ٧١ ديسمبر ١٩٨٨ م.

وهـا هـنـا منهـج الـثـوار منـتصر ... فليسـقط الحـاكم الجـزار والـصنـم
فـعنـدهـم أدوات الحـرب كـاملة ... العـزم والسيف والقـرطـاس والقلم

رامـوا المعـالي أسـارى في قيـودهم ... لم يـثنهـم كـسـل عـنهـا ولا سـقـم
لم يعـرفوا الـوهن يومـاً في سلاسلهم ... رغـم العـذاب ولم تـفـتر لهم همـم
ورتّلوا من كتـاب الله مـا حفـظوا ... مـا نـالهم ضجـر فيهـا ولا سـأم
لم يبخـلوا عن عـطاء رغـم محنـتهـم ... أو يعقمـوا أبـداً حـاشـاهم العقم
جيـل ينـام عـلى أنـغـام محنتـه ... وقـد ألم بـه مـن صـوتهـا صمـم
وآخـرٌ لا يـرى إلا سـلاسـله ... رجـلاه في القيـد مكتـوفـا، وكُمّ فَمُ
وربّ مـعـتـقـل دون الـبـلوغ بـلا ... ذنب سـوى أنـه بـالـدين ملتـزمُ
وهكـذا يتـمادى الكفـر مـنتشيـاً ... وتـشمـخـرّ أنـوفٌ أهـلهـا خـدَمُ
جـراح قلبـك يـا بحـرين داميـة ... فلمْلِمي الجـرح فـالـطغيـان منهـدم
ستنـدم العصبـة السـوداء آسفـة ... عـلى الفسـاد وقـد لا ينفـع القـدم

حقوق الانسان الضائعة في البحرين(*)

«كل مواطن متهم حتى تثبت براءته» هذا هو الشعار الذي يحكم سياسات آل خليفة في تعاملهم مع أبناء الشعب وهذا ما يفسر حالة الطوارىء المستمرة في البلاد. فموجات الاعتقال لا تتوقف، وكل مواطن يتوقع دخول السجن أو على الأقل الاستجواب والتوقيف، في أي لحظة. وهذا ما يفسر كذلك شعور من يغادر أرض الوطن لحاجة ما، دراسية أو تجارية أو سياحية أو صحية، فهو يعيش حالة القلق وهو يبدأ العد التنازلي لرجوعه، ويتمنى أن تطول فترة غيابه عن وطنه. فأي شعور هذا وفي أي مكان من بلدان العالم يحدث مثل ذلك؟.

في الشهر المقبل تمر الذكرى الأربعون للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي صدر عن الأمم المتحدة في ديسمبر عام ١٩٤٨، والبحرين بدخولها المنظمة الدولية، ملزمة بهذا الإعلان وبتنفيذ ما جاء فيه على صعيد ضمان حقوق الإنسان واحترامها. وتنص إحدى مواد الإعلان على أن كل إنسان بريء حتى تثبت تهمته. وهو منطق إنساني وإسلامي، إذ لا يجوز عكس ذلك. ومع ذلك فالوضع غير ذلك في البحرين. فكل مواطن من غير آل خليفة. مذنب ويحتاج إثبات براءته من الذنب لفترة الاعتقال تطول وتقصر حسب نوع التهمة ومدى خطورتها يتعرض خلالها لأنواع التعذيب والقهر والإذلال لسحب «اعترافاته» أو حمله على التوقيع على ما لم يفعل.

وهذا الكلام قد يبدو مبالغاً فيه، إلا أن من مآسي الزمن أن يكون ذلك هو

---

* صوت البحرين العدد ٧٠.

عين الحقيقة وتعبير موجز وواضح وفصيح عما يحدث للشعب البحراني في ظل نظام آل خليفة. وهناك من الشواهد الكثير. وما الاعتقالات المستمرة خلال العقد الأخير من الزمن إلا بعض تلك الشواهد. فحملات الاعتقال لا تتوقف وأساليب الاضطهاد لا تحصى ولو قارنا بين عدد الذين يُعتقلون كل عام مثلاً وعدد الذين يتم تقديمهم للمحاكمة بسبب قيامهم بأعمال لا ترضي آل خليفة (حتى ضمن مقاييسهم لذلك) لوجدنا أن النسبة بين عدد من يحاكمون إلى عدد من يتم توقيفهم خلال العام لا تتجاوز ١٠٪ وبمعنى آخر فإن من بين كل عشرة أشخاص تحتجزهم السلطات وتمارس بحقهم كافة وسائل التعذيب وتحاول إثبات تهمة محددة ضدهم لا تستطيع السلطات محاكمة سوى واحد منهم، بينما تعجز عن توجيه تهمة محددة ضد التسعة الآخرين الذين يفرج عن بعضهم ويستمر اعتقال البعض الآخر. ولو سلمنا بأن الشخص الذي يقدم للمحاكمة بتهمة محددة قد قام بعمل ما ينافي القانون الخليفي (ونحن نشك في ذلك) فإن تسعة أشخاص آخرين يكونون قد تعرضوا لاعتقال غير مشروع وعوملوا بوحشية (لأن ذلك ما يحدث لأي معتقل) مع كونهم أبرياء من أي تهمة. ومع ذلك فلا يتم الاعتذار لهم ولا تدفع لهم أية تعويضات في مقابل خطأ اعتقالهم. بل أن بعض هؤلاء كثيراً ما يجد نفسه يواجه حياة جديدة يمنع فيها من حق العمل وحق السفر. حيث يبقى ملفه لدى وزارة الداخلية بين الملفات السوداء التي يمنع أصحابها من العمل. ويسحب جوازه كذلك إلى أجل غير مسمى. وهكذا يقضي حياته وهو يعاني من تبعات خطأ اعتقاله الذي لم يحدث بسبب استفزاز صادر عنه أو تصرف مناف للقانون الخليفي.

ولنضرب بعض الأمثلة عن ذلك. فقد اعتقل الشيخ محمد علي العكري في أغسطس ١٩٧٩ وبقي في السجن حتى ديسمبر ١٩٨٣ دون أن توجه تهمة محددة ضده أو يقدم للمحاكمة. بعد ذلك أفرج عنه ولكن بعد أن قضى أكثر من أربع سنوات في الزنزانات الخليفية. واعتقلت المئات من المواطنين منذ تلك الفترة لمدد تتراوح بين أيام معدودة وبضع سنوات، بينما بقي المعتقلون ذوو التهم المحددة معروفين ضمن مجموعة الـ ٧٣ ومجموعة جمعية التوعية الإسلامية وجماعة

الشيخ ناصر الحداد ومجموعة الـ ١٦ المتهمة بالانتماء للجبهة الشعبية، وعدد قليل من المجموعات الصغيرة. أما غالبية الذين يحتجزون فيتم الإفراج عنهم بعد أن تفشل الحكومة في توجيه تهم محددة ضدهم. ومؤخراً اعتقلت السلطات عدداً من الأشخاص قبل شهر محرم وخلاله وتعرّضوا للتعذيب، ولكن أفرج عن بعضهم بعد شهر أو شهرين من الاعتقال. بينما بقي الآخرون معتقلين حتى إشعار آخر.

إن هذه السياسة التي تمارسها سلطة آل خليفة ضد المواطنين البحرانيين هي جزء من سياسة هجومية وضع معالمها البريطاني المعروف إيان هندرسون منذ سنوات، وتقوم على أساس استباق الأحداث فالحكومة تعلم أن سياساتها على صعيد نظام الحكم وفي مجالات الاقتصاد والأمن الوطني والعلاقات الخارجية وحقوق الإنسان واستقلال البلد وسيادته، مرفوضة في أغلبها من قبل الشعب، وخصوصاً مع استمرار التعامل مع البلاد ومن عليها على أساس أن ذلك كله ملك للعائلة الحاكمة. فمن المتوقع على ضوء ذلك ارتفاع الأصوات المعارضة لذلك والمطالبة بقدر من الحرية التي تحافظ على كرامة الإنسان وتجعله يعيش حراً كريماً كرمه الله ورفعه بإنسانيته. ومن أجل منع انطلاق تحرك شعبي شامل ضد هذه السياسات، تقوم السلطات باستباق الأحداث عن طريق اعتقال الناس بأسلوب عشوائي لأن كل الناس في نظرها يخططون ضدها وبالتالي فإنها تسعى لأن تتغذى بهم قبل أن يتعشوا بها. وما دامت هذه العقلية هي التي تحكم فإن من المتوقع استمرار حالة الطوارىء المتمثلة باعتقال الناس وتعذيبهم وإهانتهم وإقالتهم من أعمالهم. ولا يملك الشعب المسكين إلا التحمل والصبر لعل الله يجعل بعد عسر يسرا.

هذا هو واقع البحرين وشعبها، ينامان على أنات المعتقلين ويستيقظان على أنباء سوق أعداد أخرى للزنزانات. ورغم ذلك ينتقل وزير الخارجية محمد بن مبارك بين المنامة ونيويورك ليتحدث من على منبر الأمم المتحدة بلسان الدبلوماسي الملتزم بعهود المنظمة الدولية ومواثيقها بينما هو أعرف الناس بمدى

انتهاكات حكومته لتلك العهود والمواثيق.

مشكلتنا أننا نعيش في عالم يمسك بمقاليد البلاد وأسباب القوة فيه أمثال آل خليفة فيكون الشعب والبلاد والحقيقة الضحايا التي تقدم لكي يبقى الطاغية على كرسي الحكم، فأي حقيقة وأي شعب وأي أرض وأي ميثاق لحقوق الإنسان؟.

بيان من منظمة العفو الدولية

أصدرت منظمة العفو الدولية بيانا حول محكمة الشباب التسعة الذين حكمت عليهم المحكمة في البحرين قبل شهرين بالسجن لمدة بين ثلاث وخمس سنوات. وهذا نص البيان:

نشرة خارجية (للتوزيع العام) ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٨٨.

البحرين: إدانة تسعة سجناء سياسيين.

جاء في نبأ نشرته صحيفة أخبار الخليج الرسمية اليومية في البحرين أن أحكاماً بالسجن صدرت على تسعة أشخاص في ٢٣ حزيران/ يونيو ١٩٨٨ بعد إدانتهم بتهم الانتماء إلى منظمة معادية للحكومة.

وجاء في النبأ أنّ الرجال التسعة، الذين لم تذكر أسماؤهم كانوا أعضاء في الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين. المحظور نشاطها في البلاد. وقد جرت محاكمتهم أمام محكمة أمن الدولة، المعروفة بمحكمة الاستئناف العليا المدنية، التي قضت بسجن أربعة منهم لمدة خمس سنوات، وبسجن خمسة لمدة ثلاث سنوات، وكان التسعة لا يزالون معتقلين منذ عام ١٩٨٦.

ومنظمة العفو الدولية تتولى حالياً التحقيق في قضية هؤلاء المعتقلين، بغية التحقق من هويتهم ومن التهم المحددة التي أدينوا على أساسها. وليس لدى المنظمة في الوقت الحاضر أية معلومات عما إذا كانوا قد استخدموا العنف أو حرضوا على استخدامها.

والذي يثير قلق المنظمة هو أن إجراءات المحاكمة أمام محكمة الاستئناف

العليا المدنية لم تتقيد بالمقاييس الدولية للمحاكمات العادلة، كما تنص عليها المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. فهذه المحكمة غير ملزمة بمراعاة أحكام قانون الإجراءات الجنائية، ويجوز لها أن ترتكز في قرارها على الاعترافات التي يدلي بها السجناء أمام الشرطة، دون غيرها هذا ولا يحق للمدانين الاستئناف ضد الإدانة أو الحكم.

والمنظمة قلقة أيضاً لأنه يبدو أن الرجال التسعة احتجزوا لما يقارب السنتين بانتظار تقديمهم للمحاكمة ورغم أنه ليس لدى المنظمة معلومات محددة بالنسبة للسجناء في هذه القضية، إلا أنها سجلت قضايا كثيرة سابقة وضع فيها المعتقلون السياسيون في البحرين قيد الحبس الانعزالي لفترات مطولة، اخضعوا أثناءها للتعذيب أو سوء المعاملة لإرغامهم على الاعتراف وهي تعتقد أن هذا يشكل نمطاً ثابتاً في كيفية معاملة المعتقلين السياسيين هناك.

---

* صوت البحرين /٢/٦٨ سبتمبر ٨٨.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨»

بقي في السجن في نهاية عام ١٩٨٧ ما يربو على ١٠٠ سجين سياسي، قد يكون بعضهم سجناء رأي، ينفذون أحكاماً صدرت بحقهم بعد محاكمات غير عادلة. وكان بين هؤلاء ١٤ شخصاً حكم عليهم بالسجن في تشرين الأول/ أكتوبر بسبب دعمهم المزعوم لجبهة التحرير الوطني البحرانية المحظورة، ووردت تقارير خلال العام عن اعتقال عدد آخر من الأشخاص لأسباب سياسية كما يظهر لكن معظمهم أطلق سراحهم بعد فترات قصيرة، وادُّعي أن بعضهم تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة. وأفرج في أيار/ مايو عن ثلاثة سجناء سياسيين ظلوا محتجزين دون محاكمة لفترات تتراوح من ثلاث إلى سبع سنوات.

وكان الثلاثة الذين أطلق سراحهم في أيار/ مايو محتجزين بموجب المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة، الصادر في تشرين/ أكتوبر ١٩٧٤. ويجيز هذا المرسوم بقانون احتجاز الأشخاص دون تهمة أو محاكمة لفترات أقصاها ثلاث سنوات قابلة للتجديد، إذا كانوا يشكلون في نظر وزير الداخلية خطراً على الأمن القومي.

واستمرت حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ محاكمة ١٨ عضواً مزعوماً في جبهة التحرير الوطني البحرانية، كانت قد بدأت في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦. وحكم على ١٤ من المتهمين بالسجن لفترات تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات، بينما حكم على متهم آخر بالسجن لمدة سنة واحدة، وأُبرىء ثلاثة. وقد جرت المحاكمة أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، التي أنشئت عام ١٩٧٦ للنظر في قضايا تتعلق بالأمن القومي.

هذا وليست هذه المحكمة ملزمة بالتقيد بأحكام أصول المحاكمات الجزائية لعام ١٩٦٦: إذ يجوز فيها إدانة المتهمين على أساس اعترافاتهم فقط، كما أنه لا يحق لهم الاستئناف إلى محكمة أعلى ضد الإدانة أو الحكم. وقد أدعى المتهمون في المحاكمة المذكورة أعلاه أنهم احتجزوا عدة شهور بعد اعتقالهم في حبس إنعزالي، وأرغموا على الادلاء باعترافات تحت التعذيب. وكشف فحص أجراه طبيب شرعي للمتهمين عن وجود آثار ندوب على أجسام بعضهم، متطابقة مع توقيت ونوع التعذيب الذي أدعوا أنهم تعرضوا له. كما أن المتهمين حرموا أيضاً من رؤية محامين إلّا قبل بدء محاكمتهم بوقت قصير. وقد ادعوا أنهم لم يشتركوا إلّا في نشاطات كإخراج وتوزيع نشرات تطالب بإجراء إنتخابات برلمانية وبحقوق نقابية وحريات مدنية. ومع ذلك، فإن مواد قانون العقوبات البحريني الذي وجهت إليهم التهم بموجبه، تشير إلى مسألة استخدام العنف. ولأنه لم تتوفر لمنظمة العفو الدولية نسخة من قرار المحكمة، تعذر التأكد من أن المتهمين لم يدانوا إلى حد ما بسبب تأييد العنف. إلا أنه لم تتوصل منظمة العفو الدولية في سياق تحقيقاتها إلى أية أدلة تُثبت أن المتهمين استخدموا العنف أو أيدوا استخدامه، لذلك فإن المتهمين الأربعة عشر ربما كانوا سجناء رأي. وبقي في السجن خلال عام ١٩٨٧ كثير من السجناء السياسيين الآخرين الذين صدرت بحقهم أحكام بعد محاكمات غير عادلة جرت أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية. وكان بين هؤلاء ١٨ شخصاً حكم عليهم بالسجن لفترة خمس أو سبع سنوات فيما يتعلق بمحاكمة جمعية التوعية الإسلامية عام ١٩٨٤ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٦ و١٩٨٧). كما بقي أيضاً في السجن الشيخ ناصر الحداد، الذي حكم بالسجن عام ١٩٨١ لانتمائه إلى منظمة غير مشروعة وخمسة رجال حكم عليهم بالسجن عام ١٩٨٦ بعد إدانتهم بالانتماء إلى جبهة التحرير الوطني البحرانية (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٧). وبقي في السجن أيضاً أكثر من ٧٠ سجيناً، بعضهم يقضون أحكاماً بالسجن لفترات طويلة، صدرت بحقهم فيما يتعلق بمحاولة إنقلاب مزعومة جرت عام ١٩٨١. وأشارت تقارير إلى أنهم محتجزون في ظروف قاسية. وورد أن بعض السجناء البالغ عددهم ٧٣ الذين

أدينوا في القضية المذكورة، قد حرموا لسنوات عديدة من زيارات عائلاتهم واستمرت التقارير ترد خلال عام ١٩٨٧ عن تعذيب وإساءة معاملة المعتقلين، وعن إنعدام التدابير الوقائية الأساسية ضد معاملة من هذا النوع وأشارت معظم الادعاءات إلى ضرب الأشخاص المشتبه بمعارضتهم السياسية أثناء استجوابهم، بينما أشارت تقارير أخرى إلى ضرب السجناء بعد صدور أحكام بحقهم. وأن عدداً من الأشخاص اعتقلوا بعد الهتاف بشعارات سياسية خلال احتفالات دينية للطائفة الشيعية. وأدُّعي أنهم تعرضوا للضرب أثناء استجوابهم قبل إطلاق سراحهم وحصلت اعتقالات أخرى في تشرين الثاني/ نوفمبر وكانونَ الأول/ ديسمبر، وأتهم ثلاثة شبان بالتخطيط لتفجير قنابل في منشآت النفط. وقد احتجز الثلاثة. وهم نبيل باقر ابراهيم باقر، وأحمد حسين ميزا عبد الخالق، وخالد عبد الرسوم محمد الأميري، مدة شهر تقريباً في حبس إنعزالي، قبل أن يدلوا باعترافاتهم أمام قاضي التحقيق.

في نيسان/ إبريل، زارت البحرين بعثة من منظمة العفو الدولية لعقد محادثات مع الحكومة. وقد اجتمع مندوبو المنظمة بوزيري الداخلية والخارجية، وبوزير العدل والشؤون الإسلامية، وغيرهم من المسؤولين، لكي يبحثوا معهم في بواعث قلق المنظمة من حيث السجن دون محاكمة، والمحاكمات الجائرة، وتقارير التعذيب وسوء المعاملة.

كما حضر مراقبون من المنظمة جلسات محاكمة ١٨ متهماً من الأعضاء المزعومين في جبهة التحرير الوطني البحرانية في نيسان/ إبريل وحزيران/ يونيو وكانت السلطات قد رفضت في شباط/ فبراير منح تأشيرة دخول لمراقب أوفدته المنظمة لحضور جلسة المحاكمة. في أعقاب بعثة نيسان/ إبريل رفعت المنظمة توصيات مفصلة إلى الحكومة حول الإجراءات اللازمة لحماية حقوق الإنسان وشملت هذه التوصيات إتاحة الفرصة للسجناء السياسيين لرؤية محاميهم دون تأخير وبشكل منتظم، ولرؤية أقاربهم والحصول على علاج طبي ملائم. كما شملت إعادة النظر في إجراءات محكمة الاستئناف العليا المدنية، وتعديلها بحيث تنسجم مع المقاييس الدولية للمحاكمات العادلة، وتعديل المرسوم بقانون

شأن تدابير أمن الدولة بحيث يتيح مراجعة قضائية أكثر تكراراً بغية الحماية من الاعتقال التعسفي. بالإضافة إلى ذلك، حثت المنظمة الحكومة على إجراء تحقيقات مستقلة في حوادث وقعت ما بين عامي ١٩٨٠و ١٩٨٦، ومات فيها ستة سجناء نتيجة التعذيب كما ادَّعي، وفي إدعاءات تعذيب أخرى واقترحت المنظمة تطبيق أجراءات عملية أخرى من شأنها تعزيز التدابير الواقية ضد تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم، وتحسين الإجراءات المؤدية إلى إجراء تحقيقات نزيهة سريعة في إدعاءات التعذيب وسوء المعاملة.

وحثت المنظمة الحكومة كذلك على تصديق الاتفاقيات الدولية الهامّة المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق الدينية والسياسية، والبروتوكول الاختياري الملحق به، وإتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو الحاطة بالكرامة.

(انتهى)

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨.

مسلسل انتهاكات عام ١٩٨٩

* في ٢٥ يناير جاء رجال المباحث إلى بيت المواطن محمد حسن منصور الذي كان مضيفاً لدى شركة طيران الخليج ولكنه لم يكن موجوداً حينذاك بيد أن الرجل اختفى منذ ذلك اليوم، ولم يسمع عنه مرة أخرى إلاّ في يوم ١٥ فبراير عندما نشرت الجريدة الرسمية (أخبار الخليج) أن الشرطة عثرت على جثته بعد أن مات في ظروف غامضة. وفي اليوم التالي ذكرت الجريدة نفسها أن المذكور كان معروفاً بالصرع وأنه مات خلال إحدى نوبات الصرع التي كانت تصيبه بين حين وآخر!؟ ما الذي حدث خلال العشرين يوماً التي اختفى فيها محمد حسن منصور الذي سفرت عائلته من البلاد قبل فترة، مع أنه يحمل الجنسية البحرانية الكاملة؟ والمعروف أن المصاب بالصرع لا يوظف كمضيف في أيّ شركة من شركات الطيران مطلقاً؟ وإذا ما وظف ثم أصيب بالمرض فإنه يحق للشركة نقله إلى وظيفة على الأرض أو إعفائه من عمله، وهذا ما لم يحدث من قِبَل شركة طيران الخليج مع المضيف المواطن محمد حسن منصور، مما يشير إلى أن الرجل قد تعرض لعملية اغتيال صامتة على أيدي مباحث أمن الدولة.

منذ مطلع شهر فبراير شنّت السلطات حملة اعتقالات كبيرة تركزت في قرية بني جمرة. وقد بلغ عدد الذين اعتقلوا في الأسبوع الأول من شهر فبراير ٢٠ شخصاً ثم ازداد العدد إلى ما يقرب الثلاثين شخصاً مع نهاية شهر فبراير. هذا وكان عدد آخر قد تم اعتقاله وتعريضه للضرب المبرح قبل الإفراج عنه. والثلاثون شخصاً المعتقلون يقبعون في سجن العدلية التابع لإدارة التحقيقات الجنائية (السي. آي. دي) ويتعرضون لأقسى أنواع التعذيب، وتأتي هذه الاعتقالات الشرسة كعقاب لأهالي بني جمرة الذين صمدوا أمام إرهاب آل

خليفة ولم يعبأوا بتهديدات أفراد المخابرات وواصلوا نشاطهم الديني في المساجد. كما تعتبر هذه الهجمة من ضمن المحاولات للضغط على الشيخ الجمري الذي يتعرض للمضايقات منذ شهر أغسطس من عام ١٩٨٨، وعلى رأس الذين اعتقلوا عمران حسين عمران الذي كان قد دخل السجن عدة مرات في السابق بتهمة تصدره للنشاطات الإسلامية في القرية، وشملت الاعتقالات الأشخاص التالية أسمائهم: ١- الأستاذ عمران حسين عمران (٤١ سنة)، ٢- إبراهيم محمد أمين عرب (٢٢ سنة) موظف، ٣- عبد علي محمد آل خير (٢٠سنة) طالب، ٤- عون جعفر (٢٠سنة) عاطل عن العمل، ٥- محسن علي زيد (٢٠سنة) موظف، ٦- مهدي حسين زين (١٦سنة) طالب، ٧- عباس عطية سلمان (١٥ سنة) طالب، ٨- حسين عباس البصري (٢٠سنة) موظف، ٩- فاضل حسن فتيل (١٩سنة) طالب، ١٠- حسين علي حسين الجمري (٢١سنة) طالب طب، ١١- صادق محمد حسين (٢٣سنة) موظف، ١٢- نبيل محمد حسين (٢٥سنة) موظف، ١٣- حسن علي حسين عمران، ١٤- سلمان عطية سلمان، ١٥- فاضل عباس.

وفي مطلع العام أفرج عن ٦ شبان من الذين تم اعتقالهم في شهر ديسمبر ١٩٨١م واتهموا من ضمن ألـ٧٣ وكان الحكم ضدهم ٧ سنوات سجن، إلاّ أن السلطات أبقتهم ٨ سنوات وهم: ١- عيسى عبدالله محمد من قرية دمستان، ٢- ماهر جعفر القيدوم من المنامة، ٣- جعفر سلمان جواد من المنامة، ٤- ياسين منصور حيدر من قرية القُريَّة، ٥- عبد الله جعفر محفوظ من بني جمرة، ٦- عيسى حسن عبدالله الدرازي (من قرية الدراز).

ومن ضمن الذين اعتقلوا مطلع العام علي طريف من السنابس، حيث نال ٥ أشهر توقيف وفصل من العمل وسحب جواز السفر بتهمة حيازة كتب ممنوعة، مع حسين الحايكي الذي فصل من العمل وسحب جواز السفر، وكذلك تم اعتقال عبد علي منصور أوال وأخاه عبد الكريم منصور أوال من رأس الرمان وبعد ٦ أشهر توقيف بدون محاكمة أفرج عنه بتعهد.

ما بين شهري مايو ويونيو جرت حملة اعتقالات واسعة شملت أكثر من ٣٠ شخصاً بينهم أربع نساء من سترة وامرأة واحدة من الدراز دون تهم محددة.

بعد وفاة الإمام الخميني، خرجت مسيرات كبيرة في البحرين في المنامة وفي السنابس وغيرها، وأقيمت مراكز العزاء في كل مدن وقرى البحرين، وعلى أثر ذلك شنت السلطات حملة اعتقالات كبيرة، ومن ضمن الذين اعتقلوا بسبب مشاركتهم في إقامة العزاء هم: ١ـ السيد عبد الله المحرقي عالم دين، ٢ـ الشيخ سعيد السلاطنة (عالم دين) وقد تعرض للتعذيب وسحب منه جواز سفره، ٣ـ أحمد المقابي، ٤ـ سيد هادي الموسوي (المنامة)، ٥ـ حسين التتان (المنامة)، ٦ـ حسين سهوان، ٧ـ مهدي سهوان (السنابس)، ٨ـ سيد أمير الموسوي (المنامة).

في نهاية أكتوبر أصدرت محكمة أمن الدولة حكماً بالسجن ٧ سنوات بحق المهندس نبيل باقر وبحق أحمد عبد الخالق (مدرس) ٧ سنوات، كما قضت بسجن المهندس خالد أميري ٥ سنوات، وقد كان هؤلاء الثلاثة معتقلون منذ شهر نوفمبر من عام ١٩٨٧م.

في ٦ نوفمبر عقدت محكمة أمن الدولة إحدى جلساتها لمحاكمة محمد جميل الجمري وعبد الجليل خليل إبراهيم وحسين سهوان و٩ أشخاص آخرين من البلاد القديم بتهمة الانتماء لحزب الله. وفي هذه الجلسة أحضرت المخابرات ٦ أشخاص تدعي أنهم دُعوا للدخول في حزب الله من قِبَل محمد جميل الجمري وعبد الجليل خليل إبراهيم، ولكن الشهود الستة أنكروا ذلك وقالوا للقاضي أن المخابرات اعتقلتهم وعذبتهم وأجبرتهم على الاعتراف بتلك الأقوال، كما أجبرتهم على حضور جلسات المحاكمة والشهود الستة هم: ١ـ سعيد سلمان عبد علي (٢٩سنة) صيدلي، ٢ـ مجيد حسين شرف (٢٥سنة) فني الكترونيات، ٣ـ عبد الله مهدي حسن (٢٧سنة) كيمائي، ٤ـ علي راشد العشيري (٢٩ سنة) مهندس كيمائي، ٥ـ سعيد موسى الشهابي (٣١سنة) مهندس ميكانيكي، ٦ـ جميل إبراهيم صالح (٢٧سنة) كيمائي. هذا وقد تم تأجيل المحكمة إلى موعد آخر.

وفي ٢٢ نوفمبر وحتى أول عام ١٩٩٠ شهدت أكبر سجون البحرين (سجن القلعة بالمنامة، وسجن جو(١و٢)) أكبر عملية إضراب عن الطعام واستمرت لفترة طويلة، حتى أن بعض المعتقلين قد نقل إلى المستشفى لتلقي العلاج، وكانت مطالب المعتقلين هي: ١- إرجاع (المعاف) وهي الأيام التي كانت تسقط من مدة الحكم (٣٦يوماً في السنة) وقد ألغيت بأثر رجعي منذ عام ١٩٨٧. ٢- تحسين معاملة السجناء بصورة عامة. ٣- أن تكون الزيارة المقررة للسجين مرة واحدة كل شهر عوضاً عن مرة كل ٣ شهور كما هو معمول به حالياً. ٤- أن يسمح بدخول الكتب الإسلامية الموجودة في السوق المحلي إلى داخل السجن. ٥- أن يسمح لأبناء الأخ وأبناء الأخت الصغار بدخول المقابلة حيث كانوا ممنوعين.

في ٢٣ ديسمبر أقدمت حكومة آل خليفة على إغلاق مدرستي عالي وتوبلي الدينيتين للفتيات وقفلها بالشمع الأحمر. والمعروف أن هاتين المدرستين تدرسان الفقه الإسلامي بالإضافة إلى منهج وزارة التربية والتعليم في البحرين.

أيها السجناء أنتم ضمير الأمة*

يا شباب البلاد أنتم ضمير ... ليس يفنى مهما تمر العصور
إن حوتكم غياهب السجن ظلماً ... فأوال يلفها الديجورُ
إن أياديكم الكريمة غلّت ... فكذا شعبنا الأبي الغيورُ
إن سكنتم زنزانة من حديد ... إن كل البلاد سجن كبيرُ
يا شباباً تمثل الحق فيكم ... إنكم في الدياجي الخنوعة نورُ
أنتم رمز مجدنا التليد وأنتم ... جيل زحف مؤيد منصورُ
بكم الدفء يا شباب المعالي ... كلما عمّ شعبنا الزمهرير
ونسيم الشمال في يوم قيض ... في حقول النخيل حيث الهجير
أنتم في أوال نجم سهيل ... ساطع في الجنوب غرّ بشير
من لقومي سواكم من مجير ... إنكم للبلاد نعم المجير
قد طغى الظلم في ديار أوال ... وعلى أهلها تعدّى الأمير
من لشعب معذب مستهان ... عاث فيه بظلمه المخمور
وقرانا يعشعش الفقر فيها ... وعلى جنبها تشاد القصور
فهنا استضعف الفقير طويلاً ... ويلهم عندما يثور الفقير
وهناك العتوب تعبث في الأ ... رض فساداً فلذّةٌ وخمور
ولذا ثرتم وكنتم وقوداً ... وكذاك الكرام حين تثور
يجرف الظالمين طوفان نوح ... حين يطغى بها الظلوم الكفور
يا شباب الإسلام أنتم غياب ... في سجون العدى ولكن حضور
يا أحباء قلبنا كيف ننسى ... أن نهج الجهاد درب عسير
بجهاد الشباب تحلو الأماني ... وبتصميمهم تلين الصخور

* صوت البحرين عدد ٥٩ ديسمبر ١٩٨٧ م.

تحية وفاء لنزلاء سجون آل خليفة*

يا من تقبعون في غياهب سجون آل خليفة.. لكم تحيات الشعب وسلامه، تبريكاته وتهانيه، صلاته ودعاؤه.. فأنتم أنتم ضمير الشعب وقلبه النابض، أنتم أنتم رمز قضيته وعنوان جهاده، أنتم أنتم بصيص أمله ورجاله ومناضلوه، فلكم تحياتنا وتحيات بني قومنا الذين يشعرون بأنهم مسجونون كما أنتم مسجونون، وإن كان سجنكم أصغر من سجنهم من حيث المساحة.

لقد مضت سنوات عديدة على حجبكم عن شعبكم ظناً من آل خليفة أن ذلك سيقضي على تطلعات الشعب فينطفيء لهيب الثورة ويتراجع اندفاع الجماهير، ولكن ما حدث لم يكن كذلك بدليل أن قوافل الشباب التي تدخل السجون لم تتوقف وإجراءات القمع لم تخف وطأتها. صحيح أن فترات اعتقال الناس قد تطول أو تقصر، ولكن ذلك إنما يدين النظام ويعكس تماديه في القهر والإذلال، إذ لا يستطيع تقديم أحد من هؤلاء للمحاكمة لأنهم أبرياء وليس من السهل تلفيق التهم ضدهم، وإلا لفعل ذلك كما فعل أجداد الحكام الحاليين من قبل.

ألم يزوّر عيسى بن علي أوراقاً قانونية ليغصب أرضاً ليست له أولم تمتلىء صفحات الإعلام الرسمي بادعاءات يسخر منها الناس تستهدف ربط الأبرياء بجهات خارجية لا لشيء إلا لأنهم يرفضون التسلط الخليفي ويشجبون الاحتلال الأمريكي للبلاد ويؤيدون رايات الحق التي ترتفع في بعض ديار المسلمين.

أنتم يا من تُحيون الليل بالصلاة والدعاء وتصومون النهار نغبطكم على ما أنتم فيه لأن ضمائركم صافية وأعمالكم مقبولة عند الله. أنتم تعيشون مغلولي الأيدي ومكممي الأفواه، فلا حرج عليكم ولا عتاب لأن آل خليفة سلبوا

* صوت البحرين عدد ٥٩ ديسمبر ١٩٨٧ م.

منكم الحرية وأودعوكم في الزنـزانات. ولكن مـا عذرنـا ونحن نعيش غير مغللي الأيدي وإن كانت أفواهنا مكممـة ما عـذرنا ونحن نعيش تحت وطـأة الاحتلال الخليفي الذي يأبى على السكان الأصليـين أن ينالـوا شيئاً من حقـوقهم، بل أن يعيشوا كبشر لهم كرامتهم وقيمتهم في الحياة. قد نتعذر بالضغط الخليفي المتمثل في تحويل البلاد إلى قلعة محصنة وفرضه الأحكام العرفية على سكانها، وقد نتعذر بأن آل خليفة يستعملون كل الأسلحة ضد الشعب المغلوب على أمـره، المحروم من أبسط مـا تحتاجـه حيـاتـه، ومنهـا السـلاح الاقتصـادي المسلط عـلى رقـاب الشعب، بل قد نتعذر بوجود القوى الخارجية التي سخرت طاقـاتها وإمكـاناتهـا العسكرية والتجسسية لحماية نظام آل خليفة. هذا صحيح ولا نستطيع إهماله أو تجاهله، ولكن ما قيمة الحياة التي لا يستطيع الإنسان فيها أن يعيش كـريماً، مـا معنى أن يقبل المواطن بحيـاة لا تقبل بهـا الحيوانـات، فهل يقبـل البلبل بقفص وإن كان من ذهب وهل تـرضى القردة بـأن تُقبر حـريتها وتـودّع في زنزانـات لا تعرف فيها الليل من النهار فلكل الناس حرياتهم وحقـوقهم، وأما نحن فنعيش أسرى لآل خليفة من جهة ولرغبات أنفسنا ونزواتها من جهة أخـرى.. ما معنى أن نعيش بدون قضية ونتحرك دون أن نرفع احتجاجاً واحداً ضد طغمة فـاسدة باعت الغالي والرخيص وحولت البـلاد إلى حانـوت يسكر فيـه العابثـون ودكان لبيع الضمائر والذمم.

وقد يقول قائل: وما هي قضيتنا، نحن نمتلك من أمور الدنيا ما لا يملكه الكثيرون في أفريقيـا وأمريكـا اللاتينيـة، ولماذا نحـرك شفاتنـا بالنقـد ونعبر عن السخط طـالما بقيت لقمـة العيش مكفولـة. قد يكـون الأمر كـذلـك ولكن من المسؤول عن الـدفاع عن حقـوق الناس من الـذي سيأخـذ بثأر الشبـاب الذين يقضـون زهـرة أعـمارهم في غيـاهب السجـون بعيـدين عن آبـائهم وأمهـاتهم وأزواجهم وأبنائهم، ومن هو المسؤول عن رد الـظلم عن المودّعـين في زنزانـات النظام لا لجرم اقـترفوه، وإنمـا لأنهم أبوا الخضـوع للظلم والنوم عـلى الضيم.. على كاهل من تقع مهمة رفع السـواتر التي شيّـدها آل خليفـة بين النـاس وبين الحقيقة فمنعوا كلـمة الحق أن تقال ووفروا كل ما من شأنه تشجيع المنكـر ونشر

الفحشاء. . وحرمة هذه الأرض، مهد العلماء والفقهاء والشعراء والمفكرين، من هو المسؤول عن وضع حد لعملية التدنيس المستمرة التي يقوم بها العتوب ببيعها بثمن بخس لأراذل خلق الله، ولأشد الناس حقداً على المسلمين في المنطقة والسرقات المستمرة لأموال الشعب، سواء أموال النفط أم أموال العقارات التي بنيت بعرق المواطنين، أم المزارع التي كان يملكه الناس قديماً وسرقها آل خليفة منهم بالقوة والعنف وبمجموعات شريرة أطلقوا عليها اسم «الفداوية» قديماً. . كل هذه السرقات من المسؤول عن إرجاعها إلى الشعب وقطع يد السارق والضرب على يد العابث وإشراك الناس في الخيرات الموجودة تحت سطح الأرض وفوقه.

إننا لا نستطيع أن نغمض الطرف على ما يجري في البلاد إلا أن نسير في الأرض بدون قلوب وبلا ضمائر، ونحن نعلم أن التفوه بكلمة الحق ثقيلة على النظام وقد يكون مصير قائلها السجن أو ربما الإعدام، ولكن الساكت عن الحق شيطان أخرس فمن يقبل لنفسه أن يعيش شيطاناً فالذين يقبعون في المعتقلات معذورون إذا لم يستطيعوا إيصال أصواتهم إلى الناس، ولكن ما عذر من يستطيع التفوه بكلمة الحق ولكنه يرفض أن يفعل ذلك صحيح أن عقوبة ذلك شديدة ولكنها عقوبة تخفف من عذاب الله وتبريء ذمة المؤمن وتجعله يطمع في ثواب الله. ولئن فشلنا في إحقاق الحق وإبطال الباطل وفضلنا حياة الذل والخمول والكسل على حياة الجد والعمل والنهوض، فلن يكون مصيرنا إلا كمصير الأقوام الذين أصابهم الله بالخزي والذلة والخنوع في الحياة الدنيا ولعذاب الآخرة أشد، فمن يرضى بذلك؟.

أما إخوتنا في سجون العتوب. . لقد قدمتم للأمة الشيء الكثير، ويكفي أن الظالم قد صب غضبه عليكم وأخفاكم عن الأنظار وتربص بكم الدوائر ومارس أشد أنواع التعذيب والتنكيل تجاهكم، مع ذلك فلقد صبرتم ورضيتم بالقدر الذي حل بكم، ولم تهنوا ولم تحزنوا من ضربات الجلادين ومصاصي دماء الشعوب، فطوبى لكم على هذا الصمود والثبات، إننا نتابع أخباركم ونعلم

أنكم ما زلتم تتعرّضون للقمع والتعذيب وأن بعضكم قد دخل المستشفى بعد أن بلغ التعذيب به مبلغه بل إن بعضاً منكم قد استشهد ولاقى ربه، ولكننا نحتسب ذلك كله عند الله ويكفينا أنه بعين الله، وأن الدماء التي سالت كانت في سبيل الله.

AI Index: ACT 31/02/89
Distr: SC/PG/PO/CC

خارجي (للتوزيع العام)

AMNESTY INTERNATIONAL
INTERNATIONAL SECRETARIAT
1 Easton Street London WC1X 8DJ
United Kingdom

أسبوع منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩

البحرين

يساور منظمة العفو الدولية القلق بشأن تقارير مفادها أن مهدي حسين زياد، البالغ السادسة عشرة من عمره، وعباس عطية حسن، البالغ الخامسة عشرة، وسلمان عطية سلمان، البالغ السادسة عشرة، وحسن علي حسن، البالغ السادسة عشرة، وفاضل حسن فتيل، البالغ الثامنة عشرة، هم بين خمسة عشر شخصاً ألقي القبض عليهم في دولة البحرين في مطلع شباط /فبراير١٩٨٩، ووضعوا في حبس انعزالي في سجن العدلية بسبب معارضتهم السياسية للحكومة. ويزعم أن بعض الأشخاص الخمسة عشر تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة.

ولا تعرف أسباب اعتقالهم بالضبط، وإن كان من المعتقد أنهم أعضاء نشيطون في طوائف المسلمين الشيعة الذين يشكلون الأغلبية، وأن بعضهم ربما اشترك في مظاهرات دينية في الماضي، سنحت فيها الفرصة لإطلاق شعارات سياسية تنتقد سياسة الحكومة، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مطلع أيار /مايو، تلقت منظمة العفو الدولية تقريراً تفيد بإطلاق سراح ثلاثة من الخمسة عشر شخصاً المذكورين، ولا تزال هوية أحد الأشخاص الثلاثة مجهولة، ومن الجائز أنه أحد القاصرين الذين ذكرت أسماؤهم أعلاه. وحسبما تفيد التقارير فقد يقدم للمحاكمة عما قريب الأثنا عشر شخصاً الذين لا يزالون قيد الحجز.

ولطالما أعربت منظمة العفو الدولية لحكومة البحرين عن قلقها من أن الأشخاص المحتجزين بموجب المرسوم التشريعي المتعلق بتدابير أمن الدولة في البحرين قد يتعرضون للاحتجاز لمدد طويلة بدون تهمة أو محاكمة، وكثيراً ما يمنعون من مقابلة ذويهم أو محاميهم، كما أعربت المنظمة عن قلقها أيضاً بشأن ما يرد من التقارير العديدة حول تعذيب المحتجزين أثناء احتجازهم. والمنظمة تعتقد أيضاً أن أولئك المعتقلين السياسيين الذين يقدّمون في آخر الأمر للمحاكمة أمام محكمة الاستئناف المدنية العليا لا يتلقون محاكمة عادلة كما تنص المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ كما أن المدعى عليهم لا يسمح لهم بدرجة كافية بالاتصال بمحاميهم، وليس لديهم حق الاستئناف ضد قرار الإدانة أو الحكم. وقد تقنع المحكمة بالاعترافات وحدها باعتبارها دليلاً كافياً يستند إليه قرار الإدانة، مما يزيد من خطر تعريض المحتجزين للتعذيب لإرغامهم على الاعتراف أثناء فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة.

ومنظمة العفو الدولية تناشد الحكومة مرة أخرى اتخاذ التدابير التي تجعل إجراءات الاحتجاز والمحاكمة في البحرين منسجمة مع المعايير الدولية، بما في ذلك إدخال الضمانات التي تحول دون التعذيب والمعاملة السيئة، بالإضافة إلى وضع حدّ للحبس الانعزالي الطويل الأمد ولتمديد فترات الحبس بدون تهمة أو محاكمة. ومن أجل بلوغ ذلك المأرب، تحثّ منظمة العفو الدولية دولة البحرين على أن تبرهن على التزامها بحقوق الإنسان بتوقيع وإبرام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيره من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

يرجى أن تكتبوا إلى السلطات المذكورة أدناه تسألونها عمّا إذا كان كل من: مهدي حسين زياد، وعباس عطية حسن، وسلمان عطية سلمان، وحسن علي حسين، وفاضل حسن فتيل، ما زالوا محتجزين، وعن التهم الموجهة إليهم، وعمّا إذا كان أي موعد قد تحدّد لمحاكمتهم؛ حثو الحكومة على أن تسمح لهم بالاتصال فوراً بذويهم ومن يختارون بأنفسهم من محامين، وأن تضع في متناولهم العلاج الطبي إذا لزم الأمر.

البحرين
في أسبوع منظمة العفو الدولية للأطفال*

كانت البحرين واحدة من ثلاث عشر دولة في العالم اعتبرتها منظمة العفو الدولية تمتهن الأطفال وتسيء معاملتهم وتعتقلهم لأسباب سياسية ولا تراعي الأعراف الدولية في هذا الشأن. وهنا ننشر حرفياً ما احتوى عليه ملف أسبوع الأطفال للمنظمة المذكورة بخصوص البحرين:

يساور منظمة العفو الدولية القلق بشأن تقارير مفادها أن مهدي حسين زياد، البالغ السادسة عشرة من عمره، وعباس عطية حسن، البالغ الخامسة عشرة، وسلمان عطية سلمان، البالغ السادسة عشرة، وحسين علي حسن، البالغ السادسة عشرة، وفاضل حسن فتيل، البالغ الثامنة عشرة، هم بين خمسة عشر شخصاً ألقي القبض عليهم في دولية البحرين في مطلع شباط /فبراير ١٩٨٩، ووضعوا في حبس انعزالي في سجن العدلية بسبب معارضتهم السياسية للحكومة. ويُزعم أن بعض الأشخاص الخمسة عشر تعرضوا للتعذيب أو سوء المعاملة.

ولا تُعرف أسباب اعتقالهم بالضبط وإن كان من المعتقد أنهم أعضاء نشطون في طوائف المسلمين الشيعة الذين يشكلون الأغلبية، وأن بعضهم ربما اشترك في مظاهرات دينية في الماضي، سنحت فيها الفرصة لإطلاق شعارات سياسية تنتقد سياسة الحكومة، خصوصاً بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية.

وفي مطلع أيار /مايو، تلقت منظمة العفو الدولية تقريراً يفيد بإطلاق

---

* صوت البحرين عدد ٨٢ نوفمبر ١٩٨٩.

سراح ثلاثة من الخمسة عشر شخصاً المذكورين، ولا تزال هوية أحد الأشخاص الثلاثة مجهولة، ومن الجائز أنه أحد القاصرين الذين ذُكرت أسماؤهم أعلاه. وحسب ما تفيد التقارير فقد يقدم للمحاكمة عما قريب الأثنا عشر شخصاً الذين لا يزالون قيد الحجز.

ولطالما أعربت منظمة العفو الدولية لحكومة البحرين عن قلقها من أن الأشخاص المحتجزين بموجب المرسوم التشريعي المتعلق بتدابير أمن الدولة في البحرين قد يتعرضون للاحتجاز لمدد طويلة بدون تهمة أو محاكمة، وكثيراً ما يُمنعون من مقابلة ذويهم أو محاميهم، كما أعربت المنظمة عن قلقها أيضاً بشأن ما يرد من التقارير العديدة حول تعذيب المحتجزين أثناء احتجازهم. والمنظمة تعتقد أيضاً أن أولئك المعتقلين السياسيين الذين يُقدّمون في آخر الأمر للمحاكمة أمام محكمة الاستئناف المدنية العليا لا يتلقون محاكمة عادلة كما تنص المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية كما أن المُدّعى عليهم لا يُسمح لهم بدرجة كافية بالاتصال بمحاميهم، وليس لديهم حق الاستئناف ضد قرار الإدانة أو الحكم. وقد تقتنع المحكمة بالاعترافات وحدها باعتبارها دليلاً كافياً يستند إليه قرار الإدانة، مما يزيد من خطر تعريض المحتجزين للتعذيب لإرغامهم على الاعتراف أثناء فترة الاحتجاز السابقة للمحاكمة.

ومنظمة العفو الدولية تناشد الحكومة مرة أخرى اتخاذ التدابير التي تجعل إجراءات الاحتجاز والمحاكمة في البحرين منسجمة مع المعايير الدولية، بما في ذلك إدخال الضمانات التي تحول دون التعذيب والمعاملة السيئة، بالإضافة إلى وضع حد للحبس الانعزالي الطويل الأمد ولتمديد فترات الحبس بدون تهمة أو محاكمة. ومن أجل بلوغ ذلك المأرب، تحث منظمة العفو الدولية دولة البحرين على أن تبرهن على التزامها بحقوق الإنسان بتوقيع وإبرام العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وغيره من الاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان.

يرجى أن تكتبوا إلى السلطات المذكورة أدناه تسألونها عما إذا كان كل من

مهدي حسين زياد، وعباس عطية حسن، وسلمان عطية سلمان، وحسن علي حسين، وفاضل حسن فتيل، ما زالوا محتجزين، وعن التهم المتوجهة إليهم، وعما إذا كان أي موعد قد تحدد لمحاكمتهم، حثوا الحكومة على أن تسمح لهم بالاتصال فوراً بذويهم ومن يختارون بأنفسهم من محامين، وأن تضع في متناولهم العلاج الطبي إذا لزم الأمر، وأن تخلي سبيلهم فوراً وبدون قيد أو شرط، إن كانوا لم يحتجزوا سوى لتعبيرهم عن معتقداتهم السياسية في غير عنف، وأن يجري تحقيق شامل ونزيه فيما زعم من التعذيب. اكتبوا إلى:

الشيخ محمد علي خليفة آل خليفة وزير الداخلية
ص. ب١٣، مجمع حصن الشرطة السلمانية، دولة البحرين.

منظمة دولية تدين القمع الخليفي*

أرسلت «مجموعة العالم الثالث»، وهي منظمة تعنى بشؤون العالم الثالث وقضايا التنمية وتضم أفراداً ومنظمات من مختلف دول العالم، رسالة إلى رئيس وزراء البحرين، بتاريخ ٢ يونية الماضي حول أوضاع السجناء وطرق معاملتهم، وعبرت عن قلقها لاستمرار اعتقال أفراد انتهت فترة السجن المحكومين بها ولم يطلق سراحهم بعد. كما عبرت عن استيائها لتسفير المواطنين وبالخصوص إبراهيم محمد علي دشتي بعد اعتقاله وتعريضه للتعذيب، وكذلك تعذيب المواطن محمد منصور حسن في فبراير الماضي حتى الموت.

وطلبت «مجموعة العالم الثالث» في نهاية رسالتها من حكومة البحرين ما يلي:

١ ـ محاكمة الأفراد المحتجزين في محكمة مفتوحة لكي يحصلوا على محاكمة عادلة.

٢ ـ اتخاذ كافة الإجراءات لإنهاء التعذيب ومعاقبة المسؤولين عن ذلك ومن يثبت تورطهم في إلحاق ضرر جسدي بالمعتقلين لكي يتم الحفاظ على مباديء حقوق الإنسان.

٣ ـ إيقاف حملات التسفير اللاإنسانية للمواطنين البحرانيين وحرمانهم غير المشروع من جنسيتهم.

ووقع الرسالة منسق أعمال المجموعة محمد إدريس، كما بعثوا بنسخة من الرسالة لوزير الداخلية البحراني.

---

* صوت البحرين ٧٨ يوليو ١٩٨٩ م.

وقد استندت المجموعة في تقديم رسالتها لرئيس وزراء البحرين على شهادة ابراهيم محمد علي دشتي الذي سفر من البحرين في ٢١ يناير ١٩٨٨ وذكر بعض وسائل التعذيب التي تمارس في سجون البحرين ومنها ما يلي:

١ - غمس الرأس في الماء ثم سحبه من الماء قبل لحظات من الاختناق.
٢ ـ تغطيس المعتقل في حوض حار ثم في حوض بارد بعد ذلك مباشرة.
٣ ـ الجلد بسلك معدني ملفوف.
٤ ـ التعليق بالمقلوب من مروحة السقف وقيام أربعة أشخاص برفسه ولكمه كما يفعل الملاكمون بكيس التمرين على الضرب.
٥ ـ الصعق بالكهرباء، ولصق نقاط التماس على جسد المعتقل في المناطق الحساسة.
٦ ـ ثقب الأصابع ما بين الأظفر والجلد بإبر حادة.
٧ ـ بعد كل نوبة تعذيب، يجبر على الوقوف بدون حركة ويضرب عندما يتحرك.
٨ ـ وضع اليدين على طاولة حديدية والطرق على يديه بمطرقة.
٩ ـ تقريب فحم محترق من العينين والمعتقل مربوط على كرسي حديدي.
١٠ ـ إلقاء المعتقل على الأرض ويداه ورجلاه مربوطة مع بعضها، في الوقت الذي يقوم المعذب بوضع حذائه على رقبته حتى يكاد يختنق.
١١ ـ تسليط الكلاب لعض المعتقل.
١٢ ـ التعليق من معصميه ورجليه أفقياً إلى السقف ووجهه نحو الأرض.
١٣ ـ تعريضه للضرب المستمر والإهانات ومنعه من الذهاب إلى الحمام.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩»*

تعرض عشرات الأشخاص، وبينهم سجناء رأي، للاعتقال بدون محاكمة بسبب نشاطاتهم الدينية أو السياسية. وكان كثيرون منهم ينتمون إلى الطائفة الشيعية التي تشكل أغلبية سكان البلاد. وحكم بالسجن على ما لا يقل عن عشرة أشخاص يحتمل أن يكونوا سجناء رأي، بعد محاكمات غير عادلة. وبقي في ما يربو على ١٠٠ سجين سياسي آخر، بينهم من قد يكونون سجناء رأي، يقضون أحكاماً فرضت عليهم في سنوات سابقة بعد محاكمات لم تراع فيها أيضاً المقاييس الدولية. ووردت تقارير جديدة عن تعذيب معتقلين سياسيين وإساءة معاملتهم.

استمرت السلطات في استخدام المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة لعام ١٩٧٤، لاعتقال من اشتبهت بانتقادهم أو معارضتهم للحكومة، وذلك لفترات لا تزيد عن بضعة أيام في بعض الحالات، وطوال أشهر في حالات أخرى. ويعتقد أنه قبض على ابن قاض مرموق في محكمة الشريعة، وهو الشيخ عبد الأمير الحجري وعلى صهره في أيلول /سبتمبر وآب /أغسطس، على التوالي، وكانا لا يزالان قيد الاعتقال في نهاية العام. وكان أعضاء الطائفة الشيعية عرضة للاعتقال بشكل خاص، إذا اشتبه بتأييدهم لجمهورية إيران الإسلامية. وكان بعضهم يعتقلون لفترات قصيرة قبل مناسبات دينية ذات أهمية خاصة للطائفة للشيعية، كمواكب عاشوراء السنوية في ذكرى استشهاد الإمام الحسين، حين كانت الجماهير تهتف بشعارات سياسية في الماضي. واعتقل البعض الآخر بعد احتفالات عاشوراء أو غيرها من التجمعات الدينية التي كانت تلقي فيها الخطب والبيانات السياسية ضد الحكومة وضد الأمريكيين.

---

* المصدر

وكان بين الذين اعتقلوا بدون محاكمة بموجب المرسوم بقانون المذكور، طلاب بحرينيون راجعون من الخارج حيث كانوا يواصلون دراساتهم، وحجاج عائدون من مكة. والجدير بالذكر أن هذا المرسوم بقانون يجيز الاعتقال بدون محاكمة لفترات أقصاها ثلاث سنوات قابلة للتجديد. بناءً على استنساب وزير الداخلية. هذا، ولا يتم إجراء مراجعة قضائية لقانونية الاعتقال إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ التوقيف، كما لا يجوز تقديم طلبات استئناف إضافية إلا كل ستة أشهر. وقد اعتقل بعض الأشخاص في الماضي طوال سبع أو ثمان سنوات بموجب هذا المرسوم بقانون. وعقدت محاكمتان على الأقل أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية التي تنظر في قضايا جميع المتهمين بارتكاب جرائم تتعلق بالأمن الداخلي أو الخارجي. والإجراءات المتبعة في قضايا من هذا النوع لا تتقيد بالمقاييس الدولية للمحاكمة العادلة. إذ أنها تجيز للمحكمة التوصل إلى قرارها بالاستناد فقط إلى اعترافات أدلي بها إلى الشرطة أو إلى قاضي التحقيق، أو بناء على وثائق تقدمها جهة الادعاء العام مشيرة إلى اعترافات كهذه، دون أن تكون المحكمة ملزمة باستدعاء شهود لاستجوابهم، أو بإبراز أدلة مساندة. كما لم يظهر أن المحكمة تدقق بشكل منهجي فيما إذا كانت الاعترافات طوعية، فإن الأهمية المولاة للاعترافات كأداة قد تشجع المحققين على اللجوء إلى الضغط والإكراه من أجل انتزاع بيانات يجرّم فيها المتهمون أنفسهم، ولا تتيح هذه الإجراءات حق الاستئناف ضد الإدانة والحكم، كما أن جلسات المحكمة تكون عادة سرية، أو لا يسمح بحضورها إلا لفرد واحد من عائلة كل من المتهمين. ونادراً ما تنشر علناً أحكام المحكمة التي تشرح فيها أسباب الإدانة، ولا تتوفر نسخ منها لمحامي الدفاع، الذين يضطرون للاطلاع على نسخة المحكمة.

كان بين الذين مثلوا أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية خلال عام ١٩٨٨ عدد من الأشخاص قد يكونون سجناء رأي، ومنهم توفيق المحروس وثمانية آخرون أدينوا جميعهم بالانتماء إلى الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين الممنوعة، وحكم عليهم بالسجن ما بين أربع وخمس سنوات. وورد أيضاً أن حكماً بالسجن لمدة سنتين صدر بحق عالم دين يدعى السيد عبد الله المحرّقي،

بعد أن أدين بتهمة التحريض على الفتنة، كما يبدو. ويعتقد أنه أطلق سراحه بعد إنهاء حوالي نصف مدة حكمه. ولم تتوفر أية معلومات عن نتيجة محاكمة نبيل باقر إبراهيم باقر، وأحمد حسين ميرزا عبد الخالق، وخالد عبد الرسول محمد الأميري، الذين قُبض عليهم في تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٨٧ واتهموا بالتخطيط لتفجير منشآت للنفط (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٨). وكانت بين سجناء سياسيين يقضون أحكاماً فرضت عليهم بعد محاكمات جائرة في سنوات سابقة، ١٤ شخصاً زعم أنهم من أنصار جبهة التحرير الوطني البحرينية المحظورة، حكم عليهم في تشرين الأول /أكتوبر ١٩٨٧ بالسجن حتى خمس سنوات، و١٨ شخصاً زعم أنهم من أنصار جمعية التوعية الإسلامية، سجنوا عام ١٩٨٤. وبقي في السجن أيضاً كثيرون غيرهم صدرت بحقهم أحكام على دورهم في محاولة انقلاب مزعومة عام ١٩٨١ وأطلق سراح عدد من السجناء السياسيين، كان معظمهم على وشك إنهاء أحكامهم. وكان بين الذين أطلق سراحهم الشيخ ناصر الحداد، الذي كان محتجزاً منذ عام ١٩٨١ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٨).

وردت ادعاءات جديدة خلال عام ١٩٨٨ حول تعذيب المعتقلين وإساءة معاملتهم جسدياً ونفسياً، لانتزاع اعترافات منهم، كما يظهر. ورغم أن دستور البحرين يحرم ممارسة التعذيب، ورد في عدد من الحالات أن المعتقلين أُرغموا على الوقوف منتصبين طوال ساعات عديدة، وحرموا من النوم لفترات طويلة، وتعرضوا للضرب أو التعليق، كما تعرضوا للتهديد وهم محتجزون بمعزل عن الآخرين وفي حبس انفرادي مطوّل. لقد طلبت منظمة العفو الدولية من الحكومة تزويدها بمعلومات عن عدد المعتقلين، وحثت على السماح لهم بالاتصال بمحامين من اختيارهم بشكل متكرر ودون تأخير، وعلى توفير جميع الضمانات اللازمة لحمايتهم من التعذيب وسوء المعاملة. وطلبت المنظمة أيضاً معلومات عن محاكمات جرت أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، ونسخاً من قرارات المنظمة. واقترحت المنظمة على الحكومة إرسال وفد عنها لزيارة البحرين من أجل عقد مزيد من المباحث مع السلطات حول وضع حقوق الإنسان في

البلاد. وكانت المنظمة قد أوفدت مندوبين عنها زاروا البلاد في نيسان /إبريل ١٩٨٧. لكن الحكومة لم ترد على هذا الاقتراح، ولم تكن في نهاية العام قد أبدت تعليقها على وثيقة تضمنت بواعث قلق المنظمة في البحرين، كانت المنظمة قد رفعتها إلى الحكومة في تشرين الثاني /نوفمبر.

ونشرت المنظمة في كانون الأول /ديسمبر تقريراً موجزاً بعنوان: بواعث قلق منظمة العفو الدولية في دولة البحرين، رفعت فيه عدداً من التوجيهات حول الضمانات اللازمة لمنع حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان.

(انتهى)

---

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩.

مسلسل انتهاكات عام ١٩٩٠

في ١٨ يناير برأت محكمة أمن الدولة المواطن محمود عباس الشيخ (البلاد القديم) من التهم المنسوبة بعد توقيف دام إحدى عشر شهراً، وبرأت أيضاً بعض الأشخاص ثم أجلت محاكمة آخرون. وفي الشهر نفسه اعتقلت السلطات الحاج منصور أوال (٥٠ سنة) من رأس الرمان مع إبنيه عبد علي وعلي، وكان السبب هو تشييع جنازة أحد الشخصيات المتدينة في المنطقة وقد ترددت هتافات الله أكبر أثناء الجنازة، وكان المتوفي صديق الحاج منصور أوال، وقد طافت الجنازة في الشارع الرئيسي بجوار دوار رأس الرمان. وحول الجامع الكبير، وقد اتهم الحاج منصور مع أبنائه بالتحريض ضد السلطة، نظراً لأن المتوفى قد صدمه أحد أثرياء السعودية بسيارته الرولز رويس وقد أطلق في اليوم الثاني.

في ١٤ فبراير خرج الشاب علي حسن عبد الحسين الفردان (٣٠ سنة) للتوجه إلى عمله في السعودية ولكنه لم يصل ووجد يسبح بدمائه بالقرب من دوار وزارة العمل والشؤون الاجتماعية مطروحاً بجانب سيارته الخاصة، نقل إلى المستشفى ولكنه سرعان ما لفظ أنفاسه الأخيرة هناك، والأهالي يتهمون السلطة ويعتبرونها عملية اغتيال صامتة خصوصاً وأن صحيفة النظام نشرت أن المتوفى قد مات تحت ظروف غامضة، ولكنها في اليوم التالي نفت ذلك وصرحت بأن الوفاة لا لبس فيها نقلاً عن وزارة الداخلية.

في ٢٢ فبراير اعتقل موسى العريبي (مدرس) بسبب حفل ديني عادي، وأتهم بأنه عضو في منظمة سرية، وأفرج عنه بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ دينار (١٣٠٠ دولار أمريكي) ثم أصدرت المخابرات أمراً بغلق المدرسة الدينية التي يديرها.

في ٢١ مارس اعتقلت المخابرات العراقية المواطن البحراني محمد علي عيسى (٢٨ سنة) بتهمة الإشتباه في اسمه، والمعروف أن محمد علي عيسى كان معتقلاً في البحرين من ١٩٨٢ م إلى ١٩٨٧ م، وحصل على جواز سفره عام ١٩٨٩ م.

وفي ذات الشهر أضرب المعتقلون في مركز الحد وعددهم ٣٢ شخصاً عن الطعام مطالبين بتحسين ظروف الاعتقال، والسماح بدخول الكتب. وقد تدخلت المخابرات وضربتهم جميعاً ضرباً مبرحاً. ثم فرقتهم في سجون ومعتقلات شتى منها مركز تدريب الشرطة في المحرَّق وزنزانات القلعة وحرموا من كل مميزات السجين ومنعت عنهم زيارات الأقارب. وفي التاريخ نفسه محكمة أمن الدولة تصدر حكماً ضد صلاح عبد الله الخواجة بالسجن فترة ٧ سنوات، وقد اعتقل صلاح في السعودية وسلم للبحرين.

في ٢٤ مارس وبعد عامين من الاعتقال والتعذيب أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً طويلة بحق كل من ١ـ محمد جميل محمد الجمري (١٠ سنوات سجن) ٢ ـ عبد الجليل خليل إبراهيم (٧ سنوات سجن) ٣ ـ سيد جميل سيد كاظم سيد حسن (٣ سنوات سجن) ٤ ـ علي جمعة ماجد حسين (٣ سنوات سجن) ٥ ـ حسن إبراهيم القصاب (٦ أشهر) ٦ ـ عبد النبي حسن مرهون (براءة) بعد ١١ شهر توقيف ٧ ـ حمزة حسن جاسم (براءة) بعد ١١ شهر توقيف ٨ ـ إبراهيم حسين قاسم (براءة) بعد توقيف ٩ ـ حسين حسن سهوان (براءة) بعد توقيف.

في ٢٦ مايو أصدرت محكمة أمن الدولة أحكاماً بالسجن ضد ١٩ شخصاً وهم من ضمن الذين اعتقلوا في حملة اعتقالات صيف ١٩٨٨ م إبان أحداث عاشوراء وهم:

١ ـ عبد الرضا منصور الخواجة ـ العمر ٢٠ سنة (٧ سنوات سجن).
٢ ـ عبد الله إبراهيم علي الصيرفي ـ العمر ٢٠ سنة (٧ سنوات سجن).
٣ ـ علي عبد الله عمران ـ العمر ٢١ سنة (٥ سنوات سجن).

٤ ـ سيد حبيب سيد عباس سيد هاشم ـ العمر ٢٠ سنة (٥ سنوات سجن).
٥ ـ علي حسن عبد الله الحواج ـ العمر ١٨ سنة (٥ سنوات سجن).
٦ ـ عادل السماك ـ العمر٢٢ سنة (٥ سنوات سجن).
٧ ـ يعقوب يوسف يعقوب ـ العمر ٢٠ سنة (٥ سنوات سجن).
٨ ـ محمد أحمد سلمان ـ العمر ٢٠ سنة (٥ سنوات سجن).
٩ ـ حبيب سلمان محمد ـ العمر ٢٠ سنة (سنة واحدة سجن).
١٠ ـ حسين عبد الله الماحوزي ـ العمر ١٩ سنة (سنة واحدة سجن).
١١ ـ حسين علي مطر ـ العمر ٢٠ سنة (سنة واحدة سجن).
١٢ ـ جعفر كاظم إبراهيم مطر ـ العمر ١٩ سنة (سنة واحدة سجن).
١٣ ـ محمد حبيب حسن العافية ـ العمر ١٨ سنة (سنة واحدة سجن).
١٤ ـ نزار محمد علي القارىء ـ العمر ٢١ سنة (سنة واحدة سجن).
١٥ ـ رياض عباس منصور عمران ـ العمر ٢٠ سنة (سنة واحدة سجن).
١٦ ـ عبد الجليل حسن هلال أحمد ـ العمر ٢٠ سنة (سنة واحدة سجن).
١٧ ـ عدنان عبد الجليل الحلواجي ـ العمر ٢٠ سنة (سنة واحدة سجن).
١٨ ـ جواد علي حسد القطري ـ العمر ١٨ سنة (سنة واحدة سجن).

وفي الشهر نفسه أمرت المحكمة بإطلاق سراح ثلاثة موقوفين بكفالة مالية مقدارها ٥٠٠ دينار (١٣٠٠ دولار أمريكي) لكل منهم حتى حين موعد المحاكمة، وقد كانوا قد قضوا بالفعل قرابة سنة واحدة في التوقيف. ولكن المخابرات تدخلت ورفضت إطلاق سراحهم، وهؤلاء الثلاثة هم ١ ـ أحمد المقابي ٢ ـ حسين التتان ٣ ـ سيد هادي الموسوي، وقد أطلق سراحهم في شهر نوفمبر بعد مناشدات من منظمة العفو الدولية.

وفي الفترة نفسها اعتقل علي عبد علي مع صديقه (قرية عالي) وأطلقا بعد ثلاثة أشهر، فصلوا من وظائفهم، وسحبت جوازات سفرهم.

في ١٨ يونيو عاد إلى البحرين وزير الداخلية محمد بن خليفة آل خليفة قادماً من بريطانيا حيث أجرى محادثات مع وزير الداخلية البريطاني السيد ديفيد

ودينجتون بالإضافة إلى وزير الدولة للشؤون الداخلية البريطاني السيد ديفيد ميلز، وقد تركزت المباحثات بين الجانبين حول التعاون الأمني المشترك.

وفي يوم ٢٢ يونيو إقتحم ٣٠ فرداً من ضباط الشرطة السرية البريطانية بمعاونة مجموعة أخرى من رجال مكافحة الإرهاب المسلحين شقة المواطن البحراني الدكتور سعيد محمد الشهابي (صحافي) مقيم في لندن منذ ١٨ عاماً وأقتيد إلى السجن بعد أن فتشوا شقته بطريقة لا إنسانية حيث احتجزوا زوجته في إحدى الغرف وقطعوا الإتصال الهاتفي ثم صادروا مجموعة من أوراقه ومستنداته الخاصة.

وفي اليوم نفسه أيضاً اعتقلت المخابرات البريطانية المواطن البحراني الدكتور حسن إبراهيم علي (صحافي) كما اعتقلت المواطن البحراني الدكتور السيد مجيد العلوي (مدير شركة). وقد وضعوا في سجن من سجون الرقابة الأمنية القصوى في لندن حيث يحتجز عادة أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي السري. وتدل هذه الحادثة وأمثالها على التعاون الوثيق بين القسم الخاص البريطاني والقسم الخاص في البحرين ولا سيما إذا عرفنا أن المعتقلين الثلاثة هم من المعارضين للنظام القبلي في البحرين وقد أُفرجَ عنهم في غضون (٤) أيام.

في شهر يونيو قدم السجناء السياسيون المحكومين المعتقلين في سجن المنامة (القلعة) عريضة إلى وزير الداخلية تتضمن بعض المطالب الإنسانية الأساسية.

متضمنة بعض المطالب الإنسانية:

عريضة سجناء الضمير في البحرين

نص العريضة

بسم الله الرحمن الرحيم. إلى سعادة وزير الداخلية دولة البحرين ٢٦/٦/ ١٩٩٠ الموضوع: طلب إعادة فترة الإعفاء القانوني للسجناء السياسيين مع شرح لبعض ظروف السجن.

نحن السجناء السياسيين في سجن المنامة (القلعة) نرفع إليكم هذه الرسالة ونحن على ثقة تامة أنكم بحكم موقعكم على اطلاع تام ودراية كاملة بظروف المعاناة التي نعيشها وخصوصاً تلك الناشئة عن قرار إلغاء حق السجناء السياسيين في مدة الإعفاء القانوني البالغة ٣٦ يوماً في السنة وما أدى إليه ذلك من زيادة فترة سجننا. ولا شك أنكم على علم بالآثار السلبية التي رافقت تطبيق هذا القرار لحدة المشاكل والأوضاع السيئة مع إدارة السجن والتي تمثلت في الإضرابات المتكررة عن الطعام وما نتج عنها من آثار صحية سيئة ما يزال البعض منا يعاني منها والتي أوشكت أن تؤدي إلى وفاة البعض منا، خصوصاً وأن السجين في سجن المنامة يعيش في ظروف قاسية وغير إنسانية لا تفي بالمتطلبات والحاجة الضرورية، مثل شدة الحرارة والرطوبة وسوء التهوية وانعدام التكييف وضيق الزنزانات واكتظاظها بالسجناء وحرماننا من مزاولة الأنشطة المختلفة كمواصلة الدراسة..

ومنها منع الصحف اليومية وعدم السماح باستعمال الأوراق والأقلام إضافة إلى عدم القدرة على ممارسة الرياضة، هذا من جهة. من جهة أخرى فقد أدت

كل هذه الأوضاع السيئة إلى حالة من التذمر والقلق في أوساط أهالينا عبروا عنها برسائل وعرائض رفعت لكم حول هذه الأمور، ناهيكم عن أن الزيارات مع أهالينا لا زالت تتم في فترة تتجاوز الشهرين رغم تأكيد الإدارة على دراستها وجعلها كل شهر ونصف. وما نطمح إليه هو أن تكون كل شهر أسوة ببقية السجناء غير السياسيين.

إن الأوضاع والظروف التي نعيشها سيئة ومتخلفة للغاية إذا ما قورنت بأوضاع وظروف سجون دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي أنتم على اطلاع تام عليها بحكم عضويتكم في المجلس الوزاري لوزارات داخلية مجلس التعاون هذا فضلاً عن الظروف والأوضاع الجيدة في سجون الدول المتقدمة إضافة إلى ما تشكله هذه الظروف والأوضاع السيئة التي نعيشها من انتهاك مبادىء حقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة والتي وقعت دولة البحرين على ميثاقها. ونحن إذ نذكر كل ذلك فإننا نأمل أن يصدر قراركم بمنح السجناء السياسيين حقهم الكامل في فترة الإعفاء البالغة ٣٦ يوماً في السنة بعد أن صدر قراركم منذ فترة بتشكيل لجنة خاصة للنظر في أمر منح السجناء السياسيين الإعفاء وقيام هذه اللجنة بتطبيق حل مؤقت تمثل في تقليص مدة الإعفاء الممنوحة، إلا أن هذه الصيغة الجديدة للجنة غامضة وغير واضحة المعالم حيث أن السجين يجهل الأسباب التي تؤدي إلى تأخير موعد إطلاق سراحه. أي أن هذه اللجنة لا تفي بالطلب.. وهو احتساب مدة الإعفاء كاملة للسجناء السياسيين أسوة بغيرهم من السجناء كما هو الوضع في السابق. لذا فإنا نطالب بحل فوري لهذه المشاكل المقلقة بما يضمن إعادة الإعفاء كاملاً وبالتالي استقرار الأوضاع وهدوءها وكذلك إصدار قانون السجناء الذين نأمل أن يتضمن ما يساهم في حل مشاكلنا القائمة. خصوصاً وأن إدارة السجن قد وعدتنا في عدة لقاءات بدءاً من ديسمبر ٨٩ بأنكم في طريقكم لإقرار ذلك الإعفاء القانوني. ونحن إذ نطلب هذه الأمور لعلى ثقة بقدرتكم على تحقيقها.

* * *

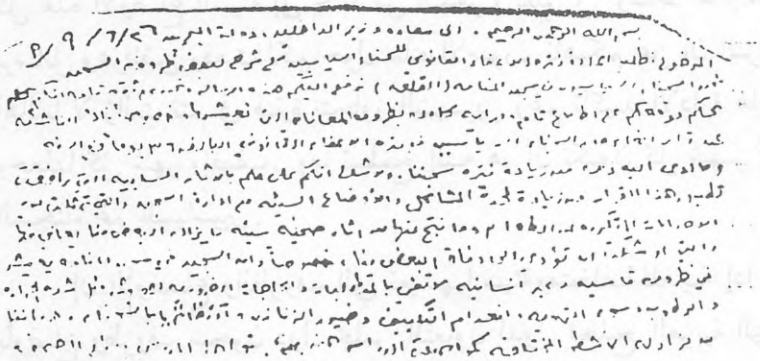

عبد الجليل خليل ابراهيم: ٧ سنوات

سيد جميل كاظم حسن: ٣ سنوات

محمد جميل الجمري: ١٠ سنوات

* سجناء وقعوا على العريضة

الموقعون على الرسالة:

١ ـ إبراهيم عبد الرحمن محمد القصاب ٢ ـ عبد الجليل خليل إبراهيم ٣ ـ رضا منصور عبد النبي الخواجة ٤ ـ يعقوب يوسف يعقوب ٥ ـ علي حسن علي ٦ ـ علي عبدالله عمران ٧ ـ عادل حسن علي ٨ ـ سيد حبيب سيد عباس ٩ ـ محمد منسي يوسف شبيب ١٠ ـ السيد علي السيد جمعة السيد حامد ١١ ـ عبد الله عباس ماجد عدنان ١٢ ـ أحمد عبد الرحمن الذكير ١٣ ـ سيد جميل سيد محسن أحمد العلوي ١٤ ـ صلاح عبد الله سلمان الخواجة ١٥ ـ عدنان عبد الجليل عبد الحسين الحلواجي ١٦ ـ خليل حبيب عبد علي حسين ١٩ ـ محمد أحمد سلمان ٢٠ ـ حسن علي حسن حبيل ٢١ ـ عبد الصمد علي أسيري ٢٢ـ سيد جميل سيد كاظم سيد حسن ٢٣ ـ محمد جميل عبد الأمير الجمري ٢٤ ـ عدنان جمعة إبراهيم ٢٥ ـ حسن محمد حسن المحروس ٢٦ ـ أحمد حسين ميرزا ٢٧ ـ عمران حسين عمران ٢٨ ـ رياض عباس منصور عمران ٢٩ ـ حبيب سلمان محمد سلمان ٣٠ ـ سيد هاشم سيد مصطفى التوبلاني ٣١ـ جعفر كاظم إبراهيم مطر ٣٢ ـ عبد الجليل حسن هلال أحمد ٣٣ ـ محمود حبيب حسن العافية ٣٤ ـ نبيل باقر إبراهيم ٣٥ ـ عبدالله إبراهيم الصيرفي ٣٦ ـ عبد الهادي ملا علي ٣٧ ـ أسامة حمزة آل رحمة.

وفي الفترة نفسها اعتقلت المخابرات عباس حسن سهوان (السنابس) وفاضل عباس حسن (السنابس) وفخري عبدالله راشد (السنابس) وعبد الحسين حسَن القصاب (المنامة) عذبوا تعذيباً شديداً وأتهموا بالانضمام لحزب الله. كما اعتقل حسين أحمد خميس (١٩ سنة) من السنابس، ثم أطلق بعد شهر بكفالة مالية قدرها ٥٠٠ دينار وسحب منه جواز سفره.

في يومي ٥و ٦ يونيو حملة اعتقالات في منطقة النعيم حيث اعتقل كلا من:

١ ـ حسن جاسم النشيط (١٨ سنة) طالب ٢ ـ علي حسن رحمة (٢٠ سنة) كان مريضاً واعتقل هو في المستشفى يتلقى العلاج وحقق معه هناك

ووضع تحت المراقبة المباشرة ٣ ـ حسين عباس إبراهيم (١٦ سنة) طالب ٤ ـ ناظم جمعة التيتون (٢٢ سنة) طالب جامعي ٥ ـ صباح عبد الله (موظف). وفي نفس الوقت اعتقل عبد الرضا علي بن علي (السنابس) مع صهره، واعتقل حسين علي عيسى مرهون بسبب إتصاله هاتفياً مع أخ له يعيش في الخارج، ثم أفرج عنه بتعهد. كما اعتقل عبد العظيم الريّس (خريج جامعة الكويت) من قرية الدراز للمرة الثالثة، وقد كان معتقلاً مؤخراً مدة سنتين بدون محاكمة، وأفرج عنه في ١٩٨٥ م. وقد تعرض هذه المرة لتعذيب شديد وسائت حالته الصحية، ومن ثم صدر ضده حكماً بالسجن فترة ٣ سنوات.

في شهر يوليو اعتقلت السلطات ثلاثة شبان من قرية ساروهم ١ ـ سيد جعفر سيد حميد (٢٣ سنة) ٢ ـ سيد إبراهيم سيد حميد (١٨ سنة) ٣ ـ سيد محمد (١٥ سنة).

وفي شهر أغسطس عادت إلى البلاد عوائل سبعة معتقلين ضمن مجموعة ألـ ٧٣ إلاّ أن سلطات آل خليفة اعتقلتهم صغاراً وكباراً من المطار، ثم أعادت تسفيرهم رغم إرادتهم إلى سوريا.

وفي أغسطس أيضاً المعتقلون في سجن المنامة (القلعة) يضربون عن الطعام، ثم يتعرضون للضرب ومنهم صلاح عبدالله الخواجة حيث أصيبت إحدى عينيه وأدخل المستشفى للعلاج.

وفي شهر أغسطس وبعد احتلال القوات العراقية للكويت رجعت بعض العوائل البحرانية من كل من الكويت والعراق، إلاّ أن سلطات آل خليفة اعتقلت البعض وسفرت البعض الآخر وهم:

العوائل البحرانية المحرومة من الوطن

مع أن إعلام آل خليفة أصبح أداة لكشف بعض جرائم صدام بحق شعبه ومنها التهجير إلا أنهم ما زالوا يمارسون نفس الجرائم بحق الشعب البحراني دون أي وازع.

فمنذ الغزو العراقي للكويت. أقدمت سلطات آل خليفة على إبعاد ٣٧ مواطناً خارج البلاد بخلاف رغبتهم، إثنان منهم من علماء الدين، وقد سلمتهما السلطات العمانية إلى البحرين قبل احتلال الكويت بأسبوع. وبعد التحقيق والتعذيب لمدة أسبوعين تم تهجيرهما من البحرين إلى سوريا، والعالمان هما السيد حيدر الستري والشيخ علي حسن سند أما الـ ٣٥ الآخرون فهم أربع عوائل مكونة من:

١ ـ سيد مهدي سيد هاشم العلوي وزوجته والأولاد محمد، عباس، عصام، علي، خلف وأربع بنات.

٢ ـ سيد صالح سيد حسين العلوي وزوجته وولديه داحي وحامي مع أربع بنات.

٣ ـ عائلة عباس علوي المكونة من زوجته مراتب وأولاده جاسم، جعفر، وأحمد والبنات سعاد، وداد، فاطمة، خديجة، وزينب، ولا يزال أب العائلة عباس علوي في الكويت.

٤ ـ جاسم محمد عبيد القصاب وعائلته المكونة من زوجته أشرف أكبر والأولاد قاسم، محمد، طالب، أكبر، كاظم وعبد العزيز والبنتين جميلة وسمية.

وكانت تفاصيل مأساتهم كالتالي:

١ ـ كانت العوائل مقيمة في الكويت حتى تاريخ ٢/٨/ ١٩٩٠ حيث تم احتلال الكويت من قبل العراق.

٢ ـ بتاريخ ١٠/٨/ ١٩٩٠ أصدرت سفارة البحرين في الكويت أوراقاً رسمية لتسهيل عودة الجميع إلى البحرين عبر العراق أو الأردن والسعودية كمواطنين بحرانيين.

٣ ـ بتاريخ ٢٤/٨/ ١٩٩٠ غادرت العوائل براً إلى بغداد حيث ألغيت أوراق مرورهم من قبل الحكومة العراقية لعدم اعترافها بسفارات أجنبية في الكويت فأصدرت سفارة البحرين في بغداد أوراقاً مشابهة.

٤ ـ في ٢٨/٨/ ١٩٩٠ غادرت العوائل العراق إلى الأردن ليصلوا في اليوم التالي.

٥ ـ في ٣٠/٨/ ١٩٩٠ غادرت العوائل الأردن لتصل السعودية في نفس اليوم.

٦ ـ في ٢/٩/ ١٩٩٠ وصلت العوائل إلى البحرين عبر الجسر حيث أخذوا مباشرة إلى سجن (الحورة).

٧ ـ في ١٥/٩/ ١٩٩٠ تم تسفير العوائل بحراً إلى الإمارات العربية المتحدة التي رفضت استقبالهم لعدم وجود وثائق سفر معهم بعد أن صودرت جميع أوراقهم وممتلكاتهم في البحرين.

٨ ـ في ١٧/٩/ ١٩٩٠ تم تحويلهم بحراً إلى بندر عباس الميناء الإيراني.

٩ ـ في ١٨/٩/ ١٩٩٠ وصلوا إلى بندر عباس ورفضوا لنفس السبب المذكور في فقرة (٧) وسفروا ثانية إلى البحرين بعد ١٠ أيام.

١٠ ـ في ٣٠/٩/ ١٩٩٠ وصلوا البحرين فأخذوا ثانية إلى سجن الحورة وتم تفريقهم رجالاً ونساءً وأحداثاً.

١١ ـ أرسلت العوائل في ٢/١٠/ ١٩٩٠ إلى الإمارات جواً، وعند وصولهم إلى دبي تم إرجاعهم إلى البحرين في نفس اليوم.

١٢ ـ في ٦/١٠/ ١٩٩٠ أرسلت العوائل جواً إلى مدينة شيراز في إيران حيث رفضوا وأرجعوا إلى البحرين في نفس اليوم.

١٣ ـ تم إيداع العوائل في سجن الحورة مرة ثالثة في ٦/١٠/ ١٩٩٠.

١٤ ـ في ١٠/١٠/ ١٩٩٠ تم إرسال سيد مهدي سيد هاشم العلوي وعائلته إلى الأردن حيث انقطع خبرها هناك حتى كتابة هذه السطور.

١٥ ـ في ١٧/١٠/ ١٩٩٠ تم إرسال سيد صالح العلوي وعائلته إلى الأردن

حيث أرجعت إلى البحـرين في ١٩/١٠/ ١٩٩٠ وأودعت السجن للمـرة الرابعة.

١٦ ـ في ٢٤/١٠/ ١٩٩٠ تم إرسال عائلة عباس علوي وجاسم القصـاب مع عائلته إلى سوريا حيث استقر بهم المقام هناكَ.

١٧ ـ بقيت عـائلة سيد صـالـح في سجن الحـورة في البحـرين بعـد أن أصيب السيد صالح بوعكة صحية ولا يزال مصير العائلة ووضعها مجهولاً.

١٨ ـ جدير بالذكر أن أهالي العوائل في البحرين راجعوا المسؤولـين في البحرين ولكن دون جدوى.

مقال للصحافية المشهورة «كارولين مورهين».

Young Shias suffer torture in Bahrain

AT THE end of March, the Bahrain State Security Court sentenced three young civil engineers to long prison sentences. Two of them, Mohammad Jamil al-Jamri and Abdul Jalil Khalil Ibrahim were related to a prominent religious leader, whose brief detention in 1988 caused widespread unrest among the Shia community, which forms more than 60 per cent of the population.

The sentences brought to an end an extraordinary judicial process. Over nine months, the prisoners appeared in court eight times. In between, they were tortured. Within Bahrain, their ordeal is seen as part of a new clampdown on the Shia population, and in the months that followed their arrest 50 other young men were detained and then subjected to slow and psychologically harrowing trials. Other Shia Muslims have suffered discrimination in education and employment, deportation and police harassment.

In 1975 the Emir, Sheikh Essa al-Khalifa, dissolved the National Assembly after members refused to endorse a state security law authorising detention without formal charge for up to three years. Dozens, possibly hundreds, of people are today in jail in Bahrain under these detention orders, some of them children. At least 100 others are in prison after trials which fell far short of international standards.

Human Rights in the Middle East

In cases said to involve the security of the state, the court is empowered to convict solely on the basis of confessions, most of them obtained during lengthy pre-trial incommunicado detention, during which torture is routine.

Bahrain has repeatedly been accused by the international community of torture, forbidding family visits to jails, and prohibiting prisoners from seeing lawyers. The government continues to deny these charges as "baseless".

Tonight BBC2 begins a series of short programmes on Prisoners of Conscience, based on the column in *The Independent*. They go out, two each evening, from Monday to Friday, for the next two weeks.

Caroline Moorehead

في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٠ م كتبت الصحافية «كـارولين مـورهين» في جـريدة «أنديبندنت» «Independent» مقالاً ضد انتهاك حقوق الإنسان في البحرين.

وقد اختتمت سنة ١٩٩٠ م بصدور أحكام ضد مجموعة من الشباب في تاريخ ٢٦/١٢/ ١٩٩٠ م، في قاعة محكمة أمن الدولة:

أحكام جائرة

انعقدت محكمة أمن الدولة في ٢٦/١٢/ ١٩٩٠ للنطق بالأحكام التي صدرت ضد مجموعة من شباب بني جمرة الذين اعتقلوا في مطلع شهر فبراير ١٩٨٩ بتهمة النشاط الديني في المساجد. وبعد مضي عامين من التوقيف بين سجون العدلية والحد والقلعة وسوء المعاملة والتعذيب، أصدرت محكمة أمن الدولة الأحكام التالية:

١ ـ إبراهيم محمد أمين عرب، العمر٢٤ سنة، ٣ سنوات سجن.
٢ ـ حسين عباس حسين البصري، ٢٢ سنة، سنتين سجن.
٣ ـ حسين علي حسين إسماعيل الجمري، ٢٥ سنة، سنتين سجن.
٤ ـ عبد علي محمد عبد علي بن خير، ٢١ سنة، سنتين سجن.
٥ ـ عبد المحسن علي محمد زيد، ٢١ سنة، سنتين سجن.
٦ ـ مهدي حسين سلمان، ١٩ سنة، سنتين سجن.
٧ ـ فاضل حسين حسن فتيل، ١٩ سنة، سنتين سجن.
٨ ـ سلمان عطية سلمان، ٢١ سنة، سنتين سجن.
٩ ـ عون محمد علي آل محفوظ، ٢٢ سنة، براءة.
١٠ ـ حسن علي حسين عمران، ١٩ سنة، براءة.
١١ ـ فاطمة إبراهيم كاظم، ٣٢ سنة، سجن سنة مع وقف التنفيذ.

الجدير بالذكر أن إبراهيم عرب كان قد حكم عليه بالسجن لسنة واحدة عام ١٩٨٣، وتم اعتقاله لمدة أسبوع عام ١٩٨٨، قبل اعتقاله الأخير في فبراير ١٩٨٩، أما البقية فقد صدر بحقهم أحكام بالسجن لمدة عامين ومع بداية عام ١٩٩١ الحالي يكون هؤلاء قد أنهوا مدة حكمهم. والذي أبرأتهم المحكمة لم يطلق سراحهم بعد؟ وسوف يطلق سراحهم مع الآخرين. ولا يعرف أحد معنى

الحكم بـبراءتهم وسجن الآخرين لمـدة سنتين سـوى أنه المخـرج الوحيـد لتبريـر توقيفهم وحرمانهم من دراساتهم وأعمالهم وخصوصـاً وكما هـو موضـح أعلاه أن بعضهم كان عمره ١٧ سنة عند اعتقاله.

أما الأخت فاطمة إبراهيم كاظم (أم لطفلين)، فقد عانت طوال الإحدى عشرة سنة الماضية الكثير. فزوجها السابق عبد الجليل مهدي طارش كان اختل توازنه العقلي لعدة سنين بعد اعتقاله عام ١٩٨٠ وتعريضه للتعذيب الشديد.

وهي كذلك تم اعتقالها عـدة مرات منـذ ١٩٨٠، ومنذ مـطلع ١٩٨٩ تم احتجازها والتحقيق معها مرات عديدة قبل تقديمها للمحاكمة الأخيرة.

AI Index: MDE 11/01/90 فهرس منظمة العفو الدولية:
Distr: CO/GR/REL SC التوزيع:

خارجي (للتوزيع العام)

منظمة العفو الدولية
الأمانة الدولية
1 Easton Street
London WC1X 8DJ
United Kingdom

٣٠ آذار/مارس ١٩٩٠

البحرين:
أحكام طويلة بالسجن بعد محاكمات غير عادلة

عبد الجليل خليل إبراهيم
محمد جميل الشيخ عبد الأمير الجمري
سيد جميل كاظم حسن
علي جمعة ماجد حسين
حسين إبراهيم كساب

في ٢٤ آذار/ مارس ١٩٩٠ حكم على الرجال الخمسة المذكورين أعلاه، بالسجن من قبل محكمة أمن الدولة بالبحرين، وهي المحكمة المدنية العليا للاستئناف.

وإجراءات هذه المحكمة التي تنظر في كل الجرائم المتعلقة بالأمن الداخلي أو الخارجي، لا تتماشى مع المعايير الدولية للمحاكمات العادلة.

فهناك أولاً اعتماد لا مبرّر له على الاعترافات كدليل وحيد للإدانة. ولكي تقبل المحكمة هذه الاعترافات يكفي أن يسجلها المدعي العام أو الشرطة قبل المحاكمة. وترى منظمة العفو الدولية أن الاعتماد بهذا القدر على الاعترافات كدليل قد يشجع أفراد قوات الأمن على اللجوء إلى العنف للحصول عليها. وبموجب إجراءات أمن الدولة لعام ١٩٧٤، يمكن احتجاز المشتبه فيهم احتجازاً إدارياً فترات قد تصل إلى ثلاث سنوات قابلة للتجديد، وقد تكررت مزاعم

التعـذيب في هذه الفـترات التي تسبق المحاكمـة عندمـا يكون السجنـاء عادة في حبس انعزالي وهذه المزاعم أثيرت في قضايا تتعلق بسجناء سياسيين.

والسبب الثاني الذي يدعو للقلق هو أن المحاكـمات التي تعقدهـا المحكمة المـدنية العليـا للاستئنـاف لا تسمح بـالاستئناف ضـد القرارات التي تصـدرهـا المحكمة أو الأحكام التي تقضي بها.

والإجراءات الأخرى لهـذه المحكمة تنتهـك حق المدّعَى عليهم في وجـود هيئة دفاع تقوم بالدفاع المناسب عنهم.

البحرين تتنكر لأبنائها(*)

حصلت «العرب» على أسماء أربع عوائل بحرانية (مجموعها ٣٥ شخصاً) ممن تعرضوا لتنكر حكومة بلادهم لحقوقهم.

وهذه العائلات هي:

١ ـ جاسم محمد حميد القصاب مع عائلته المكونة من زوجته، أشرف أكبر وثمانية من الأولاد والبنات بالأسماء التالية: قاسم ومحمد وطالب وأكبر وكاظم وجميلة وسمية وعبد العزيز.

٢ ـ سيد مهدي سيد هاشم العلوي مع عائلته المكونة من زوجته وتسعة من الأولاد والبنات، وهم: محمد وعباس وعصام وعلي وخلف وأربع بنات.

٣ ـ عائلة عباس علوي المكونة من زوجته مراتب وثمانية من الأولاد والبنات وهم: جاسم وجعفر وسعاد ووداد وفاطمة وأحمد وخديجة وزينب ولا زال أب العائلة عباس في الكويت.

٤ ـ سيد صالح سيد حسين العلوي مع عائلته المكونة من زوجته والأولاد والبنات أسماء بعضهم نبيهة وحامي وداحي وثلاث بنات أخريات..

مسلسل المأساة:

١ ـ كانت العوائل مقيمة في الكويت من أجل لقمة عيش لا تتوفر في البحرين حتى تاريخ ٢/٨/ ١٩٩٠ حيث تم الاستيلاء على الكويت من قبل العراق.

٢ ـ في تاريخ ١٠/٨/ ١٩٩٠ أصدرت سفارة البحرين في الكويت أوراقاً

---

* صحيفة العرب اللندنية العدد ٣٤٢٧/ ١٦ و١٧ نوفمبر ١٩٩٠.

رسمية لتسهيل عودة العوائل الأربع إلى البحرين عبر العراق أو الأردن والسعودية بصفتهم مواطنين بحرينيين.

٣ ـ بتاريخ ٢٤/٨/ ١٩٩٠ غادرت العوائل براً إلى بغداد حيث ألغيت أوراق مرورهم من قبل الحكومة العراقية لعدم اعترافها بسفارات أجنبية في الكويت فأصدرت سفارة البحرين في بغداد أوراقاً مشابهة.

٤ ـ في ٢٨/٨/ ١٩٩٠ غادرت العوائل العراق إلى الأردن ليصلوا في اليوم التالي.

٥ ـ في ٣٠/٨/ ١٩٩٠ غادرت العوائل الأردن لتصل السعودية في نفس اليوم.

٦ ـ في ٢/٩/ ١٩٩٠ وصلت العوائل إلى البحرين عبر الجسر حيث أخذوا مباشرة إلى سجن (الحورة).

٧ ـ في ١٥/٩/١٩٩٠ تم تسفير العوائل بحراً إلى الإمارات العربية المتحدة التي رفضت استقبالهم لعدم وجود وثائق سفر معهم بعد أن صودرت جميع أوراقهم وممتلكاتهم في البحرين.

٨ ـ في ١٧/٩/٩٠ تم تحويلهم بحراً إلى بندر عباس الميناء الإيراني.

٩ ـ في ١٨/٩/ ١٩٩٠ وصلوا إلى بندر عباس ورفضوا لنفس السبب المذكور في فقرة «٧» وسفروا ثانية إلى البحرين بعد ١٠ أيام.

١٠ ـ في ٣٠/٩/ ١٩٩٠ وصلوا البحرين فأخذوا ثانية إلى سجن الحورة وتم تفريقهم رجالاً ونساءً وأحداثاً.

١١ ـ أرسلت العوائل في ٢/١٠/ ١٩٩٠ إلى الإمارات جواً، وعند وصولهم إلى دبي تم إرجاعهم إلى البحرين في نفس اليوم.

١٢ ـ في ٦/١٠/ ١٩٩٠ أرسلت العوائل جواً إلى مدينة شيراز في إيران حيث رفضوا وارجعوا إلى البحرين في نفس اليوم.

١٣ ـ تم إيداع العوائل في سجن الحورة مرة ثالثة في ٦/١٠/ ١٩٩٠.

١٤ ـ في ١٠/١٠/ ١٩٩٠ تم إرسال سيد مهدي سيد هاشم العلوي وعائلته إلى الأردن حيث انقطع خبرها هناك حتى كتابة هذه السطور.

١٥ ـ في ١٧/١٠/ ١٩٩٠ تم إرسال سيد صالح العلوي وعائلته إلى الأردن حيث أرجعت إلى البحرين في ١٩/١٠/ ١٩٩٠ وأودعت السجن للمرة الرابعة.

١٦ ـ في ٢٤/١٠/ ١٩٩٠ تم إرسال عائلة عباس علوي وجاسم القصاب مع عائلته إلى سوريا حيث استقر بهم المقام هناك.

١٧ ـ بقيت عائلة سيد صالح في سجن الحورة في البحرين بعد أن أصيب السيد صالح بوعكة صحية ولا يزال مصير العائلة ووضعها مجهولاً.

١٨ ـ جدير بالذكر أن أهالي العوائل في البحرين راجعوا المسؤولين في البحرين ولكن دون جدوى.

«والعرب» تناشد الضمائر الحية التدخل بأي صورة لإنقاذ هذه العوائل والعمل على إعادة حقوقهم الشرعية إلى نصابها، أو أن تقوم حكومة البحرين بإيضاح أسباب رفضها السماح لهذه العائلات بالعودة إلى البحرين.

عشرة أعوام من العطاء الشعبي المستمر

يا أبناء الوطن، يا أخوة الجهاد، يا رفاق الدرب، يا سجناء الشعب، يا ضحايا الإرهاب الخليفي الغاشم، . . ها نحن نستقبل عقداً جديداً من الزمن ونودع عقداً منصرماً، نستقبل عهداً ينطوي على ما لا نعلم من أحداث ونفارق عهداً عشناه بخيره وشره، بسعادته وشقائه، بأيامه الحلوة وأوقاته التي لا تطاق. . عشرة أعوام من عمرنا جميعاً وقلوبنا واحدة، وأهدافنا واحدة، وقدرنا واحد، وإن كان كلّ منا نال ما نال من عناءٍ وشقاء على أيدي الظالمين ممن حكموا، وما يزالون، وطننا بالحديد والنار. عشرة أعوام كانت الأهم في تاريخ البحرين منذ مطلع هذا القرن، فقد شهدت تفاقماً للصراع بين الشعب والقبيلة الحاكمة، ولم تنحسر حتى استطاع المخلصون من أبناء الوطن تحقيق موقع شعبي متميّز جعلهم قادرين على تحمّل أعباء المسؤولية التي يعتقدون أنفسهم مسؤولين عنها، فالإسلاميون اليوم هم رمز النضال ضد الاستبداد الخليفي في البحرين، وروّاد المساجد ليسوا سوى شوكة في عيون الأعداء وحجاب الفتيات منظر يثير الحقد والغيض في نفوسهم. أما المسجونون فهم التعبير الأبلغ عن انتصار الشعب في نضاله ضد الطغيان، وما الغرباء عن الأوطان سوى سفراء هذا الشعب لدى العالم الخارجي. . يحملون همّه إلى العالم ويوفرون له رئة واسعة يتنفس الحياة من خلالها.

عشرة أعوام انقضت كطرفة العين لم تغمض للناس فيها عين ولم يهدأ لهم بال. فكل يوم يأتي بجديد، وكل من يطرق الباب فهو عميل للطاغية جاء ليمنع الأحرار من التنفس، ومن يتأخر عن الرجوع إلى بيته فهو رهينة لدى الجلاد

---

* صوت البحرين ٨٤ يناير ١٩٩٠.

البريطاني الذي نصب نفسه حاكماً فعلياً على البلاد خلفاً للمستشار الذي طرده الشعب قبل ثلاثة وثلاثين عاماً. فماذا نقول عن الثمانينات من القرن العشرين؟ وقد غصت السجون بأبنائنا وإخوتنا، ولقي عدد من شبابنا ربّه بالتعذيب الوحشي الذي مارسه جلّادو آل خليفة ضدّ أحرَار الأمة، ماذا نقول والحرب مشتعلة ضد المؤمنين من هذا الشعب، بل ضد الشعب كله، وأي لسان يستطيع النطق وقد أصبح الكلام ممنوعاً ويعتبر تهديداً للنظام وتعبيراً عن التخطيط لقلب نظام الحكم؟ ماذا نفعل وقد غلّت الأيدي وكممت الأفواه واشتريت الضمائر والأقلام؟.

عقد كامل من الزمن مر على شعب البحرين منذ أن بدأ المخطط الإرهابي ينفذ بحذاقة وإصرار، تموّله أموال النفط السعودي وتنفذه أيادٍ أجنبية وضحاياه من خيرة أبناء الأمة. نتحدث والألم يعتصر قلوبنا وإن كنا نشعر بحتمية استمرار الصراع وضراوة المعركة. فليس أمامنا والحال هذه إلا الدفاع عن النفس والاستمرار في المطالبة بالحقوق المهضومة لشعب البحرين المرتهن. فرغم ما يتفوّه به المسؤولون الخليفيون، من أمير ورئيس وزراء ووزير داخلية، وما يسعون لتأكيده من إدعاءات حول الوضع القائم فإن هناك قناعة كاملة لدى الشعب بكافة طبقاته وفصائله بأن الاستبداد الخليفي هو سبب المشكلة في البلاد، وما لم يستمع الخليفيون لمنطق الحق والعدل فإن مصيرهم لن يختلف كثيراً عن مصائر الأنظمة القمعية في أوروبا الشرقية.

نقول ذلك ونحن نستقبل عهداً جديداً ونعلم أن الحاكمين ما يزالون متشبثين بالأفكار القديمة والافتراضات البالية ويعتقدون أن العنف يحل كل المشاكل وأن اعتقال الشباب وفرض أحكام الطوارىء وامتهان التعذيب ضد الأحرار، كل ذلك يؤدي إلى تقوية حكمهم، هؤلاء لهم منطق خاص هو المنطق الفرعوني الذي يسقط دائماً في المواجهة مع دعاة الحق والتحرر وطلاب الحرية. ولقد قدمنا كشعب ضحايا كثيرة ولكنها أعطت من الثمار ما جعل آل خليفة ضامرين في زاوية ضيقة لا يملكون إلا لغة الإرهاب ولا يعتمدون في بقائهم إلا

على ما توفره الخبرات البريطانية في مجال التعذيب والقمع واضطهاد الحريات من أساليب تهدئة مؤقتة يضاعف الجرح وآلامه وآثاره.

رغم كل ذلك فنحن شعب يفتخر بشهدائه وسجنائه ومهاجريه ويشعر بالاعتزاز لانتمائه لدينه وعقيدته وهو مستعد لتقديم الغالي والرخيص لضمان حريته وكرامته ولا يقبل بالاستبداد بديلاً عن المشاركة والقمع بديلاً عن الحريّة. لقد أثبت عقد الثمانينات أن الشعب البحراني كان معطاءً منذ اليوم الأول من عام ١٩٨٠ حتى آخر يوم فيه، وما المحاكمات الجارية والاعتقالات وتصاعد عدد المسجونين إلا دليل على ذلك. ونقولها هنا بصراحة أن الشعب لن يسكت عن المطالبة بحقوقه مهما كانت التضحيات والآلام.

«تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠»

اعتقل عشرات الأشخاص دون اتهامهم أو محاكمتهم، وكان من بينهم أشخاص يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي، وكان أكثر من ١٠٠ سجين آخر يقضون أحكاماً بالسجن صدرت بحقهم بعد محاكمات جائرة، وعن جرائم سياسية زعم تورطهم فيها. ووردت تقارير حول تعذيب المعتقلين السياسيين. ولا سيما أثناء فترة الاعتقال الإنعزالي الذي يسبق المحاكمة، وذلك فيما يبدو بغية إكراههم على الاعتراف بجرائم سياسية. ونفت الحكومة نفياً باتاً حادثة وفاة زعم أنها وقعت من جراء التعذيب.

كان أكثر المعتقلين ينتمون إلى طائفة الشيعة التي تشكل جماعات ثورية غير مشروعة مقارها الأساسية خارج البحرين خصوصاً في إيران وسوريا. واستخدمت السلطات صلاحيات الاعتقال الواسعة التي يتيحها لها القانون الصادر بمرسوم عام ١٩٧٤ بشأن تدابير أمن الدولة في سجن معارضي الحكومة المشتبه فيهم. وتجيز هذه التدابير الاعتقال الإداري بدون تهمة أو محاكمة مدة أقصاها ثلاث سنوات بأمر من وزير الداخلية. وفي مثل هذه الحالات لا يتسنى إجراء المراجعة القضائية التي تتم في جلسة سرية إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ الاعتقال بناء على طلب السجين، ثم كل ستة أشهر بعد ذلك. غير أن هذا الإجراء نادراً ما يتبع، وربما كان مرجع ذلك إلى أن المعتقلين لا يُخبرون به. ومن خلال تعديل أدخل على المادة رقم ٧٩ من قانون الإجراءات الجنائية يجيز القانون الصادر بمرسوم عام ١٩٧٤ أيضاً وضع الأشخاص رهن الاعتقال السابق على المحاكمة فترة غير محددة، إذا كان ثمة إشتباه في تورطهم في أنشطة غير قانونية تهدد أمن الدولة. ويحرم المعتقلون الإتصال بمحامين، ولا يخطرون بأسباب اعتقالهم.

وفي ظل هذا الإجراء تنعدم فرص المراجعة القضائية. كما يبدو أن الصياغة العامة الواسعة لهذه الصلاحيات تجيز اعتقال من يعبرون عن معتقداتهم السياسية أو غيرها مما وقر في ضمائرهم على نحو يخلو من العنف. وفي أوائل شباط/ فبراير، اعتقل حوالي ٣٠ شخصاً بموجب القانون الصادر بمرسوم عام ١٩٧٤، في بلدة بني جمرة وحولها شمال غرب البحرين. وكان بين من اعتقلوا مدرس دين معروف إسمه عمران حسين عمران، وهو أحد ١٢ شخصاً كانوا في نهاية العام لا يزالون رهن الاعتقال الإنعزالي في سجن العدلية. وكان من بين هؤلاء الأثني عشر شخصاً أربعة فتيان.

وفي شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو قبض على ما لا يقل عن ٣٠ شخصاً آخر من طائفة الشيعة وفي نهاية عام ١٩٨٩ كانوا لا يزالون معتقلين. وتنظر محكمة الاستئناف العليا المدنية في جميع القضايا التي تنطوي على تهم تمس الأمن الداخلي أو الخارجي للدولة. وتقصر الإجراءات المتبعة في هذه المحكمة عن المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. وذلك ـ بصفة خاصة ـ من حيث أن المحكمة تتمتع بسلطة إدانة المتهمين إستناداً إلى الاعترافات ليس غير، فتقبل الإعترافات أدلة حتى إن لم تكن واردة إلاَّ في مستندات الشرطة أو الإدعاء، ولا يؤيدها أدلة مساندة، بما في ذلك شهادات الشهود. ومن الناحية العملية فإن الاعتقال الإنعزالي لفترة غير محددة قبل المحاكمة يزيد من خطر تعرض السجناء للتعذيب بغية إرغامهم على الاعتراف بجرائم ربما لم يرتكبوها.

وتنعقد محكمة الاستئناف العليا المدنية بصفتها محكمة ابتدائية في القضايا السياسية، وليس ثمة حق الاستئناف وقد بدأت محاكمتان سياسيتان على الأقل أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية خلال عام ١٩٨٩، وكانتا لا تزالان جاريتين في نهاية العام وفي شهر حزيران/ يونيو، مثل تسعة أشخاص كانوا قد اعتقلوا في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٩) أمام المحكمة بتهم تتعلق بالإنتماء إلى منظمة سياسية غير مشروعة وبالتحريض ضد الحكومة. وكان بينهم محمد جميل عبد الأمير الجمري، وعبد الجليل خليل

إبراهيم حسن، وهما نجل وصهر الشيخ عبد الأمير الجمري على التوالي، وهو زعيم ديني بارز أثار اعتقاله فترة قصيرة عام ١٩٨٨ إضطرابات في أوساط الطائفة الشيعية. وفي شهر أيلول/ سبتمبر مثل أمام المحكمة ثلاثة رجال، كانوا قد قبض عليهم في تشرين الأول/ نوفمبر ١٩٨٧. حيث اتهموا بالتخطيط لتخريب منشآت نفطية (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٨).

ظل في السجن أكثر من ١٠٠ سجين سياسي، صدرت بحقهم أحكام بالسجن بعد محاكمات غير عادلة أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية. وكان بينهم ١٤ شخصاً زعم أنهم من أنصار جبهة التحرير الوطني البحرينية المحظورة، ودينوا في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧و ١٨ شخصاً زعم أنهم من أنصار جمعية التوعية الإسلامية غير المشروعة، وكانوا قد أدينوا عام ١٩٨٤ وتسعة أشخاص زعم أنهم من أعضاء الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين المحظورة. وكانوا قد أدينوا عام ١٩٨٨ (راجع تقرير المنظمة لعام ١٩٨٩). وبقي في السجن أيضاً ٧٠ شخصاً آخر صدرت بحقهم أحكام بصدد محاولة إنقلاب مزعومة عام ١٩٨١. وزعم أن بضعة متهمين في محاكمات سياسية عذبوا لإرغامهم على الادلاء باعترافات قبل مثولهم أمام المحكمة. فقد زعم ميرزا عبد الخالق الذي مثل أمام المحكمة في شهر أيلول/ سبتمبر متهماً بمحاولة التخريب أنه شد بحبل إلى سيارة وسحب على أرضٍ مكسوة بالحجارة. كما زعم أن المستجوبين هددوا السجناء باغتصاب زوجاتهم أو أقربائهم من الأناث. وورد أن أساليب التعذيب الأخرى تضمنت الضرب والتعليق من المعصمين.

وفي شهر شباط/ فبراير، عثر في أرض بور علي جثة محمد منصور حسن، الذي كان شقيقه سجيناً سياسياً سابقاً في البحرين، ويعيش الآن في المنفي، ووردت روايات متناقضة تعلل وفاته، إذ إدعت جماعات المعارضة أنه توفي وهو في عهدة الشرطة بعد اعتقاله في ٢٥ كانون الثاني/ يناير في مطار البحرين الدولي. إلاَّ أن وزير الداخلية نفى أن تكون الشرطة قد اعتقلت محمد منصور حسن إطلاقاً، وأبلغ منظمة العفو الدولية أنه لم تكن هنالك أي ظروف مريبة حول وفاته، التي عزتها الوزارة إلى أسباب طبيعية.

وطالبت منظمة العفو الدولية بإجراء محاكمة عادلة للمعتقلين السياسيين الذين قبض عليهم في شباط/ فبراير وأيار/ مايو وحزيران/ يونيو، والذين لم توجه إليهم أي تهم أو إطلاق سراحهم.

وواصلت المنظمة مساعيها للحصول على معلومات حول السجناء الذين صدرت بحقهم أحكام بعد محاكماتٍ غير عادلة أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، وحثت على إعادة محاكمتهم طبقاً للمعايير الدولية، أو إطلاق سراحهم.

وفي شهر أيار/ مايو تلقت منظمة العفو الدولية تعقيبات من الحكومة على ما ورد بشأن البحرين في تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ وجاء في هذه التعقيبات أن أية إدعاءات تعذيب يمكن عرضها على المحاكم، وأن إدعاءات التعذيب، ومنع الزيارات العائلية والإتصال بالمحامين «لا أساس لها» وردت المنظمة على ذلك بأن لفتت إنتباه الحكومة إلى التوصيات المفصلة بشأن الضمانات الوافية لحقوق الإنسان، التي أوردتها المنظمة في وثيقة أصدرتها في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٨ تحت عنوان «بواعث قلق منظمة العفو الدولية في دولة البحرين»، ولم يرد رد من حكومة البحرين حتى نهاية العام.

(إنتهى)

---

* المصدر تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠.

البحرين
انتهاكات حقوق الإنسان

٩ أيار /١٩٩١

١ ـ القبض على الأشخاص واعتقالهم لأسباب سياسية
٢ ـ التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة
٣ ـ أحوال السجون
٤ ـ المحاكمات الجائرة
٥ ـ عقوبة الإعدام
٦ ـ الصكوك الدولية لحقوق الإنسان

موجز

في السنوات الأخيرة، تعرض المئات من بين العناصر السياسية النشيطة، أو من يشتبه في أنهم من العناصر النشيطة في البحرين، للقبض التعسفي، والتعذيب البدني، والنفسي، والاعتقال الإنعزالي لفترات طويلة. وقضى الكثيرون، أو ما يزالون يقضون، عقوبات بالسجن صدرت عليهم بعد محاكمات جائرة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن بينهم كثيرين من سجناء الرأي.

وبموجب أحكام قانون صدر عام ١٩٧٤، يجوز مد فترة الاعتقال الإداري لمدة غايتها ثلاث سنوات؛ وتعرف منظمة العفو الدولية بعض الحالات التي احتُجز فيها المعتقلون سبع سنوات كاملة دون تهمة أو محاكمة.

وكثيراً ما ترد أنباء وقوع التعذيب أثناء الاعتقال السابق للمحاكمة، وهو يستخدم هنا عادة لانتزاع الاعترافات. وتتضمن أساليب التعذيب الضرب، والتحريق بلفائف التبغ المشتعلة، وإرغام المعتقلين على الوقوف ساعات طويلة دون حراك. كما يتعرض السجناء أيضاً للتهديد والسباب وتعمد معاملتهم معاملة مهينة. ورغم أن نسبة التعذيب تقل بعد محاكمة السجناء، فإن المحتجزين فترات طويلة يعانون من المرض والمشاكل النفسية التي ترجع إلى ظروف السجن اللاإنسانية.

ويحاكم المتهمون في القضايا السياسية أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية، التي لا تحقق إجراءاتها المعايير الدولية الدنيا للمحاكمة العادلة. وعادة ما تتولى المحكمة تعيين المحامي الذي يتولى الدفاع عن المتهم، ولكن المتهمين لا يستطيعون مقابلة محاميهم إلا قبل بداية المحاكمة بوقت قصير. وقد يدان

المتهمون على أساس الاعترافات فقط، أو حتى على أساس شهادة الشرطة بأن المتهم قد أدلى باعتراف ما. ولا يجري تحقيق في المزاعم المتكررة بأن بعض الاعترافات قد صدرت عن المتهمين قسراً. وقد تعقد المحاكمة في جلسات سرية، ولا يتمتع المتهمون بالحق في الاستئناف ضد الحكم بالإدانة أو ضد العقوبة الصادرة عليهم.

هذا التقرير موجز لوثيقة من ١٥ صفحة بعنوان: (**البحرين: انتهاكات حقوق الإنسان** فهرس منظمة العفو الدولية MDE 11/01/91) والصادرة عن منظمة العفو الدولية بتاريخ ٩ أيار/ مايو ١٩٩١. ولمن يرغب في المزيد من التفاصيل أو يريد اتخاذ إجراء ما بشأن هذه القضية، أن يرجع إلى الوثيقة الكاملة.

مقدمة

تتكون دولة البحرين من مجموعة من الجزر الصغيرة الواقعة في الخليج بالقرب من ساحل المملكة العربية السعودية. وتحكمها منذ أواخر القرن الثامن عشر أسرة آل خليفة. وقد ظلت البحرين تحت الإدارة البريطانية حتى عام ١٩٧١، وما زالت لها علاقات وثيقة بالمملكة المتحدة والولايات المتحدة. ورئيس الدولة الحالي (الأمير) هو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، ويشغل أعضاء آخرون من أسرة آل خليفة جميع المناصب الحكومية الرئيسية، ومنها وزير الداخلية، ووزير الشؤون الخارجية، ووزير العدل ووزير الدفاع. ومن بين كبار موظفي قوات الأمن بعض الأجانب من المملكة المتحدة وباكستان والأردن، كما يشغل المصريون مناصب رفيعة في السلطة القضائية. ولا يوجد في البحرين مجلس تشريعي منتخب، وتكوين الأحزاب السياسية محظور، كما أن الدستور معطل منذ عام ١٩٧٥، بعد حل الجمعية الوطنية بتوجيه من الأمير بعد إنشائه بعامين فقط. والبحرين من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وفي جامعة الدول العربية، وفي مجلس التعاون الخليجي الذي يضم المملكة العربية السعودية، والكويت، والإمارات العربية المتحدة، وقطر، وعمان. وأثناء حرب الخليج عام ١٩٩١، كانت البحرين جزءاً من التحالف الذي حارب العراق.

وفي السنوات الأخيرة قبض على المئات في البحرين بصورة تعسفية، واعتقلوا دون تهمة أو محاكمة أياماً أو أسابيع أو حتى سنوات، بموجب قانون صدر عام ١٩٧٤ ويسمح بالاعتقال الإداري لمدة غايتها ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ويجدر بالذكر أن الشروط الفضفاضة لهذه التدابير، إلى جانب أحكام قانون العقوبات، تسمح بسجن سجناء الرأي، وتشجع على استخدام التعذيب لأنها تسمح فعلياً بالاعتقال الإنعزالي لمدة غير محدودة. أما المعتقلون

السياسيون، ومن بينهم من يحتمل أن يكونوا من سجناء الرأي، فتصدر عليهم الأحكام بعد محاكمات جائرة بقضاء عقوبات في السجن في أحوال تشكّل معاملة قاسية ولا إنسانية ومهينة.

وفي آب/ أغسطس ١٩٩٠، أطلق سراح العشرات من المعتقلين السياسيين، وذلك في أعقاب الغزو العراقي للكويت، ولكن كان بعضهم محتجزاً لمدة عام أو عامين دون تهمة أو محاكمة. وفي آذار/ مارس ١٩٩١، في بداية شهر رمضان، أفرج عما يزيد على عشرين سجيناً سياسياً، وذلك فيما يبدو بعد قضاء مدة عقوبتهم في السجن، ولكن، في نفس الوقت، استمر القبض التعسفي على الأشخاص لأسباب سياسية، وتجددت المخاوف من تعرض المعتقلين للتعذيب.

وفي السنوات الأخيرة، جمعت منظمة العفو الدولية معلومات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان من مصادر كثيرة ومتنوعة. وكان منها المقابلات التفصيلية مع السجناء السابقين وأقاربهم، وغيرهم من الأفراد الذين يعنيهم الأمر، رغم أن الإدلاء بهذه المعلومات قد يشكل في ذاته جريمة يعاقب عليها جنائياً في البحرين. وأرسلت المنظمة مندوبين لحضور جلسات محاكمة السجناء السياسيين، وأجرت مناقشات وتبادلت الاتصالات بصور أخرى مع المسؤولين من رجال الحكومة وأفراد البعثات الدبلوماسية. ومع ذلك فلم تقم حكومة البحرين حتى الآن باتخاذ أي خطوة عملية لوضع حد للانتهاكات الواردة في هذا الوثيقة.

وتخشى منظمة العفو الدولية من استمرار الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان ما لم توضع ضمانات أساسية لحقوق الإنسان، بحيث يتم إدراجها في نص القانون وتطبيقها عملياً. وقد دعت منظمة العفو الدولية حكومة البحرين مراراً وتكراراً إلى إظهار التزامها بحقوق الإنسان بالإنضمام إلى المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان مثل العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وتنفيذ أحكامها دون إبطاء.

١ ـ القبض على الأشخاص واعتقالهم لأسباب سياسية

تنص المادة الأولى من المرسوم بقانون بشأن تدابير أمن الدولة الصادر في ٢٢ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٤ على السماح بالاعتقال الإداري بأمر وزير الداخلية:

إذا قامت دلائل جدية على أن شخصاً أتى من الأفعال أو الأقوال أو قام بنشاط أو اتصالات داخل البلاد أو خارجها مما يعد إخلالاً بالأمن الداخلي أو الخارجي للبلاد أو بالمصالح الدينية والقومية للدولة أو بنظامها الأساسي أو الاجتماعي أو الاقتصادي أو يعد من قبيل الفتنة التي تؤثر أو من المحتمل أن تؤثر على العلاقات القائمة بين الشعب والحكومة أو بين المؤسسات المختلفة للدولة، أو بين فئات الشعب أو بين العاملين بالمؤسسات والشركات أو كان من شأنها أن تساعد على القيام بأعمال تخريبية أو دعايات هدامة أو نشر المبادىء الإلحادية.

ولا ينص القانون على أي إيضاحات إضافية عما يشكل «الدلائل الجدية» ولا على المزيد من التحديد للأفعال المذكورة في المادة الأولى. وقد أتاحت الصياغة الفضفاضة للقانون اعتقال الأفراد فترات طويلة بسبب ممارستهم السليمة لحقوقهم الإنسانية.

وتضيف المادة نفسها أنه يحق لمن يقبض عليه بموجب هذا القانون أن يتظلم أمام محكمة الاستئناف العليا من أمر القبض بعد ثلاثة شهور من صدوره، أو بعد ستة شهور من صدور قرار المحكمة برفض التظلم، وهكذا لمدة غايتها ثلاث سنوات، ويبدو أنه لا يوجد ما ينص على وجوب إخطار المعتقلين بحقهم في التظلم من الاعتقال.

وفي الواقع الفعلي، يسمح هذا القانون بالاعتقال الإنعزالي لمدة غير محدودة، ولدى منظمة العفو الدولية علم بحالات بعض المعتقلين السياسيين الذين احتجزوا ـ فيما يبدو ـ بموجب الأحكام المذكورة، دون تهمة أو محاكمة، لمدد تتفاوت بين ثلاث سنوات وسبع سنوات، مثل الشيخ محمد علي العكري، وعبد الكريم حسن العرادي، وعبد النبي الخيامي.

وذكر بعض المعتقلين السابقين لمنظمة العفو الدولية أنهم لم يمثلوا أمام أي محكمة رغم اعتقالهم لمدة تزيد على عام كامل في بعض الحالات. وكذلك معتقلون آخرون وجهت إليهم تهم رسمية ذكروا لمنظمة العفو الدولية أنه أجبروا على الإدلاء باعترافات زائفة في أثناء وجودهم في حجز الشرطة، وأنهم اقتيدوا إلى أحد قضاة التحقيق لتسجيل اعترافاتهم. كما هُدّدوا بالتعرض للمزيد من التعذيب إذا لم يدلوا بنفس الإفادة مرة أخرى. ويبدو أنه لم يتم إخطار أي من المعتقلين السابقين بحقهم في الاستئناف ضد اعتقالهم. والمعتقلون السياسيون المحتجزون بموجب هذه اللوائح، محرومون بصفة مستمرة، من الضمانات الأساسية الأولى التي ينص عليها القانون الدولي لحقوق الإنسان، وهي الضمانات التي تقضي بإخطارهم بحقوقهم، والاتصال بالمحامين وبأقاربهم، والطعن في قانونية اعتقالهم دون إبطاء أمام سلطة قضائية مستقلة.

وقد تضمنت تدابير أمن الدولة الصادرة عام ١٩٧٤ تعديلاً للمادة ٧٩ (الفقرة ٣) من قانون أصول المحاكمات الجزائية بموجب المادة ٨ بحيث أصبحت تنص على أنه:

في الجرائم المضرة لأمن الدولة من الداخل أو الخارج المنصوص عليها في قانون العقوبات يكون الإذن بالتوقيف لمدة غير محددة.

ويجوز التقدم بالمظالم للطعن في قانونية الاعتقال بعد شهر من صدور الإذن، وإذا رفض الطعن، تقدم المظالم مرة كل شهر بعد ذلك. وليس لدى منظمة العفو الدولية علم بأي قضايا سياسية قدم فيها الاستئناف على أساس شهري.

وعلى مدى السنوات العشر الأخير برز نمط متسق من القبض التعسفي على الأشخاص الذين يشتبه في معارضتهم السياسية للحكومة، وعلى أقارب وأصدقاء الذين يشتبه في أنهم من العناصر النشيطة في المعارضة. وكان الأطفال من بين الضحايا[1]. ورغم عدم توفر الأدلة على وقوع جريمة يعاقب عليها

(١) يقضي القانون البحراني بمحاكمة من وصل سنه إلى ١٥ سنة أو أكثر باعتباره من البالغين.

جنائياً، فإن بعض الأفراد، وخصوصاً أولئك الذين ينتمون إلى طائفة الشيعة التي تشكل الأغلبية، كثيراً ما يتعرضون للمضايقة من قبل الشرطة، وكثيراً ما يلقى القبض عليهم ويعتقلون ويعذبون. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الكثيرين من المحتجزين كانوا سجناء رأي. واستمرار نمط القبض التعسفي والاعتقال طوال هذه الفترة يوحي بأن ثمة سياسة متعمدة من جانب الحكومة لمضايقة وتخويف طوائف بعينها من السكان، وخصوصاً طائفة الشيعة في بعض المناطق مثل بني جمرة، والبلاد القديم، وسنابس، والدراز، إلى جانب بعض الأحياء مثل النعيم، والمخارقة، ورأس رمان، في المنامة وهي عاصمة الدولة.

وكثيراً ما يتعرض الطلبة البحرينيون الدارسون في الخارج، وأقارب نشطاء المعارضة السياسية أو من يشتبه في كونهم كذلك، إلى القبض عليهم واعتقالهم عند عودتهم إلى البحرين. وفي عام ١٩٩٠، اعتقل العديد من أسرات السجناء السياسيين، الذين يقضون عقوبات طويلة في السجن لاتهامهم بالإشتراك في محاولة مزعومة لقلب نظام الحكم في عام ١٩٨١، وكان من بين المعتقلين بعض الأطفال، وظلوا قيد الاعتقال عدة أسابيع، وكان بعضهم يعيشون سابقاً في سوريا. وكانت بعض الأسرات مقيمة في الكويت والعراق حتى وقت احتلال العراق للكويت. وعند عودتهم إلى البحرين اعتقلوا في حبس انعزالي وحرموا من الاتصال بأقاربهم ومحاميهم، ثم أبعدوا بالقوة آخر الأمر من البحرين إلى إيران وسوريا. وتعتقد منظمة العفو الدولية أنهم من سجناء الرأي.

وكان بعض المقبوض عليهم لأسباب سياسية مشتبهين أو متهمين بإنشاء منظمات سياسية غير مرخص بها، أو ذوي صلة بهذه المنظمات، وكانت في معظم الأحوال ذات اتجاه إسلامي. وكانت عمليات القبض الجماعي تقع قبل أيام الأعياد أو المواكب الدينية أو بعدها، مباشرة. وكان فقهاء الدين أيضاً من بين الذين قبض عليهم واعتقلوا، وكان ذلك أحياناً لمدد بلغت سنتين، مثلما حدث في حالة السيد عبدالله المحرّقي الذي ظل محتجزاً من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٠.

وفي أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨، قبض على ابن الشيخ عبد الأمير الجمري، وهو قاض في المحاكم الشرعية (للأحوال الشخصية)، واستجوب، وورد أنه تعرض للتعذيب لحمله على إدانة والده بتهمة التحريض على المظاهرات التي جرت في عاشوراء في وقت سابق من نفس العام. وقبض على عدد آخر من الأشخاص من نفس المنطقة وفي نفس الوقت، وورد أنهم تعرضوا للتعذيب وغيره من ألوان الضغط لحملهم على الإدلاء بالشهادة ضد الشيخ الجمري وابنه.

وفي آب/ أغسطس ١٩٩٠، اعتقل فقيه ديني من المذهب السني، هو نظام يعقوبي، بسبب ما زعم انتقاده الحكومة في المسجد. ومثلما حدث لغيره من فقهاء الدين المعتقلين، منع من الوعظ في المساجد منذ الإفراج عنه.

وإذا كان عدد المقبوض عليهم لأسباب سياسية قد تضاءل - فيما يبدو - بعد الغزو العراقي للكويت في آب/ أغسطس ١٩٩٠، فقد استمرت عمليات القبض بصورة متقطعة. وعلمت منظمة العفو الدولية في أوائل عام ١٩٩١ أن نحو ١٢ شخصاً من ستر قد قبض عليهم، وذلك فيما يبدو بسبب انتقادهم للوجود الأمريكي في البحرين. وكان واحد منهم على الأقل ما يزال معتقلاً في نهاية شهر آذار/ مارس ١٩٩١. وفي وقت سابق من نفس الشهر، قبض على اثنين على الأقل من أبناء البحرين واعتقلا عند عودتهما من المملكة العربية السعودية. كما اعتقل آخرون لأسباب سياسية في بني جمرة. وبعد أن أدلى آية الله أبو القاسم الخوئي، أكبر فقيه شيعي في العراق، ببيانات في التلفاز العراقي، وكان - فيما يبدو - مجبراً على ذلك، جرت مظاهرة احتجاج سلمية في المنامة يوم ٢٥ آذار/ مارس. وأعقبها القبض على فقيهين شيعيين هما السيد علوي البلادي والشيخ علي عاشور اللذين اعتقلا لغرض استجوابهما ثم أطلق سراحهما فيما بعد.

وفي نهاية آذار/ مارس ١٩٩١، كان معظم المعتقلين والسجناء السياسيين في البحرين، والذين يزيد عددهم كثيراً على المائة، ما يزالون محتجزين، وكان

بعضهم يقضي عقوبة السجن المؤبد. وقد زُعم أن معظمهم ممن يرتبطون بالجماعات الإسلامية مثل الجبهة الإسلامية لتحرير البحرين، وجميعة التوعية الإسلامية، وحزب الله. ويعتقد أن عدداً من الآخرين الذين دخلوا السجن بسبب أنشطتهم المزعومة في جبهة التحرير الوطني البحريني قد أطلق سراحهم في آذار/ مارس ١٩٩١، بعد أن قضوا سنوات عديدة في السجن. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن إجراءات المحاكمة التي اتبعت في نظر جميع هذه القضايا لم تحقق الحد الأدنى للضمانات المنصوص عليها بالنسبة للمحاكمات العادلة في المادة ١٤ من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

ويتولى إصدار الأوامر بالقبض على الأشخاص لأسباب سياسية وتنفيذها رجال مصلحة الأمن والاستخبارات وإدارة التحقيقات الجنائية. وقد يحتجز المعتقلون السياسيون في أعقاب القبض عليهم قيد الحبس الإنفرادي، بحيث يكونون في عزلة تامة عن بعضهم البعض وعن العالم الخارجي. وذكر المعتقلون السابقون أنه لم يكن يسمح لأي اتصال من أي نوع فيما بين المعتقلين السياسيين. ولم يكن المعتقلون في القلعة مثلاً يستطيعون التعرف على الآخرين إلا إذا لمحوهم من خلال الثقب الضيق في باب الزنزانة وهم ذاهبون إلى دورات المياه أو عائدون منها.

٢ ـ التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

يتعرض المعتقلون عادة للتعذيب وسوء المعاملة في الفترة المبدئية لاعتقالهم. وأشد أساليب التعذيب شيوعاً هي الضرب بالخراطيم أو الأسلاك الكهربائية، وإجبار المعتقل على الوقوف على قدميه ساعات عديدة أو أياماً طويلة، والحرمان من النوم، والمنع من قضاء الحاجة، وإطفاء لفائف التبغ المشتعلة في الجسد، والتعليق في أوضاع ملتوية. كما وردت بعض التقارير التي تقول بأن السجناء كانوا يجبرون على أكل البراز أو أكل السحالي، وإحداث ثقوب في الجلد بمثقاب، والتهديد بالاعتداء الجنسي أو بالإعدام. وعادة ما يكون الإيذاء الجسدي مصحوباً بالشتائم والتهديدات. وعلى مدى سنوات

عـديدة أشـار ضحايـا التعذيب بـالإسم إلى نفس الضبـاط، في مصلحـة الأمن والاستخبارات وإدارة التحقيقات الجنائية الذين أمروا بتعذيبهم أو شاركوا فيه.

وقـال أحد المعتقلين السـابقين، وكـان قد احتجـز في أوائل الثـمانينـات، لمنظمة العفو الدولية ما يلي:

أخذوني إلى غرفة منفصلة وقيدوا يديّ وقدميّ بحبـل. ثم حشروا قطعـة من القماش في فمي وقالوا إنني يجب أن أعترف بأنني عضو في الجبهة الإسلاميـة لتحرير البحرين. ولكني أنكرت ذلك. فأوثقـوني وعلقوني في وضـع مقلوب من قضيب يمر تحت ركبتي ثم ضربوني على باطن قـدميّ المواجهتـين للسقف ببعض الخـراطيم. واستمـر إنكـاري أن لي أي عـلاقـات بتلك الجبهـة، إذ لم تكن لي علاقات بها. ومن ثم جعلوني أعود سيراً إلى الزنزانة، وكانت قدماي متورمتـين إلى حد كبير وتسببـان لي ألماً حـاداً. ولم أكن قادراً عـلى احتمال ألم مجـرد الضغط عليهما بأي صورة ولكنهم أجبروني على السير.

وعادة ما يتعـرض المعتقلون للتعذيب وسـوء المعاملة لحملهم عـلى الإدلاء بمعلومـات أو اعترافـات يمكن أن تستخدم بعـد ذلـك أسـاسـاً لإدانتهم والحكم عليهم بعقوبة ما، ولكن ليس هذا هو الإطار الوحيد الـذي يقع فيـه التعذيب. إذ تعـرض المعتقلون في حالات أخـرى للتهديـد وأنذروا بـألا يشـاركـوا في أي صـورة من صور أنشـطة المعارضـة السياسيـة في المستقبل. وتعـرض الكثـيرون للتعـذيب أو اللتهديـد لإرغـامهم عـلى التعـاون مـع السلطات، وإبـلاغهـا عن أنشـطة أفراد معينـين وأصـدقـاء هؤلاء الأفـراد. ويبـدو أن المسؤولـين يؤكـدون للمعتقلين أنهم إذا لم يمتثلوا لهذه المطالب فربما ظلوا في الحجز إلى ما لا نهاية.

وقال سجين سياسي قبض عليه في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٨:

أرغمت عـلى الوقـوف أربعة أيـام كاملة، وعـلى عينيّ عصـابـة، ويـداي مـربوطتـان خلف ظهري. ومنعت من الـذهـاب إلى دورة الميـاه وأرغمت عـلى تلويث نفسي وأنـا واقف تلك الـوقفـة. لم يسمـح لي أن أجلس ولـو لتنـاول الطعام، ولم يقدموا لي سوى كوبين من الماء كل يوم... وتعرضت للضرب على

سائر أجزاء جسمي حتى فقدت الوعي وشعرت كأن جسمي يحترق. وقد أدى هبوط مستوى الدم المتدفق إلى المخ، بسبب الوقوف مدة طويلة، حتى أنني كنت أهذي طول الوقت.

وقد أكد السجناء السابقون الآخرون الذي استجوبتهم منظمة العفو الدولية حدوث هذا النوع من التعذيب.

وقال معتقل سابق آخر أنه كان يتعرض للتعذيب، أثناء استجوابه في القلعة في عام ١٩٨٩، مرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع لمدة شهر كامل:

كان المحققون يأتون معاً أحياناً، وفرادى أحياناً أخرى. كانوا يضربونني بالأسلاك والعصيّ، ويركلون رأسي وظهري بأحذيتهم العسكرية الثقيلة. وفي إحدى المرات قيّدوني إلى كرسي وثقبوا كاحلي بمثقاب يعمل بالبطارية. وكانت ليلة الجمعة أسوأ ليالي الأسبوع إذ يخرج الحراس ليسكروا ثم يعودون ويضربون السجناء.

وبعد الإفراج عن هذا المعتقل، أجريت له جراحة في العمود الفقري، بسبب المعاملة التي لقيها، وما زالت بجسمه ندوب أخرى من أثر التعذيب، منها آثار الحروق التي خلفتها لفائف التبغ، وجرح في يده طوله عشرة سنتيمترات من أثر طعنة سكين.

وتهدف كثير من أساليب التعذيب المستخدمة ضد المعتقلين السياسيين في البحرين إلى إهانتهم. إذ ورد أن أحد زعماء الشيعة الدينيين قد جرد من ملابسه، وأن أحد الحراس تبول في عمامة زعيم شيعي آخر. وقيل لمعتقل آخر إن عليه أن يتبول على صورة الإمام الراحل آية الله الخميني، ولم يسمح له أن يقضي حاجته إلا هكذا. ولما استمر في رفضه الإذعان لهذا الطلب، فقد انهار آخر الأمر.

وورد أن المعتقلين السياسيين تعرضوا للتهديد بالإعدام، وفي حالة المعتقلين الشبان، كانوا بصفة خاصة يتعرضون للتهديد بالاعتداء الجنسي. وقد

ذكر سجين سابق لمنظمة العفو الدولية أنه تعرض هو وزملاؤه، حتى بعد المحاكمة وصدور الحكم عليهم، للضرب بأي ذريعة من الذرائع. وكان سجناء القلعة يعاقبون بوضعهم في زنزانات مظلمة ضيقة داخل أبراج القلعة ويظلون معزولين فيها. كما ذكر أن أحد السجناء نادى ذات يوم على الحراس ليسمحوا له بالذهاب إلى دورة المياه، ولكن الحراس تجاهلوا طلبه، ومن ثم شرع السجناء في النداء هم أيضاً مما أدى إلى نقلهم إلى الأبراج. وذكر سجين آخر أنه وضع في زنزانة بالغة الصغر حتى أنه لم يستطع لضيقها أن يؤدي فيها الصلاة.

وتؤدي النصوص التشريعية وظروف السجن إلى تيسير تعذيب السجناء في البحرين. إذ قد يظل المعتقلون محتجزين حجزاً انعزالياً لمدة شهور، أو حتى سنوات، معزولين عن العالم الخارجي، عاجزين عن الاتصال بالمحامين حتى يحين موعد محاكمتهم، وبحيث لا يزورهم أفراد أسَرِهم إلا لماماً. وتسمح النصوص القانونية الخاصة بالمحاكمة أمام محكمة الاستئناف العليا المدنية لهذه المحكمة بأن تبني أحكامها على أساس أوحد وهو الاعترافات التي يدلي بها الأشخاص إلى الشرطة، دون وجود شهود، أو على مجرد شهادة الشرطة بأنها سجلت تلك الاعترافات. ولا تتضمن النصوص الخاصة بهذه المحكمة الالتزام بالتحقق من أن المعتقلين قد أدلوا بهذه الاعترافات طواعية وضمان ذلك، أو التحقيق في مزاعم التعذيب، أو إيجاد أدلة لتأكيد صحة الاعترافات.

وليس لدي منظمة العفو الدولية علم بأي حالة أجريت فيها التحقيقات المستقلة المحايدة في مزاعم التعذيب أو سوء المعاملة، أو باتخاذ إجراءات تأديبية ضد من زُعمت مسؤوليتهم عن التعذيب. وغالباً ما يعجز المعتقلون عن التقدم بالشكوى من التعذيب حتى يحين موعد تقديمهم للمحاكمة، بعد أشهر طويلة من القبض عليهم والتحقيق معهم وتعذيبهم المزعوم. وإذا كانت العناية الطبية الأولية متوافرة لعلاج الإصابات الناجمة عن التعذيب، فإن الضحايا لا يحالون بصفة تلقائية إلى الأطباء الشرعيين للكشف عليهم وتحديد ما إذا كانت حالة

النـدوب الجسديـة وطبيعتها تتفق ومـوعد ارتكـاب التعذيب المـزعوم والأسلوب المتبع فيه. وأنجح تلك الفحوص مـا يتم إجراؤه بعـد وقوع التعـذيب مباشرة، وذلك قبل ذبول هذه الندوب أو اختفائها، كما يجب أن يقوم بها أطبـاء يتمتعون بالاستقلال التام عمن يتحملون مسؤولية الاعتقال أو الاستجواب. في البحرين تـدخـل هـذه السلطات الثـلاث، ومنهـا مصلحـة الـطب الشرعي، في دائـرة اختصاص وزارة الداخلية.

وقد سجلت منظمة العفو الدولية ست حالات لمعتقلين سياسيين توفوا في الحجـز فيـما بـين عـامي ١٩٨٠ و١٩٨٦، وأثـارت قضـايـاهم مـع السلطات المختصـة، وكان من بينهم راضي مهـدي إبـراهيم، الـذي كـان يقضي عقـوبـة بالسجن ١٥ سنة، والدكتور هـاشم إسماعيـل العلوي، الذي تـوفي بعد القبض عليه بشهر واحد. وقد لقي الإثنان حتفهما في عام ١٩٨٦. ومع أن التحقيقـات الـرسمية قـد أجريت في بعض الحـالات وسجلت أن الوفـاة قد حـدثت نتيجـة للانتحار، إلا أن منظمة العفو الدولية تعتقد أنه يجب إجراء تحقيق شـامل محـايد في جميـع حالات الـوفاة في المعتقـل، وأن تتولى ذلـك التحقيق سلطة قضائيـة. وتزداد أهمية مثـل هذا التحقيق عنـدما تـتردد المزاعم، كـما هو الحـال هنا، بـأن الأفـراد المذكـورين قضوا نحبهم نتيجـة للتعذيب أو الإهمـال الطبي أو لكليهـما معاً.

٣ ـ أحوال السجون

كثيراً ما يحتجز السجناء السياسيون في البحرين في سجون تتسم بأحوالهـا القاسية واللاإنسانية، ويعاني الكثيرون منهم من الروماتيزم بسبب نسبة الرطـوبة العـالية، والإصـابات الجلديـة، ومشاكـل التغذيـة، إلى جـانب الأمـراض التي يتسبب فيها، أو يؤدي إلى تفاقمهـا، التعذيب أو سـوء المعاملة. ويحتجـز معظم السجنـاء السياسيـين الذين طـالت مـدة سجنهم في سجن «جـو»، وهـو سجن حـديث في جنوب البـلاد، يطل عـلى البحر، ويتكـون من زنـزانـات منفصلة. ويحتجـز آخرون في سجن المنـامة (وهـو جزء من القلعـة) الـذي بُنِـيَ في القـرن

السابع عشر، وبعضهم في سجن العدلية بالقرب من المنامة. وقد يحتجز السجناء السياسيون أيضاً في مخافر الشرطة ومراكز الاعتقال، مثل الحد والزلاق والحورة والرفاع.

وفيما مضى كان المعتقلون السياسيون يحتجزون في زنزانات مع الأشخاص الذين يقبض عليهم بتهمة الأتجار في المخدرات. وقد ذكر أحدهم لمنظمة العفو الدولية أن الأحوال في زنزانته كانت لا تطاق لأن عدداً من المعتقلين معه كانوا يعانون من أعراض جسدية شديدة بسبب توقفهم عن تعاطي المخدرات، منها الإسهال الحاد وآلام المعدة. وقال إن السلطات كانت تتجاهلهم، وأنهم نادراً ما كانوا يحظون بالرعاية الطبية.

وفي القيظ الشديد والرطوبة البالغة، التي تتسم بها شهور الصيف، غالباً ما لا يتاح للسجناء ما يكفيهم من ماء الشرب أو مرافق الاستحمام، وكثيراً ما يشتكون من الإفتقار إلى التهوية وضوء النهار. كما أن المرافق الصحية ووسائل النظافة غير كافية، وفي بعض الحالات لم يكن يقدم إلى العديد من السجناء الذين يتقاسمون زنزانة واحدة إلا دلو واحد لاستخدامه في قضاء الحاجة. وقد ذكر سجين سابق لمنظمة العفو الدولية أن الزوار من أقارب السجناء دائماً ما يحضرون معهم فاكهة طازجة، وأن هذه الفاكهة سرعان ما توزع بين السجناء جميعاً قبل أن تذبل بسبب حرارة الجو. ولكن السجناء كانوا يصابون بالإسهال بعد أكل هذه الفاكهة لأنها ليست جزءاً من طعامهم المعتاد. ويشيع بين السجناء الميل إلى الهزال، وذلك لأن طعام السجن لا يكفي ولا يسمح لأفراد الأسرة بإحضار الطعام إلا في أيام الزيارة. وذكر سجين سياسي سابق أن الطعام يتولى إعداده السجناء الجنائيون، وكان بعضهم قد هدد بالتبول في الطعام الذي يعدونه.

وأحياناً كان السجناء السياسيون في البحرين يعزلون عزلاً تاماً عن العالم الخارجي. وقد حرموا من الاستماع إلى المذياع، ومن قراءة الصحف، ومن أدوات الكتابة، ولو أنه أحياناً ما يسمح لهم ببعض الكتب ذات الطابع الديني

الصرف. وكثيراً ما ترد أنباء قيامهم بالإضراب عن الطعام احتجاجاً على أحوال السجن السيئة؛ وكان آخر إضراب عن الطعام قد جرى في آذار/ مارس ١٩٩١.

ومما يزيد من إحساس السجناء بالعزلة قلة عدد الزيارات العائلية؛ إذ لا يسمح بها إلا مرة واحدة في الشهر، بل إن الكثير من السجناء السياسيين لا يسمح لهم بالزيارة إلا مرة كل شهرين أو ثلاثة شهور. وذكر سجناء سابقون لمنظمة العفو الدولية أنهم لم يكونوا يبلغون بالزيارات مقدماً بل يقال لهم فقط إن أقاربهم في انتظارهم، ثم يساقون لمقابلتهم. وقال البعض إنهم شعروا بصدمة كبيرة عند الإعلان عن زيارة من هذه الزيارات في أعقاب شهور من العزلة التامة بحيث لم يستطيعوا التحدث مع الزوار من أفراد أسرهم.

وورد أن ٧٣ سجيناً ممن حوكموا وصدرت عليهم الأحكام بسبب تورطهم في محاولة انقلاب مزعومة في عام ١٩٨١، قد حرموا من أي زيارات عائلية لسنوات عديدة بعد المحاكمة.

وقال أحد السجناء السابقين إنه قضى شهوراً عديدة في عزلة تامة ولم يكن يدري أن زوجته التي كانت في مرحلة متقدمة من الحمل قد تعرّضت للاستجواب وجرّدت من أوراقها، ثم طردت قسراً من البحرين مع أسرتها في هذه الأثناء. لم تكن لديه أنباء عن مكان وجودها، ولم تكن الخطابات التي يكتبها أقاربه لإخباره بذلك تقدم إليه. وقال إن احتمال العزلة كان أمراً بالغ الصعوبة لأنه لم يكن لديه ما يشغل به وقته أو أفكاره، وأنه كان محروماً من الاتصال بأي صورة من الصور بالسجناء الآخرين وبالعالم الخارجي. وكان يعاني من نوبات متكررة من الهذيان والكوابيس. وقال لمنظمة العفو الدولية:

كانت تقلقني أشياء كثيرة. وكنت أحس دائماً بالضغط الواقع عليّ. كانت الرتابة بالغة القسوة. وتعرّضت عيناي للمتاعب بحيث لم أعد أستطيع تركيز بصري. كانت وحدتي كاملة. لم يكن لديّ ما أفعله، فبدأت ألهو بالنمل الذي يزحف في زنزانتي. وكنت أطعمه أيضاً. حتى جاء اليوم الذي أتى فيه الحراس ورشوا الزنزانة بمبيد حشري قضى على النمل. ولم يكن لديّ سواه.

٤ ـ المحاكمات الجائرة

إن المحاكمات السياسية في البحرين تقصر كثيراً عن تحقيق المعايير الدولية للمحاكمات العادلة. إذ لا يستطيع المعتقلون الاتصال بالمحامين حتى قبيل بداية المحاكمة، حين تقوم المحكمة عادة بتعيين محاميّ الدفاع. وتقضي الإجراءات الخاصة بمحكمة الاستئناف العليا المدنية التي تتولى النظر في القضايا المتصلة بأمن الدولة الداخلي والخارجي، بموجب المواد ١١٢ ـ ٨٤ من قانون العقوبات، على أن للمحاكم أن تدين وتصدر أحكامها على السجناء على أساس الاعترافات التي أدلوا بها إلى الشرطة، أو حتى على أساس شهادة الشرطة بأنهم قد أدلوا بهذه الاعترافات. وليس على المحكمة أن تستدعي الشهود للإدلاء بشهادتهم أو لاستجوابهم، ولا يتمتع المتهمون بحق الاستئناف ضد الإدانة أو ضد حكم المحكمة. وتعقد المحكمة جلساتها سرية أو بحضور أقرب أقرباء المتهمين فحسب. ولا يسمح للصحافة أو للجمهور بالحضور، ولا تنشر أجهزة الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة خبر إجراء مثل هذه المحاكمات.

ولا تتضمن النصوص الخاصة بإجراءات المحكمة تعليمات تكفل حرية الإدلاء بالاعترافات أو التحقيق في مزاعم التعذيب. وقد زعم المتهمون دائماً أن اعترافاتهم قد انتزعت منهم تحت وطأة التعذيب؛ ومع ذلك، فلا يبدو أن أحداً قد أجرى تحقيقاً مستقلاً فيها، رغم هذه المزاعم واتساقها.

وكثيراً ما رفضت محكمة الاستئناف العليا المدنية الطلبات التي تقدم بها الدفاع لاستدعاء الشهود إلى المحكمة. ومع ذلك، فقد تم استدعاء شهود الإثبات للإدلاء بشهادتهم في محاكمة محمد جميل عبد الأمير الجمري وثمانية آخرين في عام ١٩٩٠. وكان من بين ما طلب من الشهود أن يشهدوا به، أن المتهمين حاولوا ضمهم إلى عضوية منظمة غير مرخص بها هي حزب الله، وقد أنكر جميع المتهمين وجودها. وعندما طلب منهم الإدلاء بشهادتهم، ورد أن الشهود تراجعوا عن الأقوال التي كانوا قد أدلوا بها من قبل إلى السلطات على أساس أنها انتزعت منهم قسراً، وأن المتهمين لم يقوموا بأي محاولة لضمهم إلى

تلك المنظمة. وكان بعض الذين استدعوا قد قبض عليهم وتعرضوا للتعذيب الجسدي أو للتهديد أو لكليهما معاً؛ إذ هددوا بأنهم لم يدلوا بالشهادة المطلوبة، فربما وجهت إليهم أيضاً التهم الجنائية. وقد حدث هذا عام ١٩٨٨ بعد القبض عليهم بفترة قصيرة. وبعد انقضاء ما يزيد على عام كامل، استدعتهم الشرطة قبيل موعد مثولهم في المحكمة لتذكيرهم بشهادتهم.

ويُتّهم معظم السجناء السياسيين بارتكاب جرائم منصوص عليها في أحكام قانون العقوبات مثل المادة ١٥٩ التي تعاقب على عضوية منظمة غير مرخص بهابالسجن مدة غايتها عشر سنوات. ويبدو أن الإدانة طبقاً لهذا النص تقتضي أن يكون الهدف من المنظمة هو قلب نظام الحكم بالقوة. ولما كانت المحاكمات السياسية في البحرين مغلقة بصورة تكاد تكون مطلقة (رغم أن منظمة العفو الدولية استطاعت حضور جلستين بصفة مراقب في إحدى المحاكمات التي جرت عام ١٩٨٧)، ولما كانت السرية المطلقة تكتنف النتائج والأحكام التي تصدرها المحكمة، فإنه من العسر إثبات ما إذا كان المتهمون قد استخدموا العنف أو دعوا إلى استخدامه أم لا، إذ يبدو أن الإدانة بموجب المادة ١٥٩ من قانون العقوبات تقتضي ذلك. ولا يسمح في البحرين بإطلاع الجمهور، أو حتى المحامين، على نسخ الأحكام التي تصدرها محكمة الاستئناف العليا المدنية. وقد طلبت منظمة العفو الدولية نسخاً من أحكام هذه المحكمة من الحكومة ومن السلطة القضائية، ولكنها لم تتلق رداً إيجابياً.

ويبعث على قلق منظمة العفو الدولية تواتر الأنباء المتسقة بأن بعض الأفراد قد أدينوا وصدرت عليهم أحكام بالسجن مدداً طويلة، دون تقديم أي أدلة في المحكمة تثبت استخدامهم للعنف أو دعوتهم إلى استخدامه، وأن المتهمين في بعض القضايا أبلغوا بالأحكام الصادرة عليهم في أثناء المحاكمة نفسها أو قبل انتهاء المحاكمة بل وقبل بداية المحاكمة. وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الكثيرين من السجناء السياسيين في البحرين ربما زج بهم في السجن لسبب أوحد، هو ممارستهم السلمية لحقوقهم الإنسانية.

٥ ـ عقوبة الإعدام

ينص قانون العقوبات المعدل الصادر عام ١٩٧٦ في البحرين على تطبيق عقوبة الإعدام بالنسبة لعدد من الجرائم، من بينها الجرائم المرتبكة ضد أمن الدولة، ومحاولة قلب نظام الحكم عن طريق التمرد المسلح، وفئات منوعة من القتل، مثل القتل العمد مع سبق الإصرار. وفي عام ١٩٨٤، دخل قانون جديد حيز التنفيذ وهو يجيز الحكم بالإعدام أيضاً على المتجرين بالمخدرات. أما أسلوب الإعدام المنصوص عليه، فهو الإعدام رمياً بالرصاص.

ورغم أن تشريعات البحرين ما زالت تنص على عقوبة الإعدام، فلا يبدو أن حكم الإعدام قد نفِّذ في أحد هناك منذ إعدام ثلاثة رجال بتهمة القتل العمد في آذار/ مارس ١٩٧٧. وفي تموز/ يوليو ١٩٩٠، حكمت محكمة الجنايات العليا بإعدام مواطن باكستاني اسمه محمد عظيم غالب الدين بتهمة الإتجار بالمخدرات، ولكننا لا نعلم هل نفِّذ الحكم في الواقع أم لا.

ومما يبعث على قلق منظمة العفو الدولية بصفة خاصة أن عدداً من الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام تقع في نطاق اختصاص محكمة الاستئناف العليا المدنية، إذ أن إجراءاتها لا تتمشى مع المعايير الدولية المدنية للمحاكمة العادلة والتي ذكرناها في الفصل الرابع فيما سبق.

٦ ـ الصكوك الدولي لحقوق الإنسان

في آذار/ مارس ١٩٩٠، انضمت دولة البحرين إلى اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها. ولم توقع البحرين أو تصادق أو تنضم إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية وبروتوكوليها الاختياريين الأول والثاني، ولا إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولا إلى اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبات القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن الانضمام إلى هذه المعاهدات المهمة في مجال حقوق الإنسان وتنفيذها يمثلان خطوة ذات أهمية حيوية، وتأخر اتخاذها فترة طويلة في البحرين، نحو ضمان حقوق الإنسان الأساسية لجميع الأفراد؛ وقد حثت المنظمة دولة البحرين عدة مرات على اتخاذ تلك الخطوة دون إبطاء.

المحتويات

هل تعلم ٥
لمحة عن سجون آل خليفة ٦
جهاز المخابرات خلفية تاريخية ١١
لماذا تبثون الخوف بين الآمنين ١٦
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٧٩ ..... ١٨
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٠ ..... ٢٢
رسالة إليك خلف القضبان ٢٦
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٠ ..... ٢٩
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨١ ..... ٣١
جدول رقم (١) ٣٣
جدول رقم (٢) ٣٦
ارفع رأسك وابتسم في طريق النضال ٤٠
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨١ ..... ٤٣
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٢ ـ جدول رقم (٣) ٤٥
جدول رقم (٤) ٤٩
تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٨٢ ..... ٥٤
رسالة إلى سجين ٥٦
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٣ ..... ٥٩
سجناء الضمير ٦٣
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٣ ..... ٦٤
مسلسل الانتهاكات ١٩٨٤ ..... ٦٨

جدول رقم (٥) ٦٩
رسالة إلى الشهيد جميل العلي ٧٣
أيها الحسيني أنت الثائر والشهيد ٧٥
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٤ ..... ٧٧
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٥ ..... ٧٩
الأخوة السجناء ٨٤
تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٨٥ ..... ٨٥
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٦ ..... ٨٧
السجناء ضمير الأمة المتحرك ٩١
تقرير منظمة العفو الدولية ١٩٨٦ ..... ٩٤
مسلسل انتهاكات ١٩٨٧ ..... ٩٦
أتأوه بفرحة لموقف الأبطال ٩٩
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٧ ..... ١٠١
تسلسل أحداث عام ١٩٨٨ ..... ١٠٣
إلى القابعين في سجن «جو» ١١٠
حقوق الإنسان الضائعة في البحرين ١١٢
بيان من منظمة العفو الدولية ١١٦
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٨ ..... ١١٨
مسلسل الانتهاكات عام ١٩٨٩ ..... ١٢٢
أيها السجناء أنتم ضمير الأمة ١٢٩
تحية وقار لنزلاء سجون آل خليفة ١٢٧
أسبوع منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩ ..... ١٣١
البحرين في منظمة العفو الدولية للأطفال ١٣٣
منظمة دولية تدين القمع الخليفي ١٣٦
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٨٩ ..... ١٣٨
مسلسل انتهاكات عام ١٩٩٠ ..... ١٤٢
متضمنة بعض المطالب الإنسانية عريضة سجناء الضمير في البحرين ... ١٤٦

العوائل البحرانية المحرومة من الوطن ١٥١
أحكام جائرة ١٥٤
البحرين أحكام طويلة بالسجن بعد محاكمات غير عادلة ١٥٦
البحرين تتنكر لأبنائها ١٥٨
مسلسل المأساة ١٥٨
عشرة أعوام من العطاء الشعبي المستمر ١٦١
تقرير منظمة العفو الدولية لعام ١٩٩٠ ..... ١٦٤
البحرين انتهاكات حقوق الإنسان ١٦٨
القبض على الأشخاص واعتقالهم لأسباب سياسية ١٧٣
التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهنية ١٧٧
أصول السجون ١٨١
المحاكمات الجائرة ١٨٤
عقوبة الإعدام ١٨٦
الصكوك الدولي لحقوق الإنسان ١٨٦
المحتويات ١٨٩